الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (٢٤٣)

□□/□/□□□□□ □□□□□ □□/□/□□□□□□

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	٢٥
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٣٣
قضية أضرار سيول جدة	٦٩
حقوق الإنسان في العالم	١٠٥

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

مفصولو البند الخاص بأمانة جدة يرفعون مظلمتهم لـ "حقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة السبت، ٨ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/246238

أنور السقاف - جدة تصوير : موسى الاحمري

قال عدد من موظفي البند الخاص بأمانة محافظة جدة أنهم يعتزمون رفع شكواهم لجمعية حقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة ضد الأمانة التي استغنت عن خدماتهم بعد أكثر من خمس سنوات قضوها في خدمة الوطن، مشيرين الى انهم استغربوا قيام الامانة بإعادة تعيين من وصفوهم بـ "أصحاب الواسطات" ممن تدربوا على ايديهم علاوة على أنهم أقل منهم خبرة. وكانت "الامانة" أوضحت انها ابلغت المفصولين وعددهم ٣٠٠ موظف على البند الخاص بقرارات الاستغناء عن خدماتهم، مبينة انه على من لديه شكوى او تظلم الاتجاه الى لجنة التظلمات في ذات جهة العمل.

نهاية مأساوية

يقول معيض عوض المعبدي انه متزوج ولديه ابناء والتزامات مالية مع عدد من الجهات ويخشى ان ينتهي به المطاف الى نهاية مأساوية - على حد قوله - منبها إلى ان استمرار الحال بهذا الشكل الغريب وعدم الالتفات الى مظلمتهم مما وصفه بـ "فصل تعسفي" سيكون له نتائج سلبية على مستقبله واسرته الصغيرة.

مكافأة الفصل

ويضيف زميله ماجد النمري: خدمنا الامانة لأكثر من خمس سنوات متواصلة بكل جد واخلاص وتفان في العمل وتضحيات يشهد بها الجميع وقت الكارثة التي حصلت في جدة، ونستغرب ان تكون مكافأتنا الفصل عن العمل وتسليم مصيرنا لمستقبل مجهول.

عودة بـ "الواسطة"

اما خالد المطيري فيقول انه اوكل امره إلى الله عزل وجل بعد ان يئس من تجاوب المسؤولين في "الامانة" والرد على الشكوى التي رفعوها لأمين محافظة جدة المهندس عادل فقيه ، مشيرا الى انه يعاني الان من مشاكل وازمة مالية وصفها بـ "خانقة" ، وأبان ان الموظفين الذين تم اعادتهم للعمل لم يكن ذلك بناء على انهم أكثر كفاءة وخبرة واستحقاقا بالعودة، وإنما لأنهم لديهم واسطة او أنهم اقارب لمسؤولين في "الامانة."

أسماء صورية

وقال الموظفون المفصولون من اعمالهم في ادارة الناقلات، ان هناك عددا من الموظفين المدرجين في كشوفات الامانة غير موجودين على رأس العمل، وأكدوا انهم مجرد اسماء صورية - على حد قولهم - ولديهم الاثباتات والوثائق التي تؤكد ذلك.

الأمانة: لجنة التظلمات تنظر شكاوى المفصولين

أوضح مصدر مسؤول في أمانة محافظة جدة ان هذا الفصل تم وفق ما تمليه العقود والأنظمة المعمول بها، وأنه تم ابلاغ المفصولين قبل وقت كاف بقرارات الاستغناء عنهم تطبيقا لما جاء في العقد من أن الوظائف مؤقتة، وأن لصاحب العمل الحق في الاستغناء عنهم متى ما تم إبلاغهم بذلك قبل ٣٠ يوما من سريان الفصل. وأضاف أن لجنة التظلمات في الأمانة تنظر في شكاوى موظفي البند المفصولين.

المحامي الشامي: على المفصولين التوجه لمكتب العمل

أوضح المحامي طارق الشامي عضو لجنة المحامين بالغرفة التجارية الصناعية بجدة ان من مصلحة الموظفين التابعين لـ «الامانة» اتباع القنوات النظامية لتوضيح وجهة نظرهم وكشف مظلمتهم لجهة الاختصاص، مشيرا الى ان الجهة المفترض أن تنظر في قضيتهم هي مكتب العمل والعمل. ولفت إلى أن كونهم من موظفي البند الخاص فإن نظامهم وعلاقتهم التي تربطهم بـ «الامانة» هي نظام التعاقد الذي يسمح للطرف الأول بالاستغناء عن الطرف الاخر في أي وقت حسب نظام التعاقد المتبع في المملكة ، واشار الى ان نظام العمل والعمال يختلف عن نظام الخدمة المدنية، وبالتالي فإن تتبع القنوات النظامية في دعواهم مهم جدا.

إجماع على خطورته على الفتيات و"عكاظ"ترصد خبايا القرار المعلق

كرة زواج القاصرات يتقاذفها العلماء والمسؤولون والنشطاء

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٤٣١/٠٥/٢٢ هـ ٠٦ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100506/Con20100506348607.htm

نعيم تميم الحكيم _ جدة

لم تكد تنهي أم محمد قراءتها للصحيفة اليومية حتى فاجأها خبر في الصفحة الأخيرة يحمل العنوان التالي: «زواج ابنة الـ ١٢ من ٦٠» انتهت من قراءة الخبر وهي تتحسر على حال الفتاة بعدما حكم عليها بحبس أبدي. هذه القصص تتكرر في كل عام ورغم كل ماكتب وقيل في جميع وسائل الإعلام المقروء والمسموع والمرئي والإلكتروني عنها إلا أنه لم يتم حتى الساعة استصدار قوانين للحد من زواج القاصرات.

جدل شرعي ومجتمعي ومطالبات عديدة بوضع حد لهذه الزيجات، وتصريحات متناقضة مابين مؤيدة ومعارضة في الأوساط الدينية والقضائية والمجتمعية فالبعض يطالب هيئة كبار العلماء بإصدار فتوى حيال ذلك مستندين بآراء بعض النصوص والعلماء، والبعض الآخر يطالب وزارة العدل بإصدار قرار حاسم في غياب الدراسات الاجتماعية والإحصائية التي تدرس هذه القضية الحساسة ما عدا بعض الإحصاءات التي نقلها موقع العربية نت ومفادها أن ٣٠٠٠ فتاة سعودية تقل أعمارهن عن ١٣ عاما تزوجن من رجالٍ تجاوز الفارق العمري بينهم بأكثر من ٢٥ عاما.

وإذا استمعنا لبعض الفتيات القاصرات لخرجنا بمقدار فظاعة هذه الزيجات من صاحبات التجارب فهذه مطلقة في الصف السادس (م.س) عندما سألناها عن تجربة زواجها المبكرة، قالت: «أكره الكلام عن هذا الموضوع الذي يجعلني أشعر بالحزن فقد كنت في الصف الخامس من التعليم عندما زوجني أهلي، وكانت معلوماتي عن الزواج أنه فستان وفرح، وزوجوني رجلا كان قاسيا معي، وتصرف معي بوحشية وشعرت بنفور شديد منه وبسبب معاملته لي وتدهور صحتي ورغبتي في الخلاص منه طلب أهلي منه أن يطلقني لكنه رفض فرفع أهلي ضده قضية في المحكمة، وعشت في خوف شديد وقلق لا يعلم بهما إلا الله، وكنت أذهب إلى المحكمة على أعصابي وبعد المحكمة كنت أعود لألعب مع بنات الجيران وحصلت على الطلاق وعمري ١٣ سنة، وبعدها عدت للمدرسة مطلقة أدرس في الصف السادس».

«عكاظ» فتحت هذا الملف الساخن الذي طرق كثيرا وبحثت في كل مكان عن مفتاح حل لهذه المشكلة مستندة على آراء العلماء والقضاة والحقوقيين والاجتماعيين والنفسيين وبعض التصريحات الرسمية من هيئة كبار العلماء ووزارة العدل ومجلس الشورى وحقوق الإنسان ووضعت هذا الملف بين يدي جميع الجهات المسؤولة لعلها تحرك راكدا في هذه القضيةالمعلقة.

حذر بداية الخبير في اللجنة الوطنية للطفولة الدكتور عبد الرحمن الصبيحي من تزويج القاصرات موضحا الآثار السلبية ومنها عدم التعايش الصحيح مع حياتهم الزوجية مما ينتج مشكلات أسرية ينجم عنها وقوع الطلاق.

وأفاد أن زواج القاصرات يشكل خطرا كبيرا على القاصر من الناحية النفسية، موضحا أن عدم إدراك الطفلة لأسس الحياة الزوجية وتحمل المسؤولية يجعلها أمام دواعي القلق الذي يتزايد مع الوقت حتى يصبح مرضا نفسيا يعيقها عن ممارسة حياتها على المستوى الأسري أو الشخصي، وأشار الصبيحي إلى أن الفتيات القاصرات لا يكن في الغالب على علم ودراية بقضية الجماع والمعاشرة الزوجية، وعند وقت المعاشرة نجد أنه في حالات كثيرة يحدث الرفض لممارسة الجماع ولفترات طويلة، مما يجعل الزوج يعنف زوجته (الطفلة) ويمارس عليها الإيذاء البدني، رغبة في تحقيق هدفه الجنسي.

وأفصح الصبيحي عن أن الفتاة القاصر عندما تحمل عليها أعباء الحياة الزوجية وما يترتب عليها من مسؤوليات تكون عرضة للاكتئاب لعدم معرفتها بالطرق الصحيحة لمواجهة تلك المسؤوليات، مبينا أن الحالة تزداد حين تسفر تلك الزيجات عن أطفال، وتشعر الأم (الطفلة) بصعوبة بالغة في التعامل مع مولودها الجديد.

وعن دور اللجنة الوطنية للطفولة في محاربة هذه القضية قال الصبيحي: «نحن جهة تشريعية لجميع قضايا الطفولة وسبق أن طرحنا قضية زواج القاصرات ولدينا رؤية ومشاريع مستقبلية ستناقش هذه القضية بعمق وتضع تشريعات للحد منها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة».

أخطار صحية

وحذرت الطبيبة والمستشارة النفسية والاجتماعية الدكتورة ليلى الأحدب أن تزويج القاصرات متاجرة بالأنثى تحت ستار شرعي، محذرة من الآثار الصحية الخطيرة على تزويج القاصر ومنها تحريض البلوغ قبل أوانه أحيانا ومعاناتها من الحمل المتكرر مستدلة على ذلك بما أكده الطب «أن الحمل قبل سن العشرين يعتبر حملا عالي الخطورة»، مفيدة أن المرأة القاصر معرضة للإصابة بشكل أكبر للأمراض التي تنتقل إليها من زوجها إذا كان متزوجا من امرأة ثانية أو كان كبير السن ومصابا بأمراض البروستات والالتهابات الأخرى التي لا تظهر عوارضها سوى على المرأة فتكون هي من يدفع الثمن في كل الأحوال.

تحذير الصحة

وأكدت وزارة الصحة في خطاب وجهته قبل نحو عامين لهيئة حقوق الإنسان ان المخاطر الصحية والنفسية الناجمة عن زواج القاصرات كبيرة .. وقالت الصحة آنذاك «إن لجنة طبية في الوزارة حذرت من المخاطر». وقال وزير الصحة في حينه ردا على خطاب وجهته الهيئة للوزارة للاستفسار عن كيفية إجراء فحوص ما قبل الزواج للأطفال القصر: «إن اللجنة التي شكلتها الوزارة لدراسة الأضرار المترتبة على زواج القصر، خلصت في تقريرها إلى أن هناك آثارا سلبية عديدة لمثل هذا الزواج أبرزها الآثار الصحية، مبينا أن هناك أمراضا مصاحبة لحمل صغيرات السن منها؛ فقر الدم، الإجهاض، إضافة إلى ارتفاع حاد في ضغط الدم يؤدي إلى فشل كلوي ونزيف وحدوث تشنجات، زيادة العمليات القيصرية نتيجة تعسر الولادات في العمر المبكر، ارتفاع نسبة الوفيات نتيجة المضاعفات المختلفة مع الحمل، إضافة إلى الآثار على صحة الأطفال منها؛ اختناق الجنين في بطن الأم نتيجة القصور الحاد في الدورة الدموية المغذية للجنين، الولادة المبكرة وما يصاحبها من مضاعفات كقصور في الجهاز التنفسي لعدم اكتمال نمو الرئتين، اعتلالات الجهاز الهضمي، تأخر النمو الجسدي والعقلي، زيادة الإصابة بالشلل الدماغي، الإصابة بالعمى والإعاقات السمعية، الوفاة بسبب الالتهابات، فضلا عما يسببه ذلك من حرمان عاطفي نتيجة فقدان حنان الوالدين والحرمان من عيش مرحلة الطفولة وهو ما يؤدي لتعرضها لضغوط وأمراض نفسية مثل الهستيريا والفصام والاكتئاب وكذلك اضطرابات في العلاقات الجنسية بين الزوجين ناتجة عن عدم إدراك الطفلة لطبيعة العلاقة، وعدم تفهم الزوجة لما يعنيه الزواج ومسؤولية الأسرة والسكن والمودة، والإدمان نتيجة لكثرة الضغوط كنوع من أنواع الهروب».

حقوق الإنسان

الجهات الحقوقية في المملكة المتمثلة في جمعية وهيئة حقوق الإنسان بذلتا جهودا كبيرة من خلال السعي لاستصدار قانون يحد من زواج القاصرات ويحدد سنا معينة لذلك خصوصا أن المملكة قد وقعت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ٢٠٠٠م ومن ذلك تزويج القاصرات.

حتى أن نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان زيد الحسين تحدث صراحة بعد بيان وزارة الصحة موضحا أن موقف الهيئة ثابت من زواج القاصرات ولن يتغير وهو تأكيدها على الأضرار المترتبة على مثل هذا الزواج ورغبتها في تقييده منعا لحدوث هذه الأضرار.

مبينا أن هذا الموضوع يدرس من قبل الهيئة دراسة متأنية ضمن مجموعة كبيرة من المفاهيم التي تتعلق بحقوق الإنسان من قبل علماء شرعيين، وتشاركها في هذا وزارة العدل التي تقوم حاليا ـ كما جاءت بذلك التصريحات ـ بالإعداد بتنظيم جديد يقنن زواج القاصرات في المملكة، لافتا إلى أن التقرير الذي قدمته وزارة الصحة قد أثبت مسوغ هذه الدراسة الشرعية التي قاعدتها «دفع الضرر، وجلب المصلحة وهو الضرر الذي يقع على هذه القاصر عندما تتزوج وهي غير قادرة على تحمل هذا العبء النفسي والجسدي»، لكنه أشار إلى أن زواج القاصرات لا يتجاوز ثلاث حالات على مستوى المملكة مما يجعله نسبة ضئيلة جدا.

وعلى الطرف الآخر تبذل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان جهودا كبيرة عبر رصد حالات زواج القاصرات، وتتدخل في حالة إذا كان الزواج يمثل خطورة، وهو ما يوضحه رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني، الذي يبين أن دور الجمعية الحصول على تشريع يمنع ويجرم تزويج أي طفل يقل عمره عن الثامنة عشرة.

وأكد القحطاني أن الجمعية تدعم الدراسات البحثية التي تجريها لجنة الأسرة، كما شاركت في إعداد مشروع نظام حماية الطفل، وتعمل على إقراره، وهذا النظام ينص على أن كل من لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره ويدخل في حكمه الجنين في مرحلة الحمل هو طفل، وبالتالي فإن أي عقد أو إجراء قانوني لا يعتبر به ما لم يبلغ الثامنة عشرة.

ولم تتوقف جهود هيئة حقوق الإنسان عند هذا الحد بل رفعت عدة خطابات منذ سنتين لهيئة كبار العلماء لإصدار فتوى لتحديد سن زواج القاصرات ولم يصل أي رد حتى الآن مما جعلها تطالب بوضع حد عمري أدنى ملزم لمأذوني الأنكحة.

مأذونو الأنكحة

لكن طلبها لم يجد أي آذان صاغية فمأذونو الأنكحة والقضاة أكدوا ذلك فالدكتور حسن سفر المحكم القضائي المعتمد في وزارة العدل والذي يعمل كمأذون أنحكة منذ مايزيد على عقدين من الزمان أوضح أنه لم يردهم من وزارة العدل أي خطاب أو تنبيه بعدم

عقد الأنكحة للفتيات القاصرات وقال: «لم يصلني تعميم بهذا لكننا ننصح ولي أمر الفتاة بالرتيث وأن ذلك لايجوز» ، وهو ما ذكره القاضي في محكمة التميز في الرياض الدكتور إبراهيم الخضيري أن «من يتقدم لزواج وليته القاصر ينصح بالتريث حتى تصل إلى مرحلة البلوغ والإدراك، لأن هذا الزواج يعتبر قرارا مصيريا»، وفي نفس الوقت يشير الخضيري إلى أنه «لا يمكن أن نقف في طريق هذا الزواج إذا توفرت فيه الشروط الشرعية».

وأمام المطالبات العديدة بالحد من زواج القاصرات ووضع حد عمري لمأذوني الأنحكة خرج وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى بتصريح يطمئن فيه المجتمع بأن وزارة العدل شرعت في الإعداد لتنظيم جديد يقنن زواج القاصرات في المملكة، مضيفا : «أن هذا التنظيم الجديد يأتي انطلاقا من قاعدة أنه (لا تلازم بين الحكم التكليفي والحكم الوضعي)، ومشيرا إلى أن هذا النظام يأتي لحفظ الحقوق ودرء المفاسد بما يقضي على المظاهر السلبية في تزويج القاصرات، لافتا إلى أن دراسة النظام تتضمن آلية واضحة لتزويج القاصرات وما يتعلق بهذا الموضوع كاملا، ومشيرا إلى قرب موعد الإعلان عن ضوابط الدراسة اللائحية، وأضاف العيسى: «أن وزارة العدل تهدف إلى طي ملف تعسف الآباء وأولياء الأمور في تزويج القاصرات».

هذا الكلام أكده المستشار في وزارة العدل ومدير عام الإدارة العامة لمأذوني الأنكحة الشيخ محمد بن عبد الرحمن البابطين في حوار سابق مع «عكاظ» بأن «هناك دراسة للوزارة حاليا لوضع قيود وشروط على زواج صغيرات السن»..

مجلس الشورى

مجلس الشورى الذي يمثل الجهة الاستشارية فقد فضل أن يكون بعيدا عن هذا الموضوع وهو ما أكده رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان في مجلس الشورى الشيخ عازب آل مسبل أن مثل هذه المواضيع تترك لجهة الاختصاص وهي هيئة كبار العلماء، مشددا على أن القضية شرعية بحتة والرأي الفيصل فيها للعلماء، نافيا أن يكون الشورى قد ناقش الموضوع.

عقود أنكحه جديدة تلزم المأذونين بتدوين سن الفتاة لمنع تزويج القاصرات

المصدر: جريدة المدينة الخميس، ٦ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/245795

حامد الرفاعي - جدة تصوير: عبدالله آل محسن

شرعت وزارة العدل مؤخرا في توزيع وثائق عقود أنكحة الزواج الجديدة على مأذوني الانكحة الرسميين متضمنة خانة يتم فيها تحديد عمر الفتاة المراد عقد زواجها، وذلك في إجراء يطبق لاول مرة في عقود الأنكحة، واعتبرته جهات حقوقية تطالب بإيقاف زواج القاصرات، مؤشرًا ايجابيًا للشروع في ايجاد قانون لوقف هذه الزيجات. وبحسب مصدر مسؤول تحدث لـ "المدينة" فإن عقود الانكحة الجديدة تختلف عن السابقة والتي كان لا يلزم فيها مأذوني الانكحة بتدوين عمر الفتاة التي يتم عقد زواجها نتيجة لخلوها من هذا الطلب، بخلاف العقود الجديدة التي ألزمتهم فيها وزارة العدل بتدوين عمر الفتاة المراد عقد زواجها باليوم والشهر والسنة. واعتبر هذا الاجراء توطئة للبدء في سن قواعد لمنع زواج القاصرات، مؤكدا أن هناك مقترحات في هذا الجانب ما زالت تحت الدراسة في عدة جهات معنية بهذا الخصوص من بينها هيئة كبار العلماء ومجلس الشورى.

بدورها اعتبرت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان قيام وزارة العدل بوضع خانة مخصصة لعمر الزوجة في عقود الانكحة الجديدة مؤشرا ايجابيا للاهتمام بتحديد سن الزوجة في عقود الانكحة.

وبحسب رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني لـ "المدينة" فإن قضية زواج القاصرات أثيرت من عدة جهات وتمت متابعتها من اكثر من جهة في ضوء تعدد حالات تزويج صغيرات في السن خلال الفترة الماضية، ووصول بعضها إلى القضاء، "لكن في كل الاحوال نطمح ان يكون هناك نظام محدد لتحديد السن الأدنى للزواج ليكون واضحا للجميع ومحددا سواء لمأذوني الانكحة أو أولياء الامور أو المعنيين بالامر نفسه، وايجاد قواعد في هذا الجانب بما يضمن عدم إلحاق الاذى بالقاصرات.

بقاء السجينات بعد انتهاء محكوميتهن..عقوبة جديدة بلا جرم!

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٢٢ جمادى الأولى ١٤٣١هـ - ٦ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٢٩١
http://www.alriyadh.com/2010/05/06/article523092.html

مشكلة بقاء السجينات في السجن بعد انقضاء مدة سجنهن لا تزال تؤرق الاجتماعيين والحقوقيين كما تؤرق القانونيين، باعتبارها عقوبة أخرى للمفرج عنها.. وبلا جرم!.

وبحجة "عدم وجود من يستلم المفرج عنها"، أو بحجة "رفض استلامها من قبل أهلها"، تبقى السجينة قابعة خلف جدران سجنها، وتدفع ثمناً آخر – قد يستمر لآخر يوم من عمرها - لذنب كانت تحسب أنها انتهت من دفع فاتورته القانونية ، ولن ترى ضوء الحرية ثانية مالم يأت من يتسلمها ويقودها من يدها للخارج .. كطفلة تتعلم الحبو للتو! كيف ينظر أهل الاختصاص إلى هذه المشكلة؟، وما هي حلولهم المقترحة لمعالجتها في ظل وجود نتائج دراسة حديثة للباحثة "بدرية العتيبي" تؤكد أن ٣٦ % من السجينات السعوديات يَعُدْن إلى الجريمة بعد الإفراج عنهنّ لافتقادهنّ التقبُّل الأسري؟. ..كأنها بضاعة! من منظار علم الاجتماع يرى "د.جبرين الجبرين" أستاذ مشارك بقسم الدراسات الاجتماعية في كلية الآداب بجامعة الملك سعود أن مكمن الخلل في هذه المعضلة يكمن في عبارة "عدم وجود من يستلم المرأة"، فنحن – حسب قوله- في القرن الحادي والعشرين ولا نزال نبحث عمن يستلم المرأة، وكأنها بضاعة أو صندوق!.. هذا الشرط يثبت لنا الطريقة التي تعامل بها المرأة في مجتمعنا، فمجرد الحديث عن ضرورة وجود مستلم يؤكد نظرة سلبية للمرأة من قبل المجتمع بكامل مؤسساته. أما من وجهة نظر حقوقية فتؤكد "د.نورة العجلان" عضو جمعية حقوق الإنسان، أنها ومن خلال متابعة ورصد هذه القضية في الزيارات المتكررة للإصلاحيات والجمعيات ذات العلاقة ومقابلة أطراف القضية والمهتمين بهذا الشأن والقائمين عليه ومعرفة الحالات في السجون والاطلاع على النتائج على أرض الواقع ونتائج الدراسات الاجتماعية، تبين أن عدد السجينات لا تشكل السعوديات منهن سوى ١٠% أما ٩٠% فهن غير سعوديات وعادة ما يكون هناك رفض للأهل لاستلامهن في بداية الأمر وهو أمر طبيعي (لا يمكن الاستسلام له لكفالة حق الانتماء للأسرة)، علماً أن هناك من هن كبيرات في السن فوق ٤٠ سنة ليس لهن عائل والعدد محدود جداً. وقانونياً .. لا يشك المحامي "د.علي بن عبد الكريم السويلم" بأن إجراء إدارة السجن في هذه الحالات يهدف المحافظة على السجينات بعد إطلاق سراحهن في حالة عدم موافقة أهلهن على استلامهن، وذلك خشيه تعرضهن بعد خروجهن من السجن لصعوبات في السكن والمعيشة أو رفقة السوء وما قد يترتب على ذلك من ضرر عليهن، إلا أنه يؤكد أن استمرار بقائهن في السجن في هذه الحالة يعتبر عقوبة بلا جرم ارتكبنه، سيما وأن المصلحة تقتضي إصلاح وتقويم سلوكهن وتشجيعهن على العودة إلى المجتمع مثل غيرهن لأداء دورهن في خدمته.

أسباب الرفض

ويرجع "د.جبرين الجبرين" رفض تقبّل السجينة من قبل أسرتها إلى عدة أمور خاصة، ولا يمكن أن يكون مرتكزاً على بعد ديني، لأن الله سبحانه وتعالى يقول "إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء" فإذا كان الله سبحانه وتعالى يغفر للمذنب ما دون الشرك فلماذا نتجاوز هذه العقوبة؟، ولماذا تختلف العقوبة بحسب المذنب فإن كان رجلاً ربما سوف يتم استقباله وتكريمه وإن كانت امرأة فربما يتم رفضها؟ ويؤكد "د. جبرين" على أن هذا الرفض إنما منبعه بعض التقاليد، حيث لا يزال عار الجاهلية مرتبطاً بالمرأة وبكل تصرفاتها والسبب الرئيسي في ذلك هو منظومة من الأعراف البائدة التي تحكم المجتمع وتحكم تصرفات أفراده وهم مجبرون للتصرف من أجل إرضاء المجتمع حتى لو كان الفرد غير مقتنع بما يفعل، ويتساءل "د.جبرين": هل نتصور أن الأسرة سوف تقوم برفض السجين "الرجل" بنفس طريقتها لرفض السجينة؟، وهل نتصور أن من يرفض استلام المرأة المفرج عنها من السجن سوف يقوم بنفس العمل مع إخوانه الذكور في موقف مماثل"؟

كفالة حق المفرج عنهن

أما "د.نورة العجلان" فتشير إلى أن النظر لهذه المسألة يتم من جانب كفالة حق المواطن والمقيم -خصوصاً النساء- في الكرامة الإنسانية وضمان سلامته من الاستغلال، وان هذه الكرامة لا يمكن العبث بها من اجل شعارات.

وقالت إن كفالة حق السجينة المفرج عنها في حياة اجتماعية كريمة تنعم فيها بالشعور بالانتماء للأسرة هو أمر يتطلب عملاً اجتماعياً منظماً في السجون والإصلاحيات، وهو ما تؤكد عليه جمعية حقوق الإنسان من خلال رصدها لأوضاع السجون، وهو ضرورة وجود برامج تأهيلية داخل السجن والإصلاحية، وكذلك برامج دمج للسجينات مع أسرهن وهن في أثناء المحكومية وبرامج تأهيل ومتابعة بعد الخروج، يكفل إعادة تأهيل الفرد للانخراط في المجتمع وإعادة الفرد للأسرة أولا والمجتمع ثانياً. وأضافت أن هناك جهوداً جبارة في الإصلاحيات لإصلاح ذات البين بين الفتيات وأسرهن أو دمجهن في أسر جديدة عن طريق السعي في تزويجهن بالتنسيق مع أسرهن وأولياء أمرهن علماً – كما سبق وذكرت- أن هناك من هن كبيرات في السن فوق ٤٠ سنة ليس لهن عائل، وعددهن محدود جداً، ويحتاج الأمر دراسة حالتهن وإيجاد حل لإيوائهن وعلى المجتمع ومؤسساته التربوية والإعلامية نشر ثقافة أن الخطيئة هي ابتلاء من الله سبحانه وتعالى، وأن من حق الإنسان المبتلى الوقوف معه ومساندته وإتاحة الفرصة له مرة أخرى لحياه كريمة وانه يكفيه ما ناله من عقوبة هي تكفير له في الدنيا وان الله سبحانه غفور رحيم وباب التوبة مفتوح ولا يحق لأحد إغلاقه في وجه أحد.

تفعيل الأدوار

ويوصي المحامي "د.علي السويلم" بتفعيل دور دُور الرعاية الاجتماعية وجمعيات هيئة حقوق الإنسان والجمعيات الخيرية، وبالذات الجمعيات النسائية، لما لها من دور هام في حل الإشكال، وذلك ببذل المساعي مع أهالي أولئك السجينات لمعرفة الأسباب التي تحول دون استلامهن ومحاولة علاجها مع بيان المخاطر النفسية والاجتماعية على السجينة في حالة تركها في السجن وفي حالة تعذر الوصول إلى نتيجة ايجابية تقوم تلك الدور، والجمعيات بتأمين المأوى المناسب لهن وتوفير فرص التدريب والعمل التي تناسب مؤهلاتهن وخبراتهن وإحاطتهن بالرعاية والإشراف والتوجيه ليصبحن مواطنات صالحات في المجتمع.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

جمعية حقوق الإنسان ترصد ميدانيا وتستجوب المسؤولين

ضرب وتكدس وحشرات في دار تربية الأيتام

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٤٣١/٠٥/٢٥ هـ ٠٩ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100509/Con20100509349169.htm

عبد الكريم المربع ـ مكة المكرمة

رصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة، جملة ملاحظات في دار التربية الاجتماعية للأيتام في العاصمة المقدسة، تتعلق بنواح أساسية وليست كمالية يمكن التغاضي عنها -بحسب ما يؤكده رئيس الجمعية الدكتور حسين الشريف-.وكان وفد من الجمعية زار أمس دار الأيتام في مكة المكرمة وكشف تجاوزات عدة، ذكرها نزلاء الدار، ومن بينها تعرضهم لسوء المعاملة والضرب وتكدسهم في الغرف بواقع ١٢ فردا في الغرفة الواحدة، إلى جانب استياءهم من نوعية الطعام المقدم، فيما لاحظ أعضاء الوفد سوء النظافة في الممرات والمطابخ ودورات المياه، وبالتالي تردي حال النزلاء الصحية.وقال رئيس الجمعية إن هذه الزيارة جاءت بناء على ما رفعته الهيئة الاستشارية في الفرع ضمن برنامجها المقرر للزيارات التفقدية على القطاعات والجهات المتصلة بحقوق الإنسان، وضم الوفد كلا من المدير التنفيذي للجمعية في مكة المكرمة عبد الله خضراوي والعضوين محمد كلنتن ومحمد السهلي.وبين الشريف أن الزيارة كشفت ملاحظات عدة وتجاوزات وتقصيرا في أداء إدارة الدار التابعة للشؤون الاجتماعية، وتضمن التقرير المبدئي الذي أعد عقب الزيارة، أن الوفد استمع إلى نزلاء الدار على انفراد لتفادي الضغط في الإدلاء بأية معلومة، وكان من أهم التجاوزات التي كشف عنها النزلاء، سوء المعاملة التي تصل أحيانا إلى الضرب، وحالة استياء عامة لدى جميع النزلاء من نوعية الطعام المقدم لهم، بحيث يقدم لهم الوجبة نفسها يوميا دون أن يكون هناك تنويع في الأطعمة، إلى جانب بعض الملاحظات حول ضعف البرامج الترفيهية والثقافية وبرامج الزيارات. ورصد الوفد قدم المبنى الذي تجاوز عمره الـ٣٠ عاما ولم يعد صالحا لخدمة النزلاء، خصوصا أنه لا يتسع سوى لـ٧٠ نزيلا، فيما بلغ عدد النزلاء في الدار في الوقت الحالي قرابة ١٢٥ نزيلا. وأكد الشريف أنه سيتم إعداد التقرير النهائي للجمعية والرفع به إلى مقام إمارة منطقة مكة المكرمة والجهات ذات العلاقة في الشؤون الاجتماعية لإتخاذ اللازم.

حقوق الإنسان: أطفال دار رعاية الفتيان بمكة المكرمة يتعرضون للعنف بالأسلاك المعدنية والعصي

المصدر: جريدة المدينة الأحد، ٩ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/246495

محمد رابع سليمان - مكة المكرمة - تصوير عبدالغنى بشير

أتهمت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة إدارة التربية الإجتماعية لرعاية الفتيان بمكة المكرمة بممارسة العنف والقسوة في المعاملة ضد أبناء الدار باستخدام العصي والاسلاك المعدنية والادوات البلاستيكية وعدم توفير وسائل الحياة الكريمة لـ(١٥٠)شاباً وطفلاًيتيماً أعمارهم تتراوح بين(٧-١٨) من الأيتام وذوي الظروف الخاصة يقيمون بالدار . ورصدت الجمعية آثار العنف في أجساد بعض الأبناء الذين قالوا أنها بسبب الإعتداء اليومى لأتفه الأسباب ، وأتهم الأبناء أحد الأخصائيين بالدار بأنه من هواة المصارعة حيث يجمع يومياً أحد الأبناء المتميزين بضخامة الجسم مع آخر ضعيف البنية ويطلب منهم المصارعة والفائزيحصل على مئة ريال وفى الغالب لايدفع سوى (٥-١٠)ريال للفائز . وكان مشهد الأبناء الأيتام محزناً داخل الدارحين طلبوا من مديروأعضاء مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان البقاء في الدار معهم لعدة أيام ليشاهدوا أنواع العنف الذى يمارس ضدهم على الطبيعة إلى جانب عدم المساواة في المعاملة حيث يقوم المسؤول عن المصروف اليومى للنزلاء بإعطاء بعضهم مصروف يتجاوز المائتين ريال فى الأسبوع وآخرون (٥٠)ريال . وأتهم عدد من الشباب النزلاء زملائهم المدللين من إدارة الداربالتورط في تعاطي المخدرات ومحاولة نشرها داخل الدار .

و رصدت الجمعية عشرات الأدوات التى تستخدم للتعذيب والعقاب الجسدى ، حيث تحدث الأبناء بكل صراحة وعفوية وقال أحدهم أنه يتوقع بعد مغادرة أعضاء جمعية حقوق الإنسان للدار أن يتم إستجواب من تحدثوا وتعذيبهم مرة أخرى لأن الإدارة تستخدم سياسة تكميم الأفواه معهم عند قدوم أي زائر من خارج الدار ، وقال الأيتام أن مواعيد النوم في الدار حسب التعليمات بعد صلاة العشاء بنصف ساعة ومن لايأخذ سريره يتم إيقافه خارج الغرفة حتى الواحدة ليلاً عقاباً له ،، وتكون الفريق الذى قام بالزيارة أمس عبدالله خضراوى مديرمكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة والدكتورمحمدمطرالسهلى ومحمدعبدالرحيم كلنتن عضوى وقال عبدالله حضراوى (للمدينة) أنهم ضبطوا خلال الجولة المفاجئة أدوات ممارسة العنف ضدالفتيان منها أسلاك معدنية وعصي وأدوات بلاستيكية تستعمل للضرب حسب ماأفاد الأبناء . وانتقد سوء نظافة الملابس وقال لم نجد خلال الزيارة سوى عامل واحد داخل المغسلة يتولى خدمة ١٥٠ طفلاً وشاباً . كما وجدنا ملابس ملقاة فى سطح الدار وعليها أرقامهم ، ومن الملاحظات والحديث للحضراوى أن العيادة الصحية سيئة وكانت آخرزيارة للطبيب قبل أسبوع أما مستوى البناية التى يقيمون فيها اسوأ من سيئ . وطالب حضراوى وزارة الشؤون الإجتماعية إعادة النظر في برامج تأهيل النزلاء وإيقاف العنف فوراً من الدار وتحسين مستوى النظافة والملابس ، وقال حضراوى أن الجمعية سترفع جميع الملاحظات لوزارة الشؤون الإجتماعية لتلافى السلبيات مؤكدا انه سيتم سؤال المسؤولين في الدار عن موضوع المخدرات .

الشريف يؤكد رفع تقرير للإمارة والوزارة لإيقاف العنف ضد الأيتام

قال الدكتورحسين الشريف مدير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة لـ(المدينة) انه سيتم رفع تقرير للامارة ووزارة الشؤون الاجتماعية لايقاف العنف ضد الايتام . وقال ان زيارة الوفد لدار الفتيان تمت بناء على توصية من الهيئة الإستشارية لمكتب العاصمة المقدسة وذلك للتحقق من الخدمات المقدمة للأيتام ورصد واقعهم من الناحيتين السلبية والإيجابية . واشار الى رصد عدد من الملاحظات السلبية استخدام الضرب وسوء المعاملة وضعف مستوى نظافة المطبخ ودورات المياه ، ورصد الوفد تذمر الأيتام من نوعية الطعام المقدم والشركة المتعهدة وهو عبارة عن نوع واحد من الطعام يقدم يومياً كما ثبت أن الرعاية الصحية والطبية لا ترقى إلى المستوى المطلوب نظراً لوجود طبيب زائر أيام الأحد والثلاثاء ولمدة ساعتين فقط .

مدير الدار بالنيابة: الضرب ممنوع ولا علم لي بطريقة العمل

حاولنا الحصول على تعليق مديرالدار بالإنابة حسن محمدمدخلى حول ماذكره النزلاء ومايتعرضون له من عنف وإيذاء جسدى ، فقال التحقت بالدار قبل شهرين وبالتالى ليس عندى إلمام كامل بطريقة العمل . كما ليس لدى أي صفة رسمية للكلام عن مديرالدار ، لكنه قال انه على علم بتعميم الوزارة بمنع الضرب ومحاسبة من يقوم بذلك.

13جهة حكومية تشارك بملتقى "الحياة سلوك" بسيهات

المصدر: جريدة اليوم الأحد ١٤٣١-٠٥-٢٥هـ الموافق ٢٠١٠-٠٥-٠٩م العدد ١٣٤٧٧ السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13477&P=1&G=3

جعفر تركي - الدمام

ينطلق صباح اليوم فعاليات ملتقى ابن القيم الثاني بسيهات تحت شعار الحياة سلوك بمشاركة ١٣جهة حكومية وأهلية ويأتي الملتقى الذي يستهدف ٥ آلاف طالب من ٦٠ مدرسة من قطاع القطيف بهدف إحداث الأثر الإيجابي في سلوك الطالب والتوعية والتدريب بعدد من المهارات الحياتية اليومية. ويرعى الملتقى مساعد مدير عام التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية محمود الديري بحضور مدير مكتب التربية والتعليم بالقطيف عبدالكريم العليط. وأوضح مدير مجموع ابن القيم رئيس اللجنة العليا المنظمة صالح الوادعي أن الملتقى يستمر لمدة ٥ أيام ويستقبل جميع مراحل التعليم العام على مراحل متنوعة. وأشار الوادعي أن الملتقى حظى بدعم كبير من الجهات الرسمية والأهلية حيث أسهم بشكل فاعل في إحداث الأثر الإيجابي للطلاب وتعريفهم بالمخاطر البيئية والحياتية والطرق الصحيحة للتعامل معها.

وقال الوادعي إن الملتقى يشارك به عدد من الجهات الحكومية كالدفاع المدني وأرامكو وحرس الحدود والمعاهد الطبية والتنمية وجمعية الفلك وجمعية سيهات وجمعية حقوق الإنسان ومستشفى الملك فهد التخصصي. مبيناً أن الملتقى خصص جناحًا مستقلًا بمناسبة مرور ٢٥ عامًا على تعيين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد أميرًا للمنطقة الشرقية. ودعا الوادعي جميع الراغبين في زيارة المعرض التواصل مع إدارة مجمع ابن القيم التعليمي بسيهات لإعداد الترتيبات اللازمة.

لجنة للتحقيق في التعذيب وسوء المعاملة بدار فتيان مكة..
وحقوق الإنسان ترصد ٣٤ ملاحظة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، ١٠ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٤٦٨٠٥/

محمد رابع سليمان - مكة المكرمة تصوير - عبدالغنى بشير

فتحت الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة أمس تحقيقًا موسعًا مع مسؤولى وإخصائى دارالتربية الاجتماعية لرعاية الفتيان بمكة المكرمة على خلفية شكاوى (١٥٠)يتيمًا من النزلاء خلال زيارة مدير وأعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة أمس الأول لهم. وتركزت الشكاوى على تعرضهم للعنف والتعذيب وسوء المعاملة على ايدى المسؤولين بالدار . وتوجه صباح أمس فريق مكون من أربعة مختصين للدار وألتقوا المسؤولين والنزلاء للوقوف على حقيقة الوضع.

وعلمت (المدينة) أن أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان رصدوا (٣٤) ملاحظة سيتم رفعها الى إمارة منطقة مكة المكرمة ووزارة الشؤون الاجتماعية -وتضمنت الملاحظات التى وصفها عضو بالجمعية بالمنصفة- أن المظهر العام الخارجي للمبني جيد ولكنه من الداخل أقرب ما يكون لمعتقل مجرمين (ظاهره فيه الرحمة وباطنه العذاب)، كما ان العنابر سيئة وبعض الأبناء ينام على السرير مباشرة بدون مرتبة أسفنجية فضلاً عن ان دواليب ملابسهم مكسرة وقذرة للغاية. كما تضمنت وجود أكثر من خمسين طالبًا يستخدمون أربعة حمامات فقط في العنبر الواحد وعدم جدوى العيادة الطبية التي ربما لم يدخلها احد من شهر بدليل وجود غبار على مكتب الطبيب، كما تبين تخزين الأدوية في دولاب ملابس حديد لا تقل درجة حرارته عن اربعين درجة فيما الأدوية بحاجة الى درجة حرارة لا تزيد عن ٢٥ درجة كما هو مسجل عليها. وشوهدت سلة المهملات الورقية مليئة بالقطن الملوث بالدماء والإبر لمدة طويلة والحمامات قذرة وغير صالحة للاستخدام البشري بالاضافة الى اعداد هائلة من الصراصير التي اتخذت من كل زاوية من زوايا الدار سكنًا لها ابتداءً بمهاجع الطلاب والحمامات والصالات والمطبخ.

وتضمنت الملاحظات أن الطريقة التي يتم بها غسل ملابس الايتام سيئة ممّا قد يسبب انتشار العدوى فضلا عن انعدام المتابعة للتلفزيون ممّا أدى الى اقبالهم على رؤية افلام ر قص عارية واخرى للعنف. واشارت اللجنة الى العنف الواضح على الطلاب واستخدام الضرب كوسيلة عقاب وقد صورت بعض هذه الآثار بالاضافة الى استخدام الوقوف الطويل كعقاب جماعي ومنع وتأخير المصرف في كثير من الأحيان ومحاولة مدير الدار عرقلة مهام اللجنة وتزكية موظفيه.

وانتقدت أسلوب مدير الدار البوليسي مع الأبناء الصغار في مكتبه مشيرة الى ان المطبخ يوجد به موقد واحد يخدم أكثر من ١٣٠ نزيلاً بالاضافة الى رداءة الطعام والعصير والمطبخ . وخلص التقرير الى ان الوضع سيئ بالدار وبحاجة الى مراجعة شاملة سواء بالنسبة للمبنى والموظفين .

الشؤون الاجتماعية: نرفض التجاوزات ولجنة عاجلة للتحقيق

من جهته قال وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للشؤون الاجتماعية الدكتور عبدالله اليوسف لـ المدينة ان وزارته لا تقبل باى تجاوزات ضد الابناء مشيرًا انه أطلع على ما نشرته وسائل الإعلام أمس من تجاوزات داخل دار الفتيان بمكة المكرمة ولفت أن الشؤون الاجتماعية تأخذ الملاحظات التى ترصدها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بعين الاعتبار وتعمل على تلافيها لأننا نتكامل مع الجمعية فى سبيل تقديم خدمة اجتماعية لائقة ،، وحول ما إذا كانت الوزارة ستشكل لجنة خماسية على غرار ماتم فى دار الفتيات قال إننا نتابع الوضع الآن مع مدير الشؤون الاجتماعية للوقوف على حقيقة الأوضاع ولم يستبعد تشكيل لجنة للتحقيق . واقر بأن مبنى دار الفتيان بمكة قديم وعليه الكثير من الملاحظات وقد أعلنا عن رغبتنا استئجار مبنى بديل لكن مثل هذه الأمور تحتاج إلى وقت.

وقال عبدالله آل طاوى مدير الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة أن إدارته كلفت لجنة توجهت صباح أمس للدار للتحقيق فى الأمر وإتخاذ اللازم لضمان سلامة وراحة الأبناء.

إدارة الدار تنفي الاتهامات وتؤكد: نزلاؤنا حصدوا استحقاقات محلية ودولية

لجنة طارئة تتقصى الحقائق في دار الأيتام

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين١٤٣١/٠٥/٢٦ هـ ١٠ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٥١٠/Con٢٠١٠٠٥١٠٠٣٤٩٣٥٢.htm

عبد الكريم المربع ـ مكة المكرمة

شكلت الشؤون الاجتماعية في مكة المكرمة لجنة طارئة لتقصي الحقائق، على خلفية التقرير الذي أصدرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بعد جولتها التفقدية المفاجئة لفرع دار التربية للأيتام في مكة المكرمة أول من أمس، وكشف تقرير الجمعية عن تجاوزات في حق النزلاء وتكدس في أعدادهم ونقص في الخدمات الأساسية والرعاية الصحية، وضمت اللجنة ممثلين عن إدارات الحماية والتشغيل والصيانة والشؤون المالية في وزارة الشؤون الإجتماعية، واستجوبت أمس إدارة الدار وعدد من النزلاء.

وذكر مصدر في اللجنة أن تحرك الوزارة لم يأت بناء على تقرير رسمي أو خطاب موجه، ولكنه جاء تفاعلا مع ما نشرته الصحف أمس، وقال المصدر «مهمتنا تتلخص في رفع تقرير مبدئي حول صحة المعلومات التي نشرت من عدمه، وعلى ضوء ذلك يتم تشكيل لجنة متخصصة من قبل الوزارة للتحقيق في القضية بشكل موسع ومن ثم إحالتها إلى الجهات المختصة».

وقالت لـ «عكاظ» مصادر مطلعة أن إدارة الدارة فندت جملة من الاتهامات المنسوبة إليها، وأرجعت ما وجد من آثار جروح على أجساد النزلاء إلى خلافات وعراك وقع بينهم، وأكدت أنها ملتزمة بما ورد لديها من أنظمة عقابية في حال تسجيل أية مخالفة ضد أحد النزلاء، ونفت استخدام الضرب كوسيلة عقاب.

وحول المبنى قالت الإدارة: إنها بصدد الانتقال إلى موقع جديد بعد أن تقرر إزالة المبنى الحالي ضمن مشروع توسعة في نفس المنطقة، وأن الشؤون الاجتماعية لديها علم بذلك، كما أوردت الإدارة مستندات لاستحقاقات نزلائها في عدد من الألعاب الرياضية على مستوى المملكة وأنهم مثلوا المملكة في أكثر من مشاركة، وهناك نزلاء مبتعثون سجلوا تفوقا في جوانب عدة كان للدار الأثر الكبير في وصولهم إليها.

من جهته قال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف: إن جولتهم التفقدية على الدار أمس الأول كانت مبنية على ما رفعته الهيئة الاستشارية في فرع الجمعية في العاصمة المقدسة، وليس هناك تعمد لتكثيف الزيارات على قطاعات الشؤون الاجتماعية بشكل خاص، وأوضح «سبق أن زرنا إدارة السجون وجوازات العاصمة المقدسة والتوقيف في إدارة المرور، ولا زلنا مستمرين في تكثيف الزيارات والجولات بما يحقق أهداف الجمعية».

كشف حالات اعتداء وعنف لفظي ضد "أيتام مكة"

المصدر: جريدة شمس الاثنين العدد ١٥٧٩ / ٠٩-٠٥-٢٠١٠
http://shms.pressera.com/html/story.php?id=٩٦٧٩٠

مكة المكرمة. فواز العبدلي

كشفت جولة مفاجئة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لدار التربية للأيتام في مكة المكرمة عن حالات اعتداء بالضرب المعنف وسوء المعاملة من قبل بعض من منسوبي الدار تجاه الأيتام وغالبيتهم من فئات الأطفال. وحمل الوفد مسؤولية تردي أوضاع الدار ونزلائه للشؤون الاجتماعية، مشيرا إلى أنه سيتم رفع تقرير بالزيارة لإمارة المنطقة.

من جانب آخر أعلن مدير الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور عبدالله آل طاوي أن تحقيقا سيجري حول تلك الملاحظات، مشددا على أن عقوبات صارمة ستطبق بحق من يثبت تورطه من منسوبي الدار في تلك التجاوزات. وأكد آل طاوي لـ«شمس» أنه سيتابع الأمر شخصيا.

وكان وفد الجمعية تفقد الدار صباح أمس، وقضى عدة ساعات بها، التقى خلالها منسوبي الدار والأيتام، الذين كشف بعضهم عن تعرضهم للضرب والتعنيف، وسوء الوجبات الغذائية المقدمة لهم وتردي خدمات النظافة.

كما أكدوا حاجتهم للمتابعة الصحية، مشيرين إلى أن أحد زملائهم مريض ومضى عليه أكثر من ثلاثة أيام في سريره دون أن يجد عناية.

ولم يخف بعض الأيتام لوفد الجمعية عن تعرضهم للتجريح من قبل بعض منسوبي الدار وتذكيرهم بماضي مجهولي النسب منهم، وهو ما دفع أحدهم للدخول في نوبة بكاء شديد وأصر على أن يصطحبه أعضاء الوفد إلى مكان آخر.

وعبر كل من مدير الجمعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف وأعضاء الوفد برئاسة مدير مكتب الجمعية بالعاصمة المقدسة عبدالله خضراوي والدكتور محمد السهلي ومحمد كلنتن عن أسفهم لغياب الكثير من الخدمات الصحية والترفيهية والأنشطة التوعوية والتثقيفية داخل الدار إلى جانب تردي النظافة وهو ما أسفر عن انتشار الحشرات.

وقال الشريف إن الوفد وقف أيضا على عدد من الجوانب الإيجابية في الدار، منها تحديد مستويات عمرية للنزلاء، واعتماد مصروفات شهرية حسب أعمارهم ومستواهم التعليمي. وأشار إلى أن مدير الدار محسن القحطاني برر له تردي الخدمة بتقادم المبنى الذي مضى عليه أكثر من ٣٠ عاما، إضافة إلى زيادة عدد النزلاء وعددهم ١٣٠، وقلة الاختصاصيين الاجتماعيين الذين لا يتجاوز عددهم ثمانية.

وأضاف أن المدير وعد بالتحقيق في كل تلك الملاحظات، وفرض عقوبات على المتورطين في تعنيف وضرب أيتام الدار، وبمتابعة من الجمعية، التي ستقوم بجولات أخرى للتأكد من معالجة تلك الظواهر السالبة التي وقفت عليها. وعبر الشريف عن أمله في تغيير مبنى الدار بآخر قريبا، لاسيما وأن الشؤون الاجتماعية أكدت وجود بدائل جاهزة للسكن، وهو ما شدد عليه أيضا القحطاني، الذي أشار إلى وجود مبان سكنية أخرى لفئات الشباب ببطحاء قريش وأخرى بحي النوارية، حيث تم تحديد عدد من أيتام الدار للانتقال إليها. وأضاف إلى «شمس» أنه من الواجب تطبيق تعاليم الإسلام تجاه الأيتام برعايتهم والعطف عليهم ومعاملتهم بالحسنى. «شمس» من خلال مرافقتها لأعضاء الوفد وقفت على بعض السلبيات، التي لم يجد معها من مسؤولي دار التربية في الدخول في مناقشات طويلة لتبريرها، والتي انتهت بطلب مدير الدار مغادرتها دون إبداء أي أسباب .

تحت شعار (كُف يدك عني)

تفعيل ملتقى التدريب الأول للوقاية من التحرش الجنسي

المصدر: جريدة الجزيرة الأثنين ٢٦ جمادى الأول ١٤٣١ العدد 13738
http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠٠٥١٠/ln٥.htm.

(الجزيرة) - هياء الدكان

نفذت المدرسة الابتدائية السابعة عشرة بالتعاون مع وحدة التربية الخاصة بمكتب وسط الرياض وبحضور فاعل لعدد من المسئولات والاخصائيات الاجتماعيات والنفسيات ووليات الأمور والطالبات، الملتقى التربوي التثقيفي التدريبي الأول للوقاية من التحرش الجنسي الذي استمر لمدة ثلاثة أيام بهدف وقاية الطالبات ذوات الاحتياجات الخاصة خاصة وطالبات التعليم العام عامة من التحرش الجسدي وتعزيز الوعي بأهمية رعاية الطالبات وتدريبهن وتدريب المحيطين بهن من أمهات ومعلمات واخصائيات نفسيات واجتماعيات على الطريقة العلمية الصحيحة للمحافظة على أجسادهن وحمايتهن مما قد يعترضهن بمنهجية إسلامية وتربوية لا تخدش الذوق العام وذلك بمقر المدرسة بحي الملز.

افتتح الملتقى بآيات من الذكر الحكيم من الطالبة خميسة من طالبات فصول الدمج، وتلتها كلمة الأستاذة ناهدة السويلم تحدثت فيها عن أهمية إقامة مثل تلك اللقاءات وأهمية دور المدرسة في العمل على توعية طالباتها في السنوات الأولى من عمرهن ووليات أمورهن والمعلمات والاخصائيات، وبعدها جاءت كلمة رئيسة وحدة التربية الخاصة الأستاذة نوف المقيم والتي قدمت الشكر للجميع على جهودهم لإقامة هذا الملتقى وأهميته ودور الوزارة في دعم هذه الملتقيات.

وقد تفاعلت جميع الحاضرات مع المشاركات اللاتي أظهرن احترافية كبيرة في تبسيط وتوصيل المعلومة لكل من حضر وتمت المشاركة بأوراق عمل شارك بها كل من أ. حنان أبو الحسن المشرفة التربوية في وحدة التوعية الإسلامية في مركز التربية والتعليم وسط الرياض، د. نورة العجلان نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، د. هاجر نياز رئيسة القسم النسائي بالأمانة العامة للجنة الوطنية للطفولة، د. عادلة البابطين طبيبة النساء والولادة بمدينة الملك عبدالعزيز بالحرس الوطني، وشاركت في اليوم الأخير الدكتورة مها المنيف مديرة المركز التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية بالحرس الوطني. كما تم تناول عدد من المحاور.

وفي اليوم الثالث قامت المدربات أ. دلال العريجاني الاخصائية الاجتماعية، وأ. شذا الفضيلي الاخصائية النفسية في مكتب الإشراف الاجتماعي بوزارة الشئون الاجتماعية، أ. وفية الهاتفي وأ. هدى بخاري الاخصائيات الاجتماعيات، وأ.ليلى العباد الاخصائية النفسية من عيادة الأطفال في مستشفى الصحة النفسية بوزارة الصحة وأ.شيخة العنزي وأ.تهاني المجحد الاخصائيات الاجتماعيات من برنامج الأمان الأسري الوطني بإقامة ورش عمل منفصلة للأمهات والطالبات والمعلمات.

وقد خرج الملتقى بعدد من التوصيات أبرزها التأكيد على أهمية التدريب الدوري كل سنة على الأقل مع بداية كل سنة دراسية، كما قدم همسة للأمهات خاصة على الأم أن تكون قريبة جداً من طفلها وللآباء وأسرة الطفل عامة بألا توكل أمر رعاية الطفل إلى العاملات أو السائقين وغيرهم وعدم المبالغة في الثقة فيهم، كما أن التحرش لو حصل فالمعالجة تكون بهدوء وحكمة وأن يتم اللجوء للمختصين التربويين والأطباء لمساعدتهم ومساعدة الطفل أو الطفلة كما يجب على الوالدين توعية أطفالهم بكيفية الدفاع عن أنفسهم راجين من الله أن يحفظ أطفالنا من كل مكروه.

حقوق الإنسان : الأب يتحمل وزر الجهل والتكاسل .. وذنب أبنائه معلق برقبته

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، ١٠ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٤٦٧٦٥

أوضحت الدكتورة سهيلة زين العابدين عضو المجلس التنفيذي بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعضو لجنة الرصد والمتابعة بالجمعية أن قضية هذا الأب تتلخص في ملف والده الأساسي في أحوال جازان وكون هناك خطأ من قبل موظف لم يدرج اسم الابن في التابعية هذا أمر وارد ولكن على الأحوال المدنية أن تهتم بموضوع الشخص وتبحث له عن ملف والده ومن ثم يعدل الخطأ حتى بعد وفاة والده، وأضافت أن المشكلة ليست «كبيرة» طالما هناك أوراق رسمية تثبت أن الابن يتبع والده منها شهادة الميلاد واسم الابن في تابعية والده ولكن جهل الأب وعدم اهتمامه منذ البداية بأسرته راح ضحيتها ابنه البكر ومن ثم انعكس ذلك عليه ولم يهتم طوال هذه السنين وعقّد المشكلة عندما تزوج من أخرى وأنجب منها سبعة جميعهم بدون هوية هذا دليل أن هذا الأب لا يبالي وإلا كيف يتزوج قبل أن يثبت هويته وما ذنب أبنائه السبعة الذين حرموا من أبسط حقوقهم ونحن في الجمعية لا نستطيع أن نفعل له شيئا وعليه أن يطرق أبواب الإمارة ووزارة الداخلية.

وكيل أمين جدة يرفض التعليق على الأمر الملكي مدعيا أنه "مشغول"

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء ١٤٣١-٠٥-٢٧هـ الموافق ٢٠١٠-٠٥-١١م العدد ١٣٤٧٩ السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13479&P=1&G=2

عمر المطيري ـ جدة

في الوقت الذي رفض فيه وكيل أمين جدة المهندس جمال ابو عمارة التعليق لأخذ رأيه حول إحالة ملف القضية الى الرقابة والادعاء العام خاصة انه أحد المتهمين بقضية الكارثة، مدعيا انه مشغول وأغلق الهاتف على الفور، وقال أستاذ القانون بجامعة الملك عبد العزيز والمشرف على جمعية حقوق الإنسان الدكتور حسين الشريف : إن الأمر الملكي واضح وصريح بإحالة المتهمين الى جهات التحقيق والملك وجه بسرعة التنفيذ، مشيرا إلى أن هيئة الرقابة والتحقيق سوف تتولى التحقيق في المخالفات، فيما هيئة التحقيق والادعاء سوف تتولى جزءا من التحقيق وتعد لوائح الاتهام وإحالتها للجهات القضائية المعنية، مشيرا إلى أن هناك قضايا يمكن إحالتها إلى ديوان المظالم وهناك قضايا أخرى خاصة بالمحاكم الشرعية تتوقف حسب الجريمة وحسب المخالفة.وأكد أنه من حق كل متهم أن يوكل له محاميا للمرافعة عنه فيما يتعلق بالمرافعة في حالة الإدانة التي سوف تتولى التحقيق فيها هيئة التحقيق والادعاء المعنية بالقضايا الجنائية، فيما هيئة الرقابة والحقيق سوف تتولى التحقيق فيما يتعلق بالاتهامات الإدارية بصفة أن الذين سيتم التحقيق معهم موظفو دولة والفصل بين المخالفات الإدارية والجرائم التي منها الاختلاس والتزوير والقضايا الجنائية. مؤكدا أن جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة كانت متابعة للوضع ورفعت تقريرا تطالب فيه بمعاقبة المتسبب في سيول جدة. وقال الشريف : إن تحويل القضية إلى هذه الجهات لأنها هي المعنية بمثل هذه القضايا، فيما أن التحقيق الذي تم في السابق كان من قبل لجنة تقصي الحقائق التي رفعت تقريرها وفي ضوء ذلك صدر الأمر السامي.

انتظار توصية تقصي الحقائق لتشكيل اللجنة المتخصصة

بحث تضارب أقوال نزلاء دار التربية

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ١٤٣١/٠٥/٢٨ هـ ١٢ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٥١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100512/Con20100512349854.htm

عبد الكريم المربع ـ مكة المكرمة

أكدت مصادر «عكاظ» تضارب أقوال نزلاء دار التربية الاجتماعية للأيتام بنين في مكة والمدلى بها في محاضر تحقيق لجنة تقصي الحقائق الطارئة من الشؤون الاجتماعية مع ما أدلى به النزلاء في تقرير زيارة وفد جمعية حقوق الإنسان للدار مطلع الأسبوع الجاري.

وتضمن التقرير المبدئي لحقوق الإنسان جملة من الاتهامات ضد إدارة ومسؤولين الدار ومتعهدي النظافة والتغذية في الوقت الذي فندت فيه إدارة الدار بعض الاتهامات المنسوبة إليها وإلى موظفيها وقت استجوابهم في لجنة تقصي الحقائق.

وكان من أبرز الاتهامات المفندة تعذيب النزلاء لحد الضرب وكذلك حرمانهم من الأنشطة الرياضية والثقافية.

وأكدت المصادر تمسك إدارة الدار بموقفها تجاه هذه الاتهامات بالنفي القاطع مع وجود أدلة ووثائق تثبت عكس ما أورده الطلاب لوفد جمعية حقوق الإنسان، مدعمة موقفها بتضارب أقوال النزلاء ضد الدار والمتفاوتة بين النفي والإثبات.

وشدد المصدر على أنه سيجري بحث الدوافع وراء إدلاء النزلاء بمعلومات مغلوطة لوفد جمعية حقوق الإنسان، إذا تم التأكد من عدم صحتها مع التأكيد على تطبيق الأنظمة والإجراءات العقابية بحق من يثبت تورطه في إحدى التهم من إدارة الدار ومنسوبيها.

وزاد بأنه سيتم اتخاذ الإجراءات المناسبة وتشكيل لجنة متخصصة من عدمه بحسب ما ستوصي به لجنة تقصي الحقائق في تقريرها اليوم والذي بين عدم صحة بعض الاتهامات المنسوبة للدار والقائمين عليها.

الشريف: قانون جديد للحد من حالات العنف الأسري والمحاكم الأسرية قريباً

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، ١٢ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/247407

عبدالله الدهاس - مكة المكرمة

كشف الدكتور حسين الشريف رئيس فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة عن إقرار قانون جديد وذلك من اجل الحد من العنف ضد المرأة و الطفل تم الرفع به للجهات العليا لاعتماده مشيرا إلى انه سيتم قريبا إنشاء المحكمة الأسرية بجانب المحاكم الأخرى و ستهتم بالعديد من القضايا ومنها قضية العنف الأسري.

و قال الشريف خلال مشاركته في ندوة العنف الأسري التي أقامها مستشفى النور التخصصي بمكة المكرمة أن جمعية حقوق الإنسان أطلقت حملة تحت عنوان (غصون الرحمة) والتي تهدف إلى الحد من حالات العنف الأسري كما أن هناك اجتماعات لإدخال موضوع حقوق الإنسان في مناهج التعليم حيث تم إقراره ويحمل عنوان (تغيير المفاهيم.(

و أضاف :إن الجمعية تضم (٤١) عضوا من بينهم (١٠) عضوات حيث أن دور الجمعية يكون في متابعة الحالات التي تصل الجمعية مع الجهات الأخرى إلى أن يتم حل المشكلة كما أن الجمعية تراقب أداء الأجهزة الحكومية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والضغط على هذه الأجهزة لاحترام حقوق الإنسان حسب الأنظمة والقوانين في مجال حقوق الإنسان و يتم رفع التقارير اللازمة. من جهة أخرى تسلم جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة السبت المقبل تقريرها الرسمي عن الملاحظات والتجاوزات التي رصدها وفد الجمعية خلال زيارته لدار التربية الاجتماعية للبنين بمكة المكرمة السبت الماضي لامارة منطقة مكة المكرمة.

وقال الدكتور الشريف: إن الجمعية ستسلم نسخة من التقرير أيضا لوزارة الشؤون الاجتماعية لمعرفة هذه الملاحظات والسلبيات، مشيرا إلى ان الجمعية سوف تتابع موضوع الدار حتى يتم تعديل السلبيات والملاحظات التي رصدها الوفد ومعالجة هذا الوضع الذي يمس فئة من فئات المجتمع والتي تحتاج إلى اهتمام ورعاية من وضع خاص نظرا للظروف الاجتماعية التي تعيش فيها هذه الفئة.

آل طاوي : سننقل فتيان مكة لدار جديد كإجراء سريع ولا نرضى بالتقصير

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، ١٢ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/247408

عبدالله الدهاس - مكة المكرمة تصوير -عادل العمودي

أكد مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله بن احمد آل طاوي أن الوزارة تبحث وبمتابعة شخصية من وزير الشؤون الاجتماعية عن مبنى مناسب لنقل منسوبي دار الرعاية الاجتماعية للبنين بمكة إليه كإجراء سريع بعد زيارة جمعية حقوق الإنسان للدار مطلع الأسبوع الحالي إضافة إلى أن لجنة التحقيق تواصل عملها للتحقق من ملاحظات الجمعية.

جاء ذلك أثناء حضوره الحفل الذي أقامته جمعية البر الخيرية بمكة مساء أمس بمناسبة مرور (٦٠) عاما على تأسيسها نيابة عن وزير الشؤون الاجتماعية.. وقال آل طاوي لـ «المدينة» عقب الحفل : إننا لا نرضى التقصير تجاه هذه الفئة الغالية ، مشيرا إلى أن الوزارة سبق و أن بحثت عن مبنى بمواصفات خاصة ليتم الانتقال إليه قبل ملاحظات جمعية حقوق الإنسان ولم يتم العثور على مبنى مناسب.

وأضاف إنني اقبل النقد و الطرح و أتحدث بشفافية و الشؤون الاجتماعية وجمعية حقوق الإنسان مكملان لبعضهما البعض مشيرا إلى انه في حالة حدوث تقصير من أي شخص فسيتم معالجة هذا التقصير بصورة سريعة لافتا إلى أن هذه الملاحظات سوف تؤخذ بعين الاعتبار.

واستعرض الدكتور طارق جمال رئيس مجلس إدارة الجمعية في كلمته الأهداف و المهام التي تقوم بها الجمعية منذ تأسيسها كأول جمعية خيرية بالمملكة و ذلك في عام ١٣٤٣هـ ثم ألقت وفاء مندر رئيسة مركز بالعون ننتج كلمة بينت فيها المشاريع الخيرية التي يقوم بها المركز تجاه السيدات في مكة ثم قدم عرض مرئي ألقى بعده احد المستفيدين من خدمات الجمعية كلمة. ثم تم تدشين الأعمال الجديدة للجمعية وهي مشروع العمل الالكتروني ومركز العون و مركز الغسيل الكلوي والدور السكنية والكرسي العلمي للبحث ونظام الصرف الآلي ومشروع خدمة التبرعات عبر الرسائل القصيرة.قام بعد ذلك قام آل طاوي والدكتور طارق جمال بتكريم المؤسسين والداعمين والإعلاميين.

متضررون يطالبون بحلول عاجلة وحقوق الإنسان تتابع شكوى الأهالي

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، ١٢ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/247403

عواض الخديدي - الطائف

فصلت شركة الكهرباء بالطائف مساء أمس التيار عن أكثر من ٣٠ منزلاً مأهولة بالسكان بحي السلامة. جاء ذلك خلال قيام الأمانة بتوسعة الشارع ونزع الملكيات الواقعة فيه، فيما تم قطع مياه شبكة العين عن تلك المنازل وعاشت تلك الأسر في ظلام دامس على أنوار الشموع والفوانيس على مدار اليومين الماضين في الوقت دفعت حرارة الأجواء نهارا بالمواطنين إلى الاستضلال بالأشجار في الشوارع لعدم قدرتهم على البقاء بمنازلهم رغم ظروفهم الصحية والمادية التي يعانون منها وقال متضررين للمدينة أنهم فوجئوا صباح أول أمس بقطع التيار الكهربائي عن مساكنهم، وكذلك المياه على دون إبلاغ مسبق من تلك الجهات مما الحق الضرر بهم وبأسرهم مطالبين في الوقت ذاته الجهات ذات العلاقة بإيجاد حلول عاجلة لمشكلتهم حيث يقول المواطن عبدالله أبو راس أسكن في منزلي منذ ما يزيد عن ٢٥ عامًا، حيث خرجت من منزلي صباح يوم أمس الأول وعند عودتي لمنزلي في الساعة التاسعة صباحًا وجدت الكهرباء مفصولة وبسؤال جيراني وجدتهم كذلك قد فصلت الكهرباء عنهم وقال إننا لم نبلغ أبدًا بشيء من ذلك من غير المعقول أن تقطع تلك الخدمات عن المواطنين دون تبليغهم مسبقًا من جهته تلقت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة شكوى من المواطنين المتضررين بحي السلامة حيث ذكر ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمحافظة الطائف عادل الثبيتي أن الجمعية تلقت شكوى المواطنين وسيتم إعداد تقرير مفصل عن الشكوى ورفعها للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها.

الشؤون الصحية ترصد (٩٦) حالة عنف أسري بمكة

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، ١٢ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/247395

عبدالله الدهاس - مكة المكرمة

كشف مدير الصحة النفسية والخدمة الاجتماعية بالشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور طارق البار عن رصد (٩٦) حادثة عنف أسري في خمسة مستشفيات بمكة خلال عام واحد سجل العنف الجسدي أعلى نسبة بين أنواع العنف التي تتعامل معها الشؤون الصحية والقطاعات الاجتماعية.جاء ذلك خلال محاضرة ألقاها في انطلاقة الندوة التوعوية عن العنف الأسري التي أقامها مستشفى النور التخصصي بمكة صباح أمس تحت عنوان: «حنين لا أنين» وقال: إن عدد الذين تعرضوا للعنف من السيدات حسب أخصائيات مستشفى الملك عبدالعزيز و مستشفى الملك فيصل و مستشفى النور و مستشفى حراء ومستشفى النساء و الولادة بلغ (٨٣) حالة منهم (١٣) غير سعوديات فيما بلغ حالات الذكور (١٥) حالة منهم ثلاثة غير سعوديين فيما كان عدد من تعرضوا للعنف اقل من (١٨) عاما (٢٥) حالة وعدد الأطفال (٢٣) طفلا فيما تعرض (٥٦) من المتزوجين من الجنسين لعنف.وأضاف الدكتور البار أن عدد الذين تعرضوا لعنف جسدي بلغ (٨٠) حالة فيما بلغت حالات العنف الجنسي سبع حالات و حالات الإهمال ثمان حالات و العنف النفسي حالة واحدة مشيرا إلى أن (١٦) حالة تم الإبلاغ عنها عن طريق الأطباء فيما بلغ عدد المبلغين من المعتدى عليهم (٣١) شخصا و الذين تم الإبلاغ عنهم عن طريق الوالدين (١٨) حالة و المحولين من أقسام الشرطة(١٥) حالة.وأوضح أن الشؤون الصحية تقوم برصد تلك الحالات و تسجلها في بيانات رسمية ويتم إرسالها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ولجنة الحماية الاجتماعية وقسم الصحة النفسية لمتابعة الحالات بصفة مستمرة وإزالة آثار هذا العنف مشيرا إلى أن المعتدين غالبا لا يخرجون عن الزوج أو الأب أو إلام أو الأخ أو الأخت أو الخادمة لافتا إلى أن عدد الذين تعرضوا للعنف من الأميين بلغ (٣٨) حالة كأعلى نسبة بالنسبة للمستوى التعليمي فيما عدد حالات ممن هم في التعليم الثانوي (١٩) حالة وفي التعليم الجامعي (١٨) حالة.يذكر انه تم إقامة معرض مصاحب للندوة شاركت فيه جمعية حقوق الإنسان و مشروع مكة بلا جريمة وجامعة أم القرى.

رئيس لجنة المحامين في المدينة المنورة:

استعداد بعض المحامين للدفاع عن المدانين في كارثة جدة خدش لمشاعر المتضررين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣١ هـ - ١٢ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٢٩٧
http://www.alriyadh.com/2010/05/12/article524925.html

المدينة المنورة – خالد الزايدي

انتقد رئيس لجنة المحامين بالمدينة المنورة سلطان بن زاحم تصريحات بعض المحامين التي تضمنت استعدادهم للدفاع عن المدانين في كارثة السيول ، عادا ذلك خدشاً صريحاً ومباشراً لمشاعر المتضررين بفقد ذويهم أو ممتلكاتهم في فاجعة الأربعاء الأسود .

وقال ابن زاحم : من الناحية الموضوعية لأصل الحق بالدفاع عن المتهمين فهو من الحقوق المسلّمة لكل من يخضع لمرحلتي التحقيق أو المحاكمة والتي تقر المملكة هذا المبدأ، وفق المادة الثالثة من نظام الإجراءات الجزائية المصادق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/٩٠) بتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨ه والتي نصت (يحق لكل متهم أن يستعين بوكيل أو محام للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة) ، أما من الناحية الشكلية المتمثل بالأسلوب الدعائي الصريح، والتعريض لتبني الموقف، فإني أرى بأن التوجه من المحامين ورجال القانون والمشتغلين بالشأن الحقوقي بأنه أسلوب لا يليق بمحام، لأنه خدش صريح ومباشر لشعور المتضررين من الكارثة لأولياء المفقودين بفقدهم ذويهم، ومن افتقدت ممتلكاتهم، وبهذا الأسلوب قد تقل الثقة بالمهنة لدى المجتمع ويجري لها مالا يحمد.

و شكك ابن زاحم فيما تضمنه تصريح أحد رؤساء اللجان قائلا : إني أشك فيما أشار اليه هذا المحامي بأن المعونة المقدمة جزء من الاتفاقية الموقعة مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أو تفسير لها، لاعتقادي بأنها بعيدة عما انتهجته الجمعية تجاه هذه الكارثة.

وقال ابن زاحم : لذا فلا بد من ممتهني المحاماة الإدراك بأنها مهنة عدلية قوامها مبني على ركنين: أحدهما واجب مهني، والآخر مقصد وطني، وهنيئاً لمن يسعى لتحقيقهما، والحرص على تقويتهما، والتمعن فيما يلامس شعور السعوديين قيادة وشعباً.

حقوق الإنسان ترفع تقريرا لأمير مكة عن أوضاع الأيتام

المصدر: جريدة الوطن يوم الأربعاء ١٢ مايو ٢٠١٠،
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=1851&CategoryID=5

مكة المكرمة: علي العميري

ترفع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة اليوم تقريرا مفصلا لأمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل، ولوزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين عن الأوضاع في دار الأيتام بالعاصمة المقدسة في ضوء الزيارة التي قام بها وفد من الجمعية إلى الدار واطلاعه على الأوضاع بداخلها.

وبين مدير فرع الجمعية الدكتور حسين الشريف أن التقرير يشتمل على النواحي السلبية المرصودة، وفي مقدمتها تعذيب الأطفال وإساءة معاملتهم، وعدم توفير احتياجاتهم المعيشية، وعدم الاهتمام بالنظافة داخل الدار، وكذا النواحي الإيجابية، ومنها تقسيم الأيتام إلى ثلاث فئات بحسب السن، فالفئة الأولى لمن أعمارهم بين ٧ و ١١ عاما، والفئة الثانية لمن أعمارهم بين ١١ و١٧ عاما، والفئة الثالثة لمن أعمارهم أكثر من ١٨ عاما، إلى جانب الانتظام في صرف المكافآت للأيتام شهريا، حيث إن الوزارة تصرف مكافآت مالية لكل الأيتام بحسب أعمارهم؛ مما يساعدهم على توفير احتياجاتهم المعيشية.

وأوضح مدير الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي أنه تم إيفاد فريق من الفرع لزيارة الأيتام وتقصي الحقائق، ومعرفة الأوضاع بشكل مفصل حيث التقى الوفد بالأيتام، وأعد تقريرا شاملا. وقال: إذا كانت هناك تجاوزات فنحن لا نرضاها، وستتخذ الإجراءات المناسبة تجاه المقصر.

القانون الجديد ومحكمة الأسرة يتصديان للعنف الأسري

البار: ٩٦ حالة عنف أسري في مكة

المصدر: جريدة الوطن يوم الأربعاء ١٢ مايو ٢٠١٠،
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=1848&CategoryID=3

مكة المكرمة: علي العميري

أكد الدكتور حسين الشريف مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة قرب إقرار قانون جديد يحد من العنف ضد المرأة والطفل وتم الرفع به للجهات العليا لاعتماده ، مشيراً إلى أنه سيتم قريبا إنشاء محكمة الأسرة بجانب المحاكم الأخرى وستهتم بالعديد من القضايا و منها قضية العنف.و قال الدكتور الشريف في محاضرة بمستشفى النور التخصصي بالعاصمة المقدسة أمس حضرها عدد من الأطباء إن جمعية حقوق الإنسان أطلقت حملة تحت عنوان (غصون الرحمة) تهدف للحد من حالات العنف الأسري كما أن هناك اجتماعات لإدخال موضوع حقوق الإنسان في مناهج التعليم. وأضاف الدكتور الشريف أن الجمعية تضم ٤١ عضواً من بينهم ١٠ عضوات . ويتركز دور الجمعية في متابعة الحالات التي تصل الجمعية مع الجهات الأخرى إلى أن يتم حل المشكلة ، كما أن الجمعية تراقب أداء الأجهزة الحكومية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والضغط على الأجهزة الحكومية لاحترام حقوق الإنسان حسب الأنظمة. وألقى مدير الصحة النفسية والخدمة الاجتماعية بالشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور طارق البارمحاضرة بعنوان (العنف الأسري و كيفية التعامل مع الحالات) ذكر فيها عدد الحالات التي تم رصدها بالنسبة للعنف الأسري في مكة و التي بلغت ٩٦ حادثة عنف أسري في خمسة مستشفيات بمكة خلال عام واحد .وقال الدكتور البار إن عدد الذين تعرضوا للعنف من السيدات بلغ ٨٣ حالة منها ١٣ غير سعوديات فيما بلغت حالات الذكور١٥ حالة منها ثلاثة غير سعوديين ، فيما كان عدد من تعرضوا للعنف أقل من ١٨ عاما ٢٥ حالة وعدد الأطفال ٢٣ طفلا فيما تعرض ٥٦ من المتزوجين من الجنسين لعنف .وأضاف الدكتور البار أن عدد الذين تعرضوا لعنف جسدي بلغ٨٠ حالة فيما بلغت حالات العنف الجنسي سبع حالات وحالات الإهمال ثمان حالات والعنف النفسي حالة واحدة . وأشار إلى أن ١٦ حالة تم الإبلاغ عنها عن طريق الأطباء في المستشفيات .وبين أن الشؤون الصحية تقوم برصد تلك الحالات وتسجيلها في بيانات رسمية و يتم إرسالها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ولجنة الحماية الاجتماعية و قسم الصحة النفسية لمتابعة الحالات بصفة مستمرة و إزالة آثار هذا العنف. وأشار إلى أن المعتدين غالبا لا يخرجون عن الزوج أوالأب أو الأم أو الأخ أو الأخت أو الخادمة لافتا إلى أن عدد الذين تعرضوا للعنف من الأميين بلغ٣٨ حالة.

حقوق "النسيان"

المصدر: جريدة شمس الاثنين العدد ١٥٧٩ / ٢٠١٠-٠٥-٠٩
http://shms.pressera.com/html/story.php?id=٩٦٧٠٥

الرياض . أنس أحمد

كثير من شرائح المجتمع،خصوصا البسطاء منهم،لا يعرفون أن هناك هيئة حكومية وجمعية أهلية تعنيان بـ «حقوق الإنسان». ولأن «شمس» يعتصرها السؤال، جابت طرقات ومواقع متباينة بحثا عن حقيقة «الضياع الحقوقي»، وهو يطرح السؤال البسيط الواضح: «هل تعرف حقوقك كإنسان؟»، فجاءت المحصلة مكرسة للمزيد من التساؤلات المتلبكة. حين يصبح تكريس أي مبدأ في الحياة ضرورة وطنية واجتماعية، فأهم متطلبات التحقيق الإرادة القائمة على المعرفة، وأضعف إيمان الرغبة أن تؤمن بقلبها بأن لاشيء يمنعها أن تعيش كما يحق لها. الحديث عن «حقوق الإنسان» لا يمكنه أن يكون حديثا حضاريا، ما لم ينطلق من رهانه الأساسي المتمثل في الصوت البشري النابع من التقدير الإلهي، في قوله تعالى: «ولقد كرمنا بني آدم». لن يطالب أحد بحقه ما لم يفهم كونه خليقا بذلك الحق، ولن تستطيع جهات مختصة برعاية ذلك المبدأ الإنساني، في ظل وجود من لا يعلم أصلا عن كونه المعني الأول باهتمامها.

تجولنا عشوائيا، واكتشفنا آخر الأمر أن شريحة كبيرة من الذين يمكن إدخالهم أحيانا ضمن تصنيف «الناس البسطاء»، ولايمكن إخراجهم بأي حال عن المشمولين بمفهوم «حقوق الإنسان»، هم بالضرورة لا يعلمون شيئا عن تلك الحقوق في شكلها العام، فضلا عن معرفة ما يعنيهم فيها على وجه الخصوص. ما الذي جعل سؤالا مباشرا مثل «هل تعرف حقوقك كإنسان؟» يبدو غامضا إلى ذلك الحد؟

عوض أحمد، بائع في مكتبة، أوضح أن لكل إنسان حقوقه الخاصة، باتفاق جماعي على أساسيات الحياة من سكن وأمن ومعاملة إنسانية، فيما يعتقد أحد المشترين من مكتبته أن حقه كإنسان أن «يأكل ويشرب».

مبارك السحيمي له مفهومه، وهو يقول: «يجب أن آخذ حقي كاملا من الدين، والمال، والوقت»، أما أحمد سيف فيرى حقوقه في الحصول على معاملة جيدة ورعاية لمصالحه وتوفير تكاليف حياة معقولة، بينما يعتقد يعقوب محمد أن حقوقه في «التعليم والعمل في سن مبكرة». شابة اكتفت باسمها الأول «نورة»، أكدت أن أهم حقوقها «أن تشعر بالتكريم الذي منحه إياها الدين، وامتلاك التعبير عن نفسها وتحديد خياراتها دون وصاية»، بينما تتفق الطالبتان الجامعيتان نهاد علي ورائدا إدريس على ضرورة الرعاية التعليمية والصحية، مع: «أهمية المساواة بين الجميع في تقديمها». وفي محال الملابس الرياضية، لم يكن السؤال هذه المرة عن قميص نادٍ أوروبي ولكن عن تصور حسن معافا، صاحب محل، في الإجحاف في حق العامل الذي يتقاضى أجرا زهيدا مقابل عمل ساعات طوال، «بينما يتقاضى غيره مبالغ عالية جدا إزاء جهد لا يذكر». المتقاعد محمد المسعد كان في أحد تلك المحال، وأفصح عن ميوله الرياضية، وأكد تمتعه بكافة حقوقه، إلا من اعتراض على غلاء الإيجارات، ورغبة غير متحققة في كتابة مقال رياضي يبدو أن الشريحة المتحدثة لم تفهم حقوقها فعلا؛ حيث لا يملك أغلب المتحدثين تصورا حقيقيا لحقوقهم الإنسانية، ولأن فكرة أن يجهل الإنسان ما له من حقوق هو المكون الرئيسي لهذا المبدأ، تبدو معالم المفارقة هنا فعلا.. كان من المهم أن نعرف: ما الذي منعهم أن يعرفوا؟

وفد الهيئة تفقد عنابر السجن العام وتحدث مع النزلاء على انفراد

حقوق الإنسان تتحرى شكاوى من تأخر محاكمة سجناء في المدينة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٤٣١/٠٥/٢٢ هـ ٠٦ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100506/Con20100506348607.htm

خالد الشلاحي ـ المدينة المنورة

طلب وفد من هيئة حقوق الإنسان خلال زيارته أمس للسجن العام في المدينة المنورة، حصر أسماء النزلاء ومدة توقيفهم؛ وذلك للتأكد من شكاوى تلقتها الهيئة من بعض السجناء بشأن تأخر محاكماتهم.

وأبلغ «عكاظ» نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد الحسين الذي رأس وفدا ضم ستة أعضاء من ممثلي الهيئة، أن أعضاء الوفد استمعوا لشكاوى بعض نزلاء السجن، وكانت في مجملها تتعلق بتأخير محاكمة بعض النزلاء وانتهاء مدة محكومية آخرين، ويجري بحثها مع المسؤولين في السجن للتأكد من صحة تلك الشكاوى.

وجال أعضاء وفد هيئة حقوق الإنسان في عنابر السجن كافة، والتقوا السجناء بشكل منفرد ما بين الحادية عشرة والنصف صباحا حتى الواحدة ظهرا، ثم عقدوا اجتماعا مطولا مع المسؤولين في السجن العام طلبوا خلالها ملفات العديد من السجناء للتحقق من نظامية توقيفهم، وفقا لما نقله النزلاء لوفد الهيئة.

وقال نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان: إن الوفد رصد الحالة الصحية للنزلاء والخدمات الصحية المقدمة لهم والتقى بالأطباء، ودخل المطبخ وناقش نوعية الأطعمة التي يتناولها السجناء وفتش في ملفات بعض السجناء.

واضاف «سألنا السجناء واحدا واحدا واستقبلنا شكاواهم وناقشناها مع إدارة السجن، وسألنا عن تأخر محكومية بعض السجناء وما زلنا نناقشها مع إدارة السجن، والوفد بصدد زيارة عنابر سجن النساء.«

وعن نوعية الشكاوى التي نقلها النزلاء قال الحسين، «بعضهم يتحدث عن تأخر محاكمته، والبعض يقول إن مدة توقيفه انتهت وما زال في السجن، ونحن بدورنا نتحرى مدى صحة ذلك مع إدارة السجن، وهناك أشياء في تحسن ملحوظ، بينما هناك أشياء لا بد أن يتخذ بشأنها إجراءات.«

تكدس السجن

وحول وجود تكدس في عنابر السجن، أشار الحسين إلى أنهم طلبوا إحصائية بأعداد السرر في العنابر لمقارنتها مع أعداد النزلاء، «وبشكل عام لم نرصد وجود تكدس في العنابر والوضع مرضٍ، كما رأينا، فكل سجين له سرير، كما اختلينا بنزلاء السجن والتقينا مع كل سجين بشكل منفرد وحرصنا على عدم وجود حراس السجن معنا داخل العنابر، واستمعنا لأقوالهم بحرية مطلقة، ورصدنا بعض مشكلات السجناء ونقوم ببحثها مع المسؤولين في السجن العام في المدينة، وهناك جهات ساندتنا في هذه المهمة بينها هيئة التحقيق والادعاء العام.«

حصر نزلاء سجن المدينة

وعن دواعي طلب وفد الهيئة من إدارة السجن حصر أسماء نزلاء السجن كافة ونوعية جرائمهم وتاريخ دخولهم ومدة حبسهم، قال نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان: إن الغرض من ذلك معاينة تاريخ سجنهم ومعرفة من صدر بشأنهم أحكام، وذلك للتحقق من وجود تأخير في محاكمة بعض السجناء من عدمه. وأضاف: إن زيارات وفد هيئة حقوق الإنسان التي بدأت أمس واستهلتها بتفقد نزلاء السجن العام في آبار علي، تشمل زيارة توقيف المرور والجوازات والمرافق الصحية والمستشفيات في منطقة المدينة المنورة والمحافظات التابعة لها في جدول مفتوح يستمر أياما عدة.

تأكيد على مبدأ الشفافية

وثمن الدكتور زيد الحسين دور أمير المنطقة في تسهيل مهمة وفد الهيئة وتنفيذ جولاته التفقدية، وقال «أنا ممنون جدا لما قام به صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن ماجد بن عبد العزيز أمير منطقة المدينة المنورة؛ فقد دعا جميع رؤساء الجهات الحكومية المعنية في المنطقة إلى مجلسه أمس الأول، والتقينا بهم ودارت معهم حوارات مطولة، وأكد خلالها أمير المدينة على مسألة الشفافية في التعامل من قبل الإدارات والأجهزة الحكومية المعنية، ومن قبل وفد وأعضاء الهيئة

بحيث نعكس من جانبنا ما نرصده من ملاحظات بشفافية تامة، وأن تزودنا تلك الجهات بالمعلومات الصحيحة والدقيقة بشفافية ليكون ما نكتبه ونقرره واضحا ولا مجال فيه للأخذ والعطاء وتشويه المعلومة، كما أبدى أمير المنطقة استعداده لدعم كل عمل الوفد»، وأضاف «لن نغادر المدينة حتى نطلع أمير المنطقة على جميع النتائج التي سوف تفضي إليها زيارتنا وجولاتنا التفقدية إلى بعض المرافق في المنطقة.«

العنف الأسري أول الانتهاكات

وعن أبرز الانتهاكات الحقوقية التي رصدتها الهيئة في ما يتعلق بتطبيق مفهوم حقوق الإنسان في المملكة، قال نائب رئيس الهيئة «إن العنف الأسري يأخذ الرقم واحد في الانتهاكات، وهذه معاناة واضحة، ولكن هناك أملا بحكم ما يحكم هذا المجتمع من قيم إسلامية وتعامل شرعي من خلال الأنظمة التي يتم وضعها، ونتوقع أن يجد برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان نجاحا باهرا من خلال القناعات والقيم»، مشيرا إلى أن بعض حالات العنف الأسري تحصل بحسن نية كأن يربي شخص أطفاله بأسلوب غير صحيح وعنيف.

مكتب دائم للهيئة في المدينة

وكشف الدكتور الحسين عن عزم هيئة حقوق الإنسان فتح مكتب للهيئة في المدينة المنورة خلال الفترة المقبلة، وأوضح أنه يجري حاليا البحث عن مقر دائم لهيئة حقوق الإنسان وسيتم طرح الأسماء المرشحة التي يمكن أن تقوم بتمثيل الهيئة في منطقة المدينة المنورة والقيام بأعمالها من خلال المكتب.

طالبات يتعرفن على"ثقافة حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة الحياة السبت، ٠٨ مايو ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/139041

الخبر – «الحياة«

واصل القسم النسوي في فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية، تقديم الأنشطة التوعوية الموجهة إلى طالبات المدارس، وبخاصة في المرحلة الابتدائية، إذ قدمت اختصاصية الطفولة أمل الدار، برنامجاً توعوياً حول «ثقافة حقوق الإنسان ومبادئها، لطلاب مدارس السعد للبنات في الخبر. وهدف البرنامج إلى «تعريف الطفل في الثقافة الحقوقية، وتربيته عليها، وتعزيز دور المشاركة في التربية والتعليم، وتطوير مهارات الطفل في التعامل مع المواقف والآخرين.« وتخللته نقاشات وتدريبات جماعية ووسائل لتعليم الطفل مفهوم حقوق الإنسان، ابتداءً من الأفلام القصيرة وانتهاءً في القصص. وخرجت الطالبات باستنتاجات عدة من البرنامج، منها معرفة مبادئ حقوق الإنسان، والفرق بين واجبات الفرد وحقوقه.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

أسقف مكشوفة .. نفايات في الطوارئ .. ومرضى يتناولون "البسكويت":

حقوق الإنسان تبحث عن علاج لتدني الخدمة في مستشفيات المدينة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة ١٤٣١/٠٥/٢٣ هـ ٠٧ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100507/Con20100507348987.htm

خالد الشلاحي ـ المدينة المنورة

فاجأ وفد من ثمانية أعضاء من هيئة حقوق الإنسان أطباء وممرضي مستشفى الملك فهد أمس، لرصد الخدمات الطبية المقدمة للمرضى والمراجعين ضمن جولات تفقدية ينفذها وفد الهيئة لعدد من المرافق الخدمية بدأها منذ وصوله للمنطقة فجر الثلاثاء الماضي، واستهلها بلقاء صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن ماجد بن عبد العزيز أمير منطقة المدينة المنورة، ثم تفقد السجن العام والتقى عددا من نزلائه أمس الأول (عكاظ الخميس ١٤٣١/٥/٢٢هـ) .ومع الخطوات الأولى للزيارة المفاجئة التي حرص الوفد أن تتزامن مع عطلة نهاية الأسبوع، ارتسمت على محيا رئيس وفد الهيئة الدكتور زيد الحسين نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان علامات الاستياء والامتعاض الشديدين، فبمجرد انتقالهم إلى أقسام الطوارئ والحالات الحرجة عبر البوابة الغربية للمستشفى، برزت أولى السلبيات حين شاهدوا كمية من النفايات الطبية ملقاة في قسم يقع بين المرضى وأمام المراجعين، ليبادر نائب رئيس الهيئة باستدعاء الطبيب المسؤول عن القسم، الذي تحجج بعدم مشاهدته للنفايات، إلى أن أنقذت الموقف ممرضة آسيوية عمدت إلى إزالتها وتنظيف المكان.وفور خروج وفد الهيئة من قسم الطوارئ، رصد ملاحظته الثانية حين لاحظ اكتظاظ أعداد من المراجعين على بوابة المستشفى دون وجود أماكن لجلوسهم إلى حين حصولهم على الخدمة الطبية، وحينما رغب أعضاء هيئة حقوق الإنسان في الانتقال إلى الطابق الثاني لزيارة أقسام المستشفى رأوا أن المصاعد المخصصة لصعود ونزول المراجعين ليست أفضل حالا من ممرات الطابق الأرضي للمستشفى، فطلب رئيس وفد الهيئة من مرافقيه صعود الدرج مباشرة بحضور مدير المستشفى بالنيابة وليد أبو السعدوجال وفد الهيئة في أقسام العناية المركزة، القلب، الجراحة، المخ والأعصاب، العظام، الأشعة، وجراحة اليوم الواحد، واستمعوا لشكاوى المرضى وملاحظاتهم، وطلب نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان من مدير المستشفى والأطباء المشرفين على عدد من الحالات المرضية في عدة أقسام، إجابات شافية على انتقادات بعض المرضى ومرافقيهم لمستوى الخدمة الطبية التي لقيها أولئك المرضى خلال فترة وجودهم في المستشفى، تركزت على تأخير مباشرة علاجهم ورداءة مستوى نظافة بعض الغرف، كما رصد أعضاء الوفد تباينا في مستوى النظافة بين الطابقين الأول والثاني مقارنة بالطابق الثالث، حيث أشاد نائب رئيس الهيئة بمجرد وصوله للطابق الثالث بمستوى نظافة الممرات في هذا الطابق، على العكس تماما مما رصده في الطابقين (الأول والثاني)، فيما انتقد عدم توفر كراسي لانتظار المرضى في قسم الطوارئ تحديدا.ثم صعد الوفد الدرج مرة أخرى متجها إلى قسم العناية المركزة واستمع إلى الأطباء والممرضات عن حالات بعض المرضى لاسيما المنومين في حالة غيبوبة وفقدان للوعي حيث حفز أعضاء الهيئة ورئيسهم الأطباء بمزيد من الاهتمام بالمرضى والمراجعين تحملا للأمانة المهنية التي تتطلبها مهنة الطب، مؤكدين على أهمية الارتقاء بالتعامل مع المراجعين ومرافقي المرضى، وقال الدكتور زيد الحسين لأحد الأطباء: «حسن التعامل يمثل نصف العلاج».وسجل الوفد حالة اضطرار مرافق لمريض إلى النوم على الأرض داخل الغرفة إلى جوار شقيقه المنوم منذ عدة أيام، كما لاحظوا أثناء جولتهم التي بدأت عند الخامسة مساء، مريضا آخر ملقى على سريره يتناول قطعا من البسكويت، وهو ما أثار حفيظة نائب رئيس الهيئة (رئيس الوفد) الذي وجه تساؤلا حادا إلى مدير المستشفى «لماذا يتناول البسكويت ألا يوجد طعام أفضل لهذا المريض؟». بعد ذلك جال أعضاء الوفد في بقية مرافق المستشفى حيث شملت جولتهم غرف التموين وإعداد الطعام (المطبخ) وقسم الغسيل في (بدروم المستشفى)، حيث بدا المشهد أكثر دراماتيكية، حين لاحظ أعضاء الوفد وجود ممرات جدرانها غير مطلية، وأسقفها مكشوفة.وانتقل الوفد بعد ذلك إلى مستشفى أحد غربي المدينة، ثم إلى مستشفى الأنصار، ورصد الملاحظات لإعداد تقرير

شامل بشأنهما ومناقشة المسؤولين في القطاع (صحة المدينة) عن أبرز الملاحظات وكيفية تفاديها وضمان الرقي بالخدمة الطبية التي ينشدها المواطنون.
أعضاء وفد هيئة حقوق الإنسان
ضم وفد هيئة حقوق الإنسان الذي يواصل جولاته لليوم الثالث في بعض المرافق الخدمية والأمنية في المدينة كلا من:
نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد الحسين رئيسا للوفد.
وأعضاء مجلس الهيئة:
الدكتور خالد بن سليمان العبيد، الدكتور عبد العزيز إبراهيم الهدلق، أحمد بن حمد المزيد، عبد الله السهيل، مساعد المشرف العام على فرع الهيئة في منطقة مكة المكرمة إبراهيم بن منيع النحياني، عبد الله الماجد، ومحمد صديق عثمان.

عكاظ تكشف الحكم في قضية وفاة الطبيب الجهني قبل النطق به

السجن ٦ أشهر لطبيبة التخدير وتغريم المستشفى ١٠٠ ألف

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٤٣١/٠٥/٢٥ هـ ٠٩ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100509/Con20100509349162.htm

حسين هزازي – جدة

حصلت «عكاظ» على لتفاصيل حكم الهيئة الطبية الشرعية في مديرية الشؤون الصحية في جدة الذي ستنطقه في جلستها السادسة والأخيرة الثلاثاء المقبل، في قضية طبيب الأسنان طارق الجهني الذي توفي نتيجة خطأ طبي في مستشفى خاص قبل أكثر من خمسة أشهر. وبحسب مصادر مطلعة، فإن عقوبة السجن لستة أشهر بانتظار طبيبة التخدير، فضلا عن منعها من مزاولة المهنة في المملكة وتغريمها ٣٠ ألف ريال، فيما ستغرم الهيئة المستشفى الخاص الذي قضى فيه الطبيب طارق بـ١٠٠ ألف ريال.وتستند الهيئة في أحكامها ضد المستشفى إلى مخالفته الأنظمة وتعيين أطباء دون تراخيص لمزاولة المهنة المعتمدة من هيئة التخصصات الصحية، في الوقت الذي يحق للأطراف المتنازعة الاعتراض على الأحكام التي تصدرها الهيئة أمام ديوان المظالم خلال ٦٠ يوما من صدور الحكم.من جانبه، أوضح محامي الطبيب الضحية أحمد زكي سليم أن الخطأ الطبي في العملية الجراحية التي أجريت للطبيب الجهني مثبت ويستحق العقوبة؛ حفاظا على حقوق المرضى من ممارسات مستشفيات القطاع الخاص وأخطائها المتكررة. فيما شدد محامي الطبيب الثاني الدكتور طارق آل إبراهيم على أن الجلسات كشفت عن مخالفات، منها أن طبيب العناية المركزة يعمل من دون ترخيص مزاولة المهنة، وإقرار المستشفى بنقص حاد في الأجهزة الطبية في غرف العمليات، وعدم وجود نظام معين للمرضى داخل المستشفى، فضلا عن أن العمليات الجراحية تجرى بطريقة عشوائية.وأكد محاميا الطبيب الجهني (سليم وآل إبراهيم)، على التمسك بموقفهما في إيقاع أقصى العقوبات بحق المتسببين في وفاته، خصوصا بعد أن تكشفت الكثير من الحقائق التي تدين طبيبة التخدير والمستشفى الخاص؛ والمتمثلة في عدم الترخيص لطبيبة التخدير في مزاولة المهنة، مخالفات داخل المستشفى، تقارير متخصصين بأن إجراءات طبية غير صحيحة أدت إلى الوفاة،إلى ذلك، بينت الدكتورة نادية بندقجي استشارية جراحة التجميل في جامعة الملك عبدالعزيز، أن مخالفات واضحة وصريحة رصدت ضد طبيبة التخدير، إلى جانب سياسة المستشفى الخاطئة في توزيع طبيبات التخدير على غرف العمليات دون النظر إلى حالة المريض وما يحتاجه من طاقم طبي، معتبرة ذلك مخالفة صريحة للمهنية. وأفادت أن طبيبة التخدير باشرت العملية دون مساعدة استشاريين ما يعتبر إهمالا إضافيا، مشيرة إلى أن أخطاء تراكمية أخرى صاحبت العملية، «بدأت بإدخال الأنبوب بطريقة خاطئة وانتهت بالإنقاذ الخاطئ للحالة الحرجة، وانقطاع الأوكسجين عن المتوفى طارق الجهني لمدة ٣٠ دقيقة دون علم الطاقم الطبي، وهو ما أظهرته نتائج الأشعة المقطعية». وإزاء هذه التطورات التي صاحبت قضية الطبيب الجهني، استدعت هيئة حقوق الإنسان إلى تكليف الدكتور عمر الخولي لحضور جلسات الهيئة الطبية الشرعية لتدوين ملاحظاته ومراقبة سير التحقيقات .

"حقوق الإنسان": لا ندافع عن المجرمين ولكن عن "الإنسان"

المصدر: جريدة اليوم الأحد ١٤٣١-٠٥-٢٥هـ الموافق ٢٠١٠-٠٥-٠٩م العدد ١٣٤٧٧ السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13477&P=1&G=3

غازي القحطاني - الرياض

أوضح عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان الدكتور عثمان المنيع المشرف على مركز النشر والإعلام خلال مشاركته في الملتقى الثاني للجان الوطنية لرعاية السجناء وأسرهم أن اللبس الموجود لدى البعض بأن الجهات الحقوقية تدافع عن المجرمين ليس صحيحا، إنما تدافع عن المتهم كإنسان منذ إيقافه وحتى الحكم عليه وبعد الإفراج عنه كما يهمها أن لا تنتهك حقوقه. وأضاف أن الهيئة لا تتدخل في الأحكام الصادرة لأن هذا من اختصاص القضاء، ولكنها ربما تتدخل بعد انتهاء الحكم في حال التأخر في الإفراج عنه بعد قضاء فترة الحكم عليه.

مبينا أن دور الجهات المعنية برعاية المفرج عنهم ومؤسسات المجتمع المدني تبدأ برعاية الإنسان قبل وأثناء السجن والاهتمام بأسرته بتأمين ما لهم من حقوق فكلما كانت الرعاية للإنسان في السجن جيدة وكذلك لأسرته أصبحت رعايته بعد الإفراج عنه وضمان حقوقه في العمل والتعليم والصحة وغير ذلك أسهل على الجهات المعنية بهذه الحقوق، مؤكداً على أهمية دراسة أسباب العودة إلى السجون لإيجاد الحلول ومعرفة كل جهة مسؤوليتها لجعل المفرج عنه لبنة صالحة في بناء المجتمع بدلاً من أن يكون عالة على نفسه وأهله ومجتمعه.

د. المنيع: هيئة حقوق الإنسان لا تتدخل في الأحكام الصادرة لأنها من شأن القضاء

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣١هـ - ٩ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٢٩٤
http://www.alriyadh.com/2010/05/09/article524086.html

الرياض - أسمهان الغامدي

أوضح عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان الدكتور عثمان المنيع المشرف على مركز النشر والإعلام خلال مشاركته في الملتقى الثاني للجان الوطنية لرعاية السجناء وأسرهم أن اللبس الموجود لدى البعض بأن الجهات الحقوقية تدافع عن المجرمين بأن هذا ليس صحيحا أنما تدافع عن المتهم كإنسان منذ إيقافه وحتى الحكم عليه وبعد الإفراج عنه كما يهمها أن لا تنتهك حقوقه، وأضاف أن الهيئة لا تتدخل في الأحكام الصادرة لأن هذا من اختصاص القضاء، ولكنها ربما تتدخل بعد انتهاء الحكم في حال التأخر في الإفراج عنه بعد قضاء فترة الحكم عليه .

وأكد أن دور الجهات المعنية برعاية المفرج عنهم ومؤسسات المجتمع المدني تبدأ برعاية الإنسان قبل وأثناء السجن والاهتمام بأسرته بتأمين مالهم من حقوق فكلما كانت الرعاية للإنسان في السجن جيدة وكذلك لأسرته أصبحت رعايته بعد الإفراج عنه وضمان حقوقه في العمل والتعليم والصحة وغير ذلك أسهل على الجهات المعنية بهذه الحقوق، مؤكداً على أهمية دراسة أسباب العودة إلى السجون لإيجاد الحلول ومعرفة كل جهة مسؤوليتها لجعل المفرج عنه لبنة صالحة في بناء المجتمع بدلاً من أن يكون عالة على نفسه وأهله ومجتمعه.

العدل تحسم ٧ أيام وتلفت نظر رافض الرشوة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين١٠-٥- ٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٥/١٠/article٥٢٤٤١٦.html

مكة المكرمة - جمعان الكناني

ينظر ديوان المظالم بمنطقة مكة المكرمة في القضية المقامة من الموظف بالمحكمة الجزئية بالعاصمة المقدسة ضد وزارة العدل وذلك لحسمها ٧ أيام من راتبه ولفت نظر بالإضافة إلى تهديده بالفصل في حالة العودة إلى الغياب مكررا .

ويقول العلياني ل"الرياض" بأنني قدمت لجهة التحقيق بوزارة العدل ما يفيد نظامية غيابي وبررتها بأعذار رسمية من جهات قضية وهي "دايون المظالم بالرياض" و"المحكمة الادارية بجدة" ولكن لم يتم قبول عذري بسبب مقاضاتي لوزارة العدل في قضيتي السابقة حينما رفضت رشوة ٢ مليون ريال مقابل تزوير صك لرجل أعمال والاستيلاء على أرض ذات مساحة شاسعة يعود جزء منها لأملاك الدولة وتقدر بملايين الريالات والسبب الآخر هو خلاف سابق مع المحقق الذي بعث للتحقيق والذي كان يعمل مديرا لإدارة المحكمة العامة بمكة المكرمة وهو من الذين واجهوني بعدم الرضا عما فعلت .

ويضيف العلياني لقد ساءت سمعتي بين زملائي بسبب هذا القرار المجحف بحقي حيث كنت اتوقع تكريمي وليس حسما من راتبي وتهديدي بالفصل ويتساءل من ينصفني من هذا الظلم وزراة العدل ام نظام الخدمة المدنية ام هيئة حقوق الانسان .

الجدير بالذكر بأن "الرياض" قد قامت سابقا بنشر تفاصيل قضية رافض الرشوة ووزارة العدل

هيئة حقوق الإنسان تشارك في لقاء عربي بالرباط

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣١هـ - ١١ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٢٩٦
http://www.alriyadh.com/2010/05/11/article524576.html

الرياض - واس

تشارك المملكة ممثلة في هيئة حقوق الإنسان في اللقاء السنوي السادس للمؤسسات العربية لحقوق الإنسان التي ستعقد في العاصمة المغربية (الرباط) برئاسة معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، وسيشارك في اللقاء الذي يستمر لمدة يومين ممثلون عن المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان وعن منظمات دولية وإقليمية وقضاة ومحامون وبرلمانيون وأكاديميون وخبراء دوليون، وسيناقش اللقاء دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تقرير سيادة القانون.

تعريف الطفل بالثقافة الحقوقية

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء ١٤٣١-٠٥-٢٨هـ الموافق ٢٠١٠-٠٥-١٢م العدد ١٣٤٨٠ السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13480&P=1&G=4

جعفر الصفار - الدمام

نظم الفرع النسوي لهيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية برنامجا توعويا حول مبادئ حقوق الإنسان بإحدى مدارس البنات بالخبر مؤخرا.

وهدف البرنامج الذي قدمته الاختصاصية بقسم الطفولة بالهيئة أمل الدار إلى تعريف الطفل بالثقافة الحقوقية وتربيته عليها وتعزيز دور المشاركة في التربية والتعليم وتطوير مهارات الطفل في التعامل مع المواقف.

وتخلل البرنامج نقاشات وتدريبات جماعية ووسائل شيقة لتعليم الطفل مفهوم حقوق الإنسان

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

العبيكان المستشار في الديوان الملكي:

لجان لمعالجة تفاوت الأحكام الشرعية

المصدر: جريدة عكاظ لسبت ١٤٣١/٠٥/٢٤ هـ ٠٨ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100508/Con20100508349025.htm

عدنان شبراوي ـ جدة

أكد عبد المحسن بن ناصر العبيكان المستشار في الديوان الملكي، أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز وجه بتشكيل لجنة من كبار العلماء والقضاة والمختصين مهمتها وضع نصوص تقنين الأحكام الشرعية والتعزيرية وتطبيقها في المحاكم.وتهدف اللجنة ــ بحسب العبيكان ــ إنهاء الجدال الدائر حول تقنين الأحكام القضائية، مما يفتح الطريق لآلية أفضل للعدالة وعدم إظهار التناقض بين القضاة في القضية الواحدة، وزاد «نفس الشيء يقال حول وضع سقف أعلى للعقوبات التعزيرية». وأضاف أن القرر يضع حدا لتفاوت الأحكام التعزيرية في المحاكم رغم تشابه وقائع تلك القضايا، وأكد أن الأمر الملكي صدر رغم محاولة البعض تعطيله وطلب المزيد من الوقت للدراسة.وذكر أن المجلس الأعلى للقضاء بتشكيله الحالي من شأنه أن يصوب الأخطاء التي وقعت من المجلس في الفترة السابقة، واعترف الشيخ عبد المحسن العبيكان بوجود أخطاء كبيرة وكثيرة في سلك القضاء، وحمل على الجهات القضائية العليا السابقة التي تتحمل تبعات الوضع الحالي، وأبدى فخره وثقته بالمجلس الحالي الأعلى للقضاء والتغييرات الجذرية التي تمت فيه.وأضاف أن القضاء الحالي يعتبر مولودا جديدا ويحتاج إلى الوقت لينمو، مؤكدا أن النظام القضائي الجديد يعتبر من أفضل الأنظمة، لكن المشكلة في تطبيقها وتفعيلها.من جهة أخرى، قدرت مصادر قضائية مطلعة لـ «عكاظ» أن من ٧٥ ــ ٨٠ في المائة من القضايا المتداولة في المحاكم العامة والجزئية يصدر فيها أحكام تعزيرية يقدرها القاضي وتختلف من قاض لآخر.

١٥ ألف ريال تعويضاً عن تعذيب أنوار ومحاكمة زوجة الأب

المصدر:جريدة اليوم الجمعة ١٤٣١-٠٥-٢٣هـ الموافق ٢٠١٠-٠٥-٠٧م العدد ١٣٤٧٥ السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13475&P=1

منصور البنعلي-الدمام

قضت محكمة الأحساء الجزئية بدفع ١٥ ألف ريال لوالدة الطفلة المعذبة أنوار لما لحق بها من ضرر نفسي وجسمي كتعويض عن الحق الخاص فيما سيتم النظر في الحق العام خلال جلسات مقبلة، وكانت والدة الطفلة «انوار» حضرت الاسبوع الماضي جلسة الحكم في المحكمة الجزئية في الأحساء للنظر في قضية زوجة طليقها والمتهمة بإيذاء وتعذيب ابنتها البالغة من العمر ٧ أشهر بعد أن قامت المتهمة بسكب مادة كيميائية على عينيها تسببت في إصابتها بأضرار جسيمة نومت على إثرها في مستشفى الأطفال في الأحساء قرابة ١٥يوما حيث اجريت لها عملية جراحية عاجلة بتوجيهات من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد آل سعود أمير المنطقة الشرقية بعد أن وجه سموه الكريم بالاطمئنان على حالة الطفلة صحياً وكذلك وجه سموه الكريم بعلاجها في افضل المستشفيات الموجودة حسب رغبة ذويها، وقالت مصادر إن القضية أخذت مجراها بعد أن استكمل التحقيق مع المتهمة التي أوقفت في مؤسسة رعاية الفتيات بالأحساء ورفعت المعاملة إلى هيئة التحقيق والادعاء العام ومن ثم أحيلت إلى المحكمة الجزئية بالأحساء وبحضور أطراف القضية حيث حكم القاضي بدفع تعويض ١٥ألف ريال لوالدة "انوار" لما لحق بها من ضرر نفسي وجسمي وتم التوقيع على ذلك ورفعت الجلسة الى وقت اخر للنظر في الحق العام خلال الايام المقبلة.

الأميرة عادلة بنت عبدالله ترعى ندوة "مكافحة العنف الأسري"

المصدر :جريدة المدينة الجمعة، ٧ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/246055

فاطمة مشهور - جدة

ترعى صاحبة السمو الملكي الاميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود نائب رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني يوم الاثنين المقبل الندوة العلمية عن دور المؤسسات القضائية والأمنية في مكافحة العنف الأسري التي ينظمها البرنامج بالتعاون مع مركز القانون السعودي للتدريب بجدة، وتستضيفها جمعية الملك عبدالعزيز الخيرية النسائية بمنطقة القصيم، وذلك في قاعة الامير سلطان بن عبدالعزيز للرجال وقاعة الأميرة الجوهرة آل ابراهيم للنساء بمقر الجمعية في بريدة. ويتحدث في الندوة وهي الثامنة في سلسلة اللقاءات الخاصة بدور المؤسسات القضائية والأمنية في مكافحة العنف الأسري كل من الدكتور فهد بن محمد المطلق رئيس لجنة الحماية الإجتماعية بالقصيم، المقدم الدكتور أحمد بن علي البشري من شرطة منطقة القصيم، عبدالعزيز بن دخيل الدخيل من هيئة التحقيق والإدعاء العام، إضافة إلى ممثلي القطاعات الصحية والتعليمية والجمعيات الخيرية والحقوقية ومنسوبي القضاء والأمن وهيئة التحقيق والإدعاء العام، ومحامون ومتخصصون في التربية والسلوك والأسرة. وقال الدكتور ماجد محمد قاروب المستشار القانوني لبرنامج الأمان الأسري الوطني رئيس مركز القانون السعودي للتدريب بجدة ان الندوة تاتي انطلاقا من ايمان الجمعية والمركز بأهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تنمية وتطوير المجتمع وعمل الخير في العديد من البرامج الإجتماعية والإنسانية ذات النفع العام ومنها : تنظيم سلسلة محاضرات توعوية تهدف إلى التوعية بدور المؤسسات الأمنية والقضائية في مكافحة العنف الأسري.

البطالة النسائية ٢٨ بالمائة أغلبها "جامعيات"

المصدر: جريدة اليوم السبت ١٤٣١-٠٥-٢٤هـ الموافق ٢٠١٠-٠٥-٠٨م العدد ١٣٤٧٦ السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13476&P=1&G=2

بنان المويلحي - الرياض

كشف نائب وزير العمل الدكتور عبدالواحد الحميد عن ارتفاع معدل البطالة بين المواطنات مقارنة بالذكور حيث بلغت نسبة بطالة النساء ٢٨,٤ بالمائة مقارنة بـ ٩ بالمائة للذكور، وأنّ معظم العاطلات عن العمل هنّ ممن يحملن شهادة البكالوريوس. وأكد الحميد في اللقاء الذي نظمه أخيرا نادي الاقتصاد في جامعة الملك سعود، أن هناك ١٢٧,٦٢٥ وظيفة متاحة للمواطنات ولكن يشغلها أجنبيات "وظائف الإحلال" وهناك فرص عمل واعدة للمرأة السعودية في مجالات عمل البنوك التجارية والمحاماة والمكاتب الاستشارية وأعمال الديكور وصناعة وبيع لوازم النساء من مستحضرات تجميل وما إلى ذلك.وأوضح أن هناك وظائف يشغلها الرجال حاليا يمكن قصر شغلها على المرأة السعودية مثل بيع الملابس والمستلزمات النسائية الخاصة، مشيرا إلى أن من بين التحديات التي تواجه عمل المرأة السعودية، محدودية الوظائف المتاحة وضعف مستوى الأجور وتفضيل القطاع الخاص لغير السعودية. وذكر الحميد أن القرار ١٢٠ الصادر عام ١٤٢٥هـ عن مجلس الوزراء أحدث نقلة نوعية في تمكين المرأة السعوديّة من العمل، حيث نص القرار على جملة من السياسات من بينها تخصيص أراض أو مناطق داخل حدود المدن وتهيئتها لإقامة مشروعات صناعية تعمل فيها نساء. ودعا صندوق تنمية الموارد البشرية بأن يولي أهمية خاصة لتدريب النساء المواطنات وتوظيفهن ضمن خططه وبرامجه، وقصر العمل في محال بيع المستلزمات النسائية الخاصة على المرأة السعودية، وأيضا تفعيل برامج الأسر المنتجة، والاهتمام بدور المرأة في الصناعة باعتبارها أحد الروافد الأساسية في التنمية الاقتصادية إلى غير ذلك، ولكن هذا القرار لم يفعل ١٠٠ بالمائة -على حد قوله-.

ورشة عمل المشكلات الأسرية:

دعوة إلى تفعيل بدائل السجن وإنشاء نواد رياضية

المصدر: جريدة عكاظ لسبت ١٤٣١/٠٥/٢٤ هـ ٠٨ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100508/Con20100508349140.htm

خالد الشلاحي ـ المدينة المنورة

أوصت المشاركات في ختام ورشة عمل بعنوان «المشكلات الأسرية الانحرافية في منطقة المدينة المنورة ـــ الأسباب والآثار والعلاج» في الجامعة الإسلامية البارحة الأولى الورشة بضرورة التأكيد على الجوانب النفسية للمشكلات السلوكية، العناية بالنظرة التكاملية للشخصية الإنسانية، الاستفادة من مباني المدارس النموذجية في الأحياء لتقديم محاضرات ودورات لتطوير الذات وفن العلاقات الأسرية والزوجية، تكوين فرق للعمل من أهالي الحي بإشراف متخصصين في التربية والاجتماع، وكذلك توجيه فترة النشاط غير المنهجي في التعليم العام والعالي للتدريب على المهارات الحياتية والتواصل الفعال، إنشاء مراكز ثقافية ونواد رياضية في الأحياء لاستثمار طاقات الشباب فيما ينفعهم وينفع مجتمعاتهم، إعطاؤهم مساحة كافية لإثبات ذواتهم، إشراكهم بشكل فعال في التخطيط والتنفيذ للبرامج الشبابية.

ودعت المشاركات إلى تطوير المناهج في التعليم العام للتوعية بتغيرات العصر وكيفية التعامل معها، التأكيد على أهمية تضمين المناهج في التعليم العام لمقررات عن التربية الجنسية ونظرة الإسلام لها.

وتضمنت التوصيات تفعيل دور اللجنة الوطنية لرعاية السجناء وأسرهم والمفرج عنهم، وتوثيق علاقتها بالمؤسسات المهتمة باحتواء الأحداث بعد خروجهم من دور رعاية الأحداث، التوعية بدور المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص لدعم أسر السجناء، دعم السجناء داخل المؤسسات الإصلاحية من خلال تنفيذ برامج التدريب وإعادة التأهيل وتفعيل بدائل السجن، وإبرام مذكرات تفاهم بين الجهات الإصلاحية (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، دار الرعاية الاجتماعية، دور رعاية الأحداث، السجن العام) والمراكز التربوية التدريبية المناسبة لتدريب وتشغيل النزلاء.

مدرسة أهلية تحبس طالبتين لإجبار والدهما على دفع الرسوم

المصدر: جريدة المدينة الخميس، ٦ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/245821

قامت إحدى المدارس الأهلية في جدة بحبس طالبتين في المرحلة الابتدائية إحداهما في الصف الثالث الابتدائي والأخرى في الرابع، بحجة عدم قيام والدهما بدفع باقي الرسوم الدراسية المقدرة بـ ٥٢٠٠ ريال. وتم احتجازهما في غرفة غير صحية وليست مزودة بأجهزة تكييف وفي جو خانق حسب قول الطالبتين، إضافة لقيام إدارة المدرسة بتكليف إحدى العاملات بمراقبتهما حتى لا تخرجان من الغرفة منذ الساعة الثامنة إلى الساعة الواحدة والنصف وحرمانهما من تناول وجبة الفطور. وقال ممدوح حلمي والد "ريناد وآمنة": كنت في عملي واتصلت علي زوجتي لتخبرني باتصال المدرسة عليها بمنعهما من الدراسة أمس الأول بسبب تأخر قسط واحد للمدرسة، عندها توجهت فورا للمدرسة وبشهادة حارس المدرسة وتم إبلاغي أن خبر منعهما من الدراسة غير صحيح وتم حينها التفاهم حول دفع المبلغ نهاية الشهر إلا أنه عند خروج الطفلتين من المدرسة وجدتهما تبكيان، وتم إعلامي أن إدارة المدرسة قامت بحبسهما في غرفة معزولة داخل المدرسة منذ الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة الواحدة والنصف ظهرا دون رحمة من إحدى المعلمات "أ.ب" بهاتين الطالبتين لا بل جعلت عليهما حراسة من إحدى المستخدمات لمنعهما من الخروج من الغرفة.
وأضاف: ابنتاي رفضتا العودة للمدرسة أو لأي مدرسة أخرى كردة فعل عما حصل بهما بتصرف أشبه بالعنف وأنا بدوري قمت بالشكوى لشرطة العزيزية ووزارة التربية والتعليم وتوكيل محام لإنهاء الإجراءات ومتابعة القضية ولآخذ حقي ابنتيّ من هذه المدرسة وبالتحديد من المعلمة "أ.ب". من جهة أخرى أنكرت مديرة المدرسة "هنادة بوشناق" ما حصل للطفلتين من حبس وخلافه، مشيرة إلى أنها كانت غير متواجدة في المدرسة ذلك الوقت. وحسب ما علمته من الإدارة أنه تم استدعاء الطالبتين لأخذ أرقام والدهما بحجة الاتصال عليه لاستكمال باقي مستحقات الرسوم لأنه لا يرد على اتصالات المدرسة.

رأي التعليم

من جهتها أكدت مديرة التعليم الأهلي بالرئاسة العامة لتعليم البنات بجدة آمال رضوان أن هذا التصرف مرفوض تماما ولا يوجد منا من يقبل ذلك وهو حبس الطالبتين، مشيرة إلى أنني قبل أن أطلق حكمنا على ما حصل يجب أن نعرف ملابسات الموضوع ودراسته والتأكد مما حدث للطالبتين وإذا تم التأكد يجب محاسبة المتسبب. ولم تكتف بذلك بل طلبت منا اسمي هاتين الطالبتين واسم المدرسة وتوجه والد الطابتين إلى إدارة التربية وتقديم شكوى بذلك إذا كان الأمر صحيحا. وسألنا المحامي والمستشار القانوني إسحاق الجيزاني عن في حالة ثبوت ارتكاب هذا التصرف من قبل المدرسة وعن الإجراءات المتخذة حيال ذلك، قال المحامي والمستشار القانوني إسحاق الجيزاني: "في حالة ثبوت ارتكاب هذا التصرف مع الطالبتين فإنه من حق ولي أمرهما مطالبة المدرسة بالتعويض المالي ومعاقبة مرتكب هذا الفعل كونه جريمة وافتئات على صلاحية من صلاحيات السلطة العامة لا يجوز توقيعها إلا من الجهة المختصة.

أكد أن ماينشر غالبا عن كتابات العدل لاصحة له أو مبالغ فيه.. وزير العدل لـ الجزيرة:

العدالة ستفصل في قضية كتاب العدل واستقالة بعضهم لا تعفيهم من المساءلة والمحاسبة

المصدر:جريدة الجزيرة السبت ٢٤ جمادى الأول ١٤٣١ العدد ١٣٧٣٦
http://www.al-jazirah.com/20100508/ln2d.htm

الجزيرة - وهيب الوهيبي :

أكد وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى أن من يُحَال من كتاب العدل للقضاء سيكون بين يدي العدالة، وهي مطلب الجميع، مشيراً إلى أن المتهم لا يؤاخذ بالتهمة، وتلحقه الملامة، حتى تثبت إدانته، وإن تم إيقافه بأمر صاحب الصلاحية؛ فالإيقاف - عند الاقتضاء - إجراء تحفظي تتطلبه مصلحة التحقيق، بخاصة متى قامت القرائن وشواهد الحال بقوة التهمة، أو جسامتها، أو مساسها بالصالح العام، ومع أن الإيقاف محكوم بترتيبات نظامية إلا أن للمختص هامشاً من السلطة التقديرية تمنحه المرونة في اتخاذ إجراءات احترازية وتحفظية تنطلق من مسلمات العدالة، ولا تجافيها .

وأشار الوزير في تصريح خص به (الجزيرة) أن من لوحظ عليه من كتاب العدل هم قلة قليلة لا تكاد تذكر مقارنة ببقيتهم وهم كفاءات وطنية اضطلعت بدورها التوثيقي على أكمل وجه، فعملنا التوثيقي ليس مطمئناً فحسب، بل هو متميز في أدائه لافتاً إن كتاب عدل وزارته على مستوى عال من الكفاءة: (قوة وأمانة)، وفي عداد السواعد الوطنية المتميزة، والعمل البشري يعتريه القصور، والخطأ، والتعامل مع أي مأخذ سلبي تحكمه إجراءات شرعية ونظامية، موضحاً أن الأخطاء الجسيمة من قبل كتابات العدل نادرة، ولا تكاد تذكر، وأكثرها يمثل وجهة نظر كاتب العدل بحسن نية، وأن التدوير الذي تم لبعض كتاب العدل توخت الوزارة منه تبادل الخبرات، وتجديد الدماء، وتسديد مواطن الحاجة، وتحقيق رغبات بعضهم، وإيجاد معادلة متوازنة تعالج تفاوت مستويات الأداء الفني بين كتابات العدل .

ولم يُنكر الوزير بأن وزارته ارتأت نقل بعض كتاب العدل لأعمال إدارية لا علاقة لها بالعمل التوثيقي، وعلق على هذا بأن التدوير يعالج بعض الحالات التي تتطلب معالجتها بما يحقق مصلحة العمل .

وأضاف: وجدت لدى كتاب العدل وهم من يشترط في شغل وظيفتهم نفس شروط شغل الوظيفة القضائية، وجدت عوناً كبيراً على أداء مهمتي في إدارة مرفق التوثيق، ولدى ديوان الوزارة العديد من خبرائهم المندوبين.ولفت معاليه في معرض تصريحه بأن كتابات وكتاب العدل مشمولون بأحكام الباب السادس من نظام القضاء، وهو ما يدل على أهمية هذه الوظيفة لدى المنظم، مؤكداً على أن مسارها كان ولا يزال منتظماً، وأن الملحوظات التي تطرأ بين الحين والآخر لا تشكل ظاهرة ولا يجب تعميمها، على أن غالبها الأعم يمثل اجتهادات لبعض أصحاب الفضيلة كتاب العدل، ولا تتعمد المخالفة، بل تعتقد صحة ما انتهت إليه كما أسلفنا، وهو ما حدا بالوزارة بعد الملتقى الأول لرؤساء كتابات العدل إلى إصدار بعض التعاميم للحد من ازدواجية الإجراءات التي توسعت أحياناً في مفهوم السلطة التقديرية للموثق، حسبما اطلعنا عليه .

وقال: بأن استطلاع ما لدى كتاب العدل من آراء وتداول النقاش حولها يعتبر من الركائز المهمة في اتخاذ العديد من الخطوات الإجرائية؛ حيث أعطت الوزارة قاعدة معلومات موثقة، أفادت منها في معالجة بعض الحالات، محمولة في جميع أحوالها على ماينتظمها من قواعد شرعية ونظامية .

وتابع: بأن غالب ما ينشر عن صكوك كتابات العدل، وكتاب العدل، إما أنه لا صحة له، أو مبالغ فيه، وأن الوزارة تعقب على ذلك - عند الاقتضاء -، ولم ينكر الوزير وجود كثافة أعمال على كتابات العدل، لافتاً إلى أنها فاقت التوقعات والقدرة الاستيعابية للعمل اليومي، وأعاد ذلك لأسباب مفاجئة وخارجة عن الإرادة .

وقال: لنا أن نتصور أن بعض الإحالات لبعض كتابات العدل ناهزت الألف إحالة في يوم واحد، ونتصور في المقابل ما يلزم لكل إحالة من استيفاء العديد من الإجراءات ذات الأهمية البالغة، ومع هذا لم تقف الوزارة حيال ذلك مكتفية بالتبرير، بل عمدت إلى تعزيز كتابات العدل بالمزيد من أصحاب الفضيلة كتاب العدل، والمزيد من الموظفين المعينين حديثاً، وسيتم فتح فروع لبعض كتابات العدل الأولى في المدن الرئيسية، وستكون البداية من الرياض خلال الأيام القليلة القادمة إن شاء الله .

وأفصح الوزير عن أن وزارته تسعى جادة لتخصيص بعض أعمال كتابات العدل، وتنتظر في ذلك صدور نظام التوثيق، مشيراً إلى أن هذا المطلب يمثل هدفاً استراتيجياً للوزارة، كما أن تفعيل ثقافة التحكيم تمثل هدفاً استراتيجياً في الحد من تدفق القضايا لمحاكمها، ويسميه بعض الحقوقيين: (القضاء البديل).وأقر الوزير بأن لجان فحص الصكوك في بعض كتابات العدل كانت على حساب الوقت، لكنه أشار بأن هذه أمور لا تقبل التساهل مطلقاً، وأن الصكوك الصادرة عن كتابات العدل، هي وثائق شرعية لا بد أن تترجم مظلتها العدلية على أكمل وجه، ولن نخدع أنفسنا ونخدع طالبي الخدمة العدلية بإجراءات توثيقية عاجلة ومبتسرة، مشيراً إلى أن غالب هذه اللجان أنهت أعمالها مؤخراً، وثمَّن كلُّ منصف فكرتَها ومُبرراتها .

وعن استقالة بعض كتاب العدل على خلفية ما صدر منهم من تجاوزات أثبتت تورطهم في بعض صور الفساد، أجاب الوزيرُ بأنَّ الاستقالة لا تُعفي أحداً من المُساءلة، والمُحَاسبة عند ثبوت ما نُسب إليه، وإلا أصبحت ملاذاً لكل أحدٍ، يحتمي إليها، ويتدرع بها .

ديوان المراقبة

عدم كفاية اعتمادات بعض المشروعات وراء إخفاقها

المصدر: جريدة الوطن الأحد ٩ مايو ٢٠١٠- ١٤٣١/٥/٢٥هـ
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13414&P=1&G=2

الرياض: عبدالعزيز العطر، عبدالله الغنمي

فقيه: نكشف الحقائق... ولا نتهم أي جهة حكومية

كشف رئيس ديوان المراقبة العامة أسامة بن جعفر فقيه أن نتائج بعض المشروعات الحكومية الحيوية التي حققتها للعام الماضي كانت أقل من المستهدف والمأمول، في مقابل حجم الموارد المخصصة لها.

وطالب فقيه في كلمة ألقاها خلال افتتاحه الندوة السنوية السابعة حول سبل تعزيز التعاون لتحقيق أهداف المراجعة الشاملة والرقابة على الأداء أمس بالرياض، كافة المسؤولين بضرورة التعرف على معوقات الأداء وأسباب تعثر تنفيذ عددٍ من مشروعات البنية الأساسية وعدم كفاءة المنفذين لها.

وأكد في الندوة التي حملت عنوان "أسباب تعثر تنفيذ المشروعات الحكومية وسبل معالجتها"، أن من أبرز عوامل الإخفاق وأسباب التعثر التي تكشفت للديوان ضعف التخطيط للمشروعات في مراحل إعداد دراسات الجدوى ووضع التصاميم الهندسية والشروط والمواصفات، وضعف أنظمة الرقابة الداخلية والمتابعة والإشراف لدى كثير من الأجهزة الحكومية، وعدم توفر الأراضي اللازمة للمشروعات الأساسية، وعدم كفاية الاعتمادات المالية لبعض المشروعات الحيوية، ورصد اعتمادات مالية لبعض المشاريع قبل التأكد من جاهزيتها للتنفيذ وتوفر الأراضي اللازمة، وعدم توفر المقاولين المؤهلين فنياً ومالياً وبشرياً لتنفيذ المشروعات الأساسية التي تتطلب إمكانيات عالية، والإفراط في السماح بالتعاقد من الباطن، والسماح بتحالف مقاولين يحملون درجات تصنيف متفاوتة، وتغير مواقع بعض المشاريع بعد اعتمادها، وعدم قيام بعض الجهات الحكومية أو تراخيها في اتخاذ الإجراءات النظامية بحق المقاولين المقصرين عند تأخرهم في استلام مواقع المشاريع المكلفين بتنفيذها أو التباطؤ في التنفيذ.

معالجة المعوقات

وكشف فقيه أن الديوان يسعى لمعالجة تلك المعوقات وتقديم العديد من التوصيات للجهات المعنية ومطالبتها بتصحيح الوضع واتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاح الخلل ومعالجة الانحراف وفق الأنظمة والتعليمات النافذة، موضحا أن الديوان طور نظاما رقابيا متكاملا لتقييم أداء المشروعات الحكومية عن طريق التوسع في تطبيق مفهوم وآليات رقابة الأداء وتفعيل أنظمة الرقابة والإشراف على المشاريع والمطالبة بتمكين وحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية من القيام بمهامها، وأن الديوان وضع عملية التوسع في تطبيق الرقابة على الأداء هدفاً محورياً في خطته الاستراتيجية الثانية للأعوام المقبلة من ١٤٣١ وحتى ١٤٣٥، على أن يمثل ذلك أحد أهم توجهات الديوان المستقبلية.

وأكد فقيه في تصريح صحفي على هامش الندوة، أن عمل ديوان المراقبة العامة وكيل لحسابات الدولة ومراقب لأداء المشاريع الحكومية، وأن الديوان لا يشير بأصابع الاتهام لأي جهة حكومية وإنما كشف الحقائق، وليس من حق أي شركة تمتلك الدولة فيها نسبة إخفاء وحجب حساباتها أو عقودها عن الديوان.

وفي رد على سؤال لـ"الوطن" حول عدم التشهير بأسماء الجهات الحكومية التي يكتشف فيها تلاعب في مبالغ المشاريع، شدد على أن ديوان المراقبة يتأكد من دقة وصحة المشروعات، ويرفع تقريره من خلال ما يكتشفه من أخطاء ومن انحرافات إلى المقام السامي.

وقال إن الديوان يناقش الميزانية المرصودة للمشاريع والأعمال التي نفذت وأخرى لم تنفذ ونتائج التنفيذ وإن العمل يتم بطريقة مهنية وواضحة.

مبينا أن الديوان لا يستطيع أن يقول إن هناك مبالغ أهدرت أو ضاعت إلا أن يكون هناك دليل على ذلك.

وفيما يتعلق بالشركات التي تمتلك فيها الدولة نسبا متباينة وحجبت عن الديوان بعض العقود التي وقعتها ومدى إبداها أسباب ذلك الحجب، قال فقيه إنه مهما كانت الأسباب ليس من حق أي جهة حكومية أن تحجب عن الديوان حساباتها أو عقودها.

الاعتمادات الضخمة

وقال إن المشروعات الحكومية وما يرصد لها سنوياً من اعتمادات ضخمة هي إحدى الوسائل الفعالة لدعم مسيرة التنمية وإن دور المشروعات يرمي لتحقيق غايتين أساسيتين، أولهما تحقيق المصلحة الوطنية وتلبية احتياجات المواطن، وتوفير أداة من أدوات تنفيذ السياسة الاقتصادية تتسم بالكفاءة والفعالية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة، وإن الديوان بحاجة للتعرف على أهمية وطبيعة وحجم المشروعات الحكومية في ضوء النتائج المستهدفة للوقوف على ما يترتب على عدم تحقيقها من تبعات وآثار سلبية جسيمة قد تنطوي على نتائج لا تحمد عقباها، مؤكدا أن مشاريع البنية الأساسية وشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق والمواصلات تأتي في طليعة المشاريع، بالإضافة إلى مرافق الخدمات الصحية والتعليمية وضرورة توفيرها للمواطنين بجودة عالية.

وقال حول ما أوضحته أمانة الرياض بعدم صرف "المالية" لمتطلبات إنشاء شبكة تصريف السيول بالرياض، إن الديوان حرص على دعوة وزارة المالية للمشاركة في الندوة، للحديث عن أسس تحديد الاعتمادات لميزانيات المشاريع، وذلك لرغبة الديوان بمعرفة ماهية تلك الأسس لتعميمها، وضبط معيار الحكم على المشروعات ومدى تعثرها، وشدد على أن الأجهزة الحكومية تحرص على التخطيط السليم والإعداد الجيد لمثل تلك المشروعات الحيوية ومن ثم الإشراف الدقيق والمتابعة الجادة لمراحل تنفيذها وفقاً للشروط والمواصفات المعتمدة وتطبيق أحكام عقود التنفيذ والإشراف بدقة وحزم وعدم التهاون في ذلك، مبينا أن دور الأجهزة الرقابية يأتي في التحقق من حسن استخدام الموارد المخصصة لتلك المشروعات وإنفاقها بأساليب رشيدة لتحقيق الأهداف المرسومة وإدارتها وتشغيلها بأعلى مستويات الكفاءة والفاعلية دون هدرٍ أو إسراف والحيلولة دون إساءة استعمال الموارد والمرافق العامة أو تعريضها للمخاطر والإهمال.

الغفيص: ٨٤ ٪ من العمالة الوافدة يحملون شهادات" الثانوية" ومادون

المصدر: جريدة الحياة الأحد، ٠٩ مايو ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/139392

أبها - يحيى جابر

أكد محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور علي الغفيص، خلال افتتاح أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد أمس، ملتقى «التنمية البشرية الأول... نحو مجتمع تنموي مبدع»، أن ٨٤ في المئة من العمالة الوافدة في المجال الصناعي يحملون شهادات الثانوية العامة فما دون، فيما البقية أميون، «ما يشير إلى أنهم غير مؤهلين.

واضاف أن متوسط دخل العامل السعودي في القطاع الخاص متدن جداً، «إذ يبلغ ١٨٨٢ ريالاً بحسب آخر إحصاء، ما يعوقه عن تحقيق كفايته»، مشيراً إلى أن خفض نسبة البطالة يحتم إيجاد نحو أربعة ملايين فرصة عمل خلال السنوات العشر المقبلة.

كشف عن جائزةٍ للدِّراسَات القضائية ومجلة متخصصة باسم "القضائية"

د. العيسى لـ "الرياض": "المعونة القضائية" تتطلب ترتيباً نظامياً..

ولا بد من التحديث والتطوير في عملية الترافع

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣١هـ - ٩ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٢٩٤
http://www.alriyadh.com/2010/05/09/article523931.html

الرياض – أسامة الجمعان

أوضح لـ"الرياض" وزيرُ العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى أن للرصد الإحصائي العديد من الفوائد، من بينها إيجاد معلومات تؤسس للمتطلبات الحالية، وترسم الخطط المستقبلية، مشيراً إلى أن الكتاب الإحصائي الذي أصدرته وزارته الأسبوع الماضي يتضمن معلومات دقيقة وموثقة سيستفيد منها الجميع بإذن الله.

موضحا أنه تضمن بيانات إحصائية متنوعة عن محكمتي التمييز بالرياض، ومكة المكرمة، وعن المحاكم الشرعية وعددها (٢٧٢) محكمة، وعن كتابات العدل، وعددها (١٣٣).

وبين الوزير أن أبرز الملامح التي تضمنها الكتاب الإحصائي اشتماله على بيانات مفصلة لجميع الأعمال التي قام بها القضاة في محاكم المملكة خلال عام حيث بلغت (٧٨١٩١٧) وعدد القضايا المنتهية (٣٥٧٢١٨) قضية منها (٩٤١١٩) قضية حقوقية و(٧٣١٨٩) قضية جنائية و(١٨٩٩١٠) قضايا إنهائية، وبلغ عدد الجلسات لتلك القضايا (٦٩٥٦٨٨) جلسة.

وأضاف وزير العدل أن البيئة العدلية تتطلب دراسات مستوفية قبل أي خطوة، حتى تكون في طريقها الصحيح ولا ترتد عكساً، وأن العمل الذي تنقصه المعلومة الدقيقة، والتحليل السليم، يسير في الاتجاه السلبي.

وحول ما يُسمَّى بالمعُونة القضائية في موضوع المحاماة، أوضح الوزير أن هذا الموضوع طرح عند الحديث عن أهمية قصر الترافع على المحامين، وإمكانية معالجة ملاحظة عدم قدرة محدودي الدخل على توكيل محام بالأخذ بفكرة:" المعونة القضائية" بحيث تتكفل وزارة العدل بذلك، مبيناً أن هذا الموضوع لا بد له من ترتيب نظامي، مبنياً أن الوزارة رصدت عدداً من السلبيات بسبب السماح لغير المحامين بالترافع، بل وسلبيات أخرى تتعلق بالسماح لطرفي الدعوى بالترافع عن أنفسهم، وأن هذا أسهم في إثقال كاهل القاضي وتأخير القضايا.

وقال إن الترافع اليوم يختلف عن الترافع بالأمس، وإن العمل الحقوقي أصبح مؤسسياً، يدار بنظام مشمول برقابة، وقد استشرف نظام المحاماة هذا البعد المهم، في مسيرة العدالة، لا سيما وأن المحاماة في الاصطلاح الحقوقي تسمى القضاء الواقف، واستدرك قائلاً: لكن لا بد من التحديث والتطوير في عملية الترافع والتي تقوم المحاماة فيها بدور حيوي.

واضاف العيسى أن لدى الوزارة في هذا مشروعاً يعالج هذه الملاحظات رفعت عن بعضه، وسترفع عن تتمته قريباً إن شاء الله ضمن المراحل العلمية لمشروع الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء، وبخاصة معالجة أسباب تأخر بعض القضايا التي حددت الوزارة أسبابها بدقة، ومع أن انطلاقة المشروع بمراحله العلمية ستكون لاحقة إن شاء الله، إلا أن الجوانب الحيوية والملحة سيكون لها اعتبار في الأولوية والحسم، ولن تنتظر تدشين هذه المراحل، وهذا ما نبهنا عليه فريق العمل المعني بالإعداد لانطلاقة المشروع العلمي بحشده الكبير ومؤتمره الدولي المصاحب، مع إنشاء كراسٍ بحثية، وجائزة سنوية تعنى بالدراسات القضائية والحقوقية، ومجلة تخصصية محكمة باسم: " القضائية "، وأوضح أنها تختلف عن مجلة العدل، فالأولى ستنصب على البحوث والدراسات والاستطلاعات القضائية، والثانية ذات طابع شمولي للعديد من الموضوعات الفقهية.

مدير المتابعة بأحوال مكة يرفض الاستماع إلى شكاوى أهالى العرضيتين

المصدر: جريدة المدينة الأحد، ٩ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/246352

عبدالله وهاس - العرضيتين

رفض عبد الرحمن الدعيلج مدير المتابعة في الاحوال المدنية بمنطقة مكة المكرمة الاستماع الى شكاوى المواطنين في العرضية الجنوبية ، مطالبا باخراجهم خارج بوابة مكتب مدير الاحوال في العرضية بدعوى ان مهمته ليست مقابلة المواطنين. وكان مواطنو العرضيتين ما أن علموا بوصول مسؤول من الأحوال المدنية بمنطقة مكة حتى تجمعوا امام بوابة الأحوال لسرد معاناتهم وهمومهم تجاه القصور في خدمتهم منذ مايزيد على ٢٧ عاما وبمجرد سلامهم على الدعيلج رفض مصافحتهم وطلب اخراجهم وقال لهم :"ان مهمتي ليست مقابلة المواطنين بل لدي عمل خاص". وبعد ان خرج من مكتب مدير الأحوال استقبله المواطنون ومندوب الجريدة لسؤاله حول عدم قدرة وكالة الأحوال المدنية ومركز المعلومات الوطني على حل معضلة عمرها ٢٧ عاما لإدارة ليس لها من عملها سوى اسمها فأخذ يسخر من المواطنين ومن مندوب الجريدة وهدد باستدعاء الشرطة في حال عدم اخراج المحرر والمصور وتسليم الصور له ، وطلب اخراج مندوب (المدينة) من قاعة الأحوال المدنية وسحب كاميرا التصوير!!.

الأميرة عادلة ترعى محاضرة في بريدة عن مكافحة العنف الأسري

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣١هـ - ٩ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٢٩٤
http://www.alriyadh.com/2010/05/09/article523950.html

بريدة - مريم الحربي

تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز، وبحضور صاحبة السمو الأميرة نورة بنت محمد بن سعود حرم أمير منطقة القصيم، تقيم جمعية الملك عبدالعزيز النسائية (عون) ببريدة محاضرة عن (دور المؤسسات القضائية والأمنية في مكافحة العنف الأسري)، وذلك مساء يوم الاثنين المقبل في قاعة الاحتفالات بالجمعية ببريدة.

صرحت بذلك رئيسة مجلس إدارة الجمعية الجوهرة الوابلي والتي أوضحت أن سموها سوف تفتتح دار الحماية الأسرية التابعة للجمعية، كما أن سموها سوف تفتتح بعض المشاريع والمرافق النسائية.

٢٠ عاماً ولائحة تنظيمها لم تصدر

"الشورى" يبحث ربط " التحقيق والادعاء " برئيس مجلس الوزراء .. واستقلالها إدارياً ومالياً

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣١هـ - ٩ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٢٩٤
http://www.alriyadh.com/2010/05/09/article523949.html

الرياض عبدالسلام البلوي :

رغم مرور نحو عشرين عاماً على الموافقة الملكية على نظام هيئة التحقيق والادعاء العام الذي نص على أن تحدد لائحتها التنظيمية كيفية ممارسة الهيئة لاختصاصاتها كإجراء التحقيق والادعاء ، وعلاقة المحققين بدوائر الأمن والإمارات وترتيب العمل بين المحققين وهذه الجهات ، وما نص عليه المرسوم الملكي من أن تكون اللائحة هي المسؤول أيضا عن الأحكام الانتقالية اللازمة لممارسة الهيئة لاختصاصاتها ، إضافة إلى إقرار اللائحة من مجلس الشورى عام ١٤٢٣ وقرار سرعة إصدارها ، رغم كل ذلك لم تصدر اللائحة التنظيمية لهيئة التحقيق والادعاء العام.

ودفع هذا التأخير في صدور لائحة الهيئة التنظيمية عضو الشورى محمد قاروب المتخصص بالقانون والحقوق لتقديم توصية إضافية على تقرير هيئة التحقيق والادعاء العام تشدد على التأكيد على إصدار اللائحة التي تضمن بابها السادس الإشراف على تنفيذ الأحكام الجزائية ، ولفت نظر المجلس إلى أن اللائحة لم تصدر رغم أهميتها في البيئة العدلية وحتى تسير الهيئة في عملها وفقاً لأحكامها بالنسبة للاختصاص النوعي والمكاني الذي يتسع شيئاً فشيئا، ويرى قاروب أهمية التأكيد على تطبيق قرار مجلس الشورى بضرورة الإسراع في إصدار اللائحة التنظيمية حتى تستطيع ممارسة اختصاصاتها .

ويطرح مجلس الشورى غدا الاثنين ضمن أعمال الجلسة العادية الثالثة والعشرين توصيات عدد من أعضائه على تقرير هيئة التحقيق والادعاء العام بعد أن يستمع لرأي لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية حولها بما فيها توصية العضو محمد قاروب ، بعد أن رفضت الأخذ بها وأربع توصيات أخرى يصر أصحابها على عرضها على المجلس إيماناً منهم بأهميتها.

ومن تلك التوصيات ما اتفق عليه عضوا الشورى عبدالرحمن العناد ومحمد الدهيشي عبر توصيتين إضافيتين من دراسة تعديل ارتباط التحقيق والادعاء العام بالملك مباشرة ورفع مستوى وظيفة رئيسها إلى مرتبة وزير.

ويرى العناد والدهيشي أن مستوى الهيئة لا يقل عن مستوى هيئة الرقابة والتحقيق وديوان المراقبة العامة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولها ميزانيات مستقلة، ويؤكد العناد أهمية استقلالية الادعاء والتحقيق في التفتيش عن أعمال الضبط والسجن والتوقيف والتنفيذ، ويطالب بمنح الهيئة الاستقلال المالي والإداري اللازم كي تؤدي مهامها وتحقق أهدافها بشكل أفضل.

المملكة تشارك في أعمال ملتقى القانون الإنساني

المصدر: جريدة اليوم الاثنين ١٠ مايو ٢٠١٠
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٤٧٨&I=٧٥٧٤٨٢&G=٢

اليوم ـ الرياض
تشارك وزارة العدل بأعمال ملتقى القانون الدولي والأمن الإنساني الذي تنظمه كلية العلوم الاستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بمقر المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي بالجمهورية اللبنانية خلال الفترة من ٢٧ - ٢٩ من الشهر الجاري.
ويمثل وزارة العدل في الملتقى مستشار وزير العدل والمتحدث الرسمي الدكتور عبدالله بن حمد السعدان.
ويهدف الملتقى والذي يشارك به ممثلون من القطاعات الحكومية ذات الاختصاص وعدد من الخبراء والمهتمين بالأمن والقانون الإنساني إلى دراسة مفاهيم القانون الدولي الإنساني ومجالاته وأبعاده، والإسلام والقانون الدولي والإنساني والآليات التنفيذية للقانون الدولي الإنساني وكيفية التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية حيث ستعقد عدد من الجلسات وورش العمل والتي تتمحور حول مفاهيم القانون الدولي الإنساني والتداعيات القانونية والإنسانية للنزاعات والعنف ودور المؤسسات الرسمية المحلية والإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني في القانون الدولي والأمن الإنساني.

ثمن قرار هيئة كبار العلماء بتجريم تمويل الإرهاب

"الشورى" : لائحة جديدة لجمع التبرعات وضبط التدفقات المالية

القرار يصب في مصلحة الوطن ولا يغلق أبواب الخير

المصدر: جريدة اليوم الاثنين ١٠ مايو ٢٠١٠
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٤٧٨&I=٧٥٧٤٧٤&G=١

اليوم ـ الرياض

نوه مجلس الشورى في الجلسة العادية الثانية والعشرين من السنة الثانية للدورة الخامسة التي عقدت امس برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، بقرار هيئة كبار العلماء المتضمن تجريم تمويل الإرهاب، مشيراً إلى أن الإرهاب وتمويله يستهدفان الإفساد وزعزعة الأمن والجناية على الأنفس والأموال والممتلكات. وأكد أن مضامين قرار هيئة كبار العلماء تأتي في سياق مكمل وداعم للإجراءات والخطوات التي انتهجتها الدولة لتطويق الإرهاب وتجفيف منابع دعمه فكرياً وتمويلياً للقضاء على هذه الظاهرة التي لا تعترف بحدود الدين ولا الأخلاق فضلاً عن الأعراف والمواثيق.وأضاف آل الشيخ : لقد حققت بلادنا على مدى السنوات الماضية نجاحات مشهودة في مجال مكافحة الإرهاب أمنياً وفكرياً، وبات من الضروري معالجة ملف التمويل الذي يمثل عصب العمل الإجرامي والممهد للعمليات الإرهابية، حيث إن الممول لا يقل جُرماً من الإرهابي ، وكشف عن ان المجلس بصدد مناقشة لائحة جديدة لجمع التبرعات وصرفها في الوجوه الخيرية التي تهدف لضبط التدفقات المالية والتحقق من وصولها إلى المحتاجين وعدم تسرب شيء منها لذوي النوايا السيئة والمتربصين بأمننا وكيان الوطن .وقال : إن هذا القرار وما يحمله من مضامين مهمة يأتي استكمالاً لعدة إجراءات انتهجتها الدولة في سبيل تطويق الإرهاب وداعميه فكرياً وتمويلياً وحتى المتعاطفين معه للقضاء على هذه الظاهرة التي لا تعترف بحدود الدين ولا الأخلاق فضلاً عن الأعراف والمواثيق .وأشار الى أن المجلس يعتبر أن هذا القرار يصب في المصلحة العامة لبلادنا التي حققت على مدى السنوات الماضية نجاحات مشهودة في مجال مكافحة الإرهاب أمنياً وفكرياً وبات من الضروري معالجة ملف التمويل الذي يمثل عصب العمل الإجرامي والممهد للعمليات الإرهابية، حيث إن الممولين ليسوا أقل جرماً من الإرهابي الذي ينفذ العملية على أرض الواقع والمجلس يؤكد على أن طرق الخير وأبواب التبرع المعهودة من مواطني المملكة كثيرة ومتعددة ولا يتقاطع قرار هيئة كبار العلماء مع التبرع للجهات المرخصة من قبل الدولة، ويعد المجلس هذا القرار حلقة مهمة في سلسلة أعمال متعددة قامت بها مختلف المؤسسات في الدولة ليؤكد على جهوده التي قام بها خلال دورته الماضية من خلال معالجة ملف ظاهرة الإرهاب الذي تناول بالتفصيل موضوع تمويل الإرهاب، إثر ذلك، شرع المجلس في مناقشة ودراسة الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، حيث ناقش تقرير تضمن وجهة لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع تنظيم جائزة خادم الحرمين الشريفين للمخترعين والموهوبين تلاه رئيس اللجنة سمو الأمير الدكتور خالد بن عبدالله آل سعود.وأبان الأمين العام أن المشروع الذي ناقشه المجلس في جلسة سابقة يأتي كإطار تنظيمي لجائزة خادم الحرمين الشريفين يتضمن ست عشرة مادة، ويهدف إلى الإسهام في تطوير مجالات العلوم والتقنية في المملكة دعما للتحول إلى مجتمع المعرفة، وتشجيع المخترعين والموهوبين المتميزين في المجالات العلمية والتقنية والإنتاج الفكري، وتنمية روح الإبداع والابتكار والاختراع وتحفيز المواهب والقدرات، واستثمار طاقة أفراد المجتمع وحثهم على التنافس المثمر وتحفيزهم على الابتكار في المجالات العلمية والتقنية المختلفة، مبيناً أن المجلس بعد ذلك وافق ـ بالأغلبية ـ على مشروع تنظيم جائزة خادم الحرمين الشريفين للمخترعين والموهوبين.

يوم عالمي يبحث دور المرأة الصماء غدا

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين١٤٣١/٠٥/٢٦ هـ ١٠ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٩
.htm٢٠١٠٠٥١٠٣٤٩٥١١/Con٢٠١٠٠٥١٠http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

عبد الله الصقير ـ جدة

يناقش اليوم العالمي للصم غدا دور المرأة الصماء في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ويشهد مدير عام مستشفى الملك فهد في جدة الدكتور عبد اللطيف يحيى خوجة انطلاق أنشطة اليوم العالمي للصم، بحضور مدير عام التربية والتعليم في جدة عبد الله الثقفي، ومدير الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبد الله آل طاوي، وقيادات صحية وتربوية واختصاصيين في هذا المجال.

وأوضح رئيس اللجنة الإعلامية للملتقى الدكتور عبد الحفيظ خوجة أن اليوم العالمي للمرأة الصماء يهدف إلى تثقيف وتوعية أفراد المجتمع بأبعاد هذه المشكلة الصحية، مشيرا إلى أنه سيتم تنظيم معرض مصاحب للمناسبة تتخلله العديد من اللوحات والمجسمات التوضيحية والتثقيفية لهذا اليوم العالمي.

معلم يصفع طالباً في المرحلة الابتدائية ويصيب قرنيته

المصدر: جريدة اليوم الاثنين ١٠ مايو ٢٠١٠
٤&G=٧٥٧٥١٩&I=١٣٤٧٨http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

تعرض طالب يدرس في الصف الثالث الابتدائي بمدرسة معاذ بن أبي سفيان بمدينة الهفوف إلى الضرب الشديد من معلمه والذي أدى إلى إصابته في عينه . وتعود تفاصيل الأحداث عندما تحدث الطالب يوسف الحمد الذي لم يتجاوز التاسعة من عمره مع أحد زملائه في الحصة الثالثة من يوم السبت الماضي فما كان من معلمه إلا أن وجه له صفعة قوية على وجهه . ويقول والد الطالب قام المعلم بضرب ابني على عينه اليمنى مما أدى إلى إصابته بجروح في منطقة القرنية حيث لم تستخدم أداة لضربه وقام برفع كفه ليصفعه بشدة على وجهه وقد تم مراجعة مستشفى الملك فهد بالهفوف وأكد التقرير بإصابة الابن بجرح في قرنية عينه ولقد تقدمت برفع شكوى إلى إدارة التعليم إلا أنهم أخبرونا بمراجعتهم بعد أسبوع فيما لم يراجع والد الطفل مدرسة ابنه واكتفى بمجريات سلسلة الأحداث التي رواها ابنه وطالب الحمد بمعاقبة المعلم وقال إن الضرب طريقة تربوية خاطئة وكل الدراسات العالمية التربوية والتعليمية تؤكد أن الضرب بالمدارس ظاهرة سلبية ولها آثار نفسية جسيمة على الطلاب وإذا كان لابد منه فبالتأكيد لا يكون بهذه الصورة وأنا الآن أذهب بطفلي كل يوم إلى المستشفى حتى لا يفقد عينه هل هذه التربية؟. وأنا في المنزل لا أقوم بمثل هذه الأفعال البعيدة كل البعد عن التربية القويمة مستشهداً باللوائح التنظيمية التي نصت على عدم ضرب الطلاب لأي سبب كان والاكتفاء بإخبار ولي أمر الطالب.

وزارة العدل في إحصائية ١٤٢٩:

قاضٍ لكل ٣٥ ألف نسمة في ٢٧٢ محكمة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين١٤٣١/٠٥/٢٦ هـ ١٠ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٥١٠/Con٢٠١٠٠٥١٠٠٣٤٩٣٤٥.htm

كشفت إحصائية وزارة العدل ١٤٢٩هـ الصادرة الأسبوع الماضي، عن أنه يوجد قاض لكل ٣٥٠٤٦ نسمة من السكان، مبينة أن عدد السكان في عام الإحصاء وصلوا إلى نحو ٢٥,٥ مليون نسمة، إذ إن ٧٢٤ قاضيا يعملون في ٢٧٢ محكمة أنهوا ٣٥٧٢١٨ قضية في ٦٩٥٦٨٨ جلسة.

وأوضحت الوزارة في إحصائيتها أن المتوسط السنوي للقضايا المنتهية ٤٩٣، في حين وصل الشهري إلى ٤١ قضية؛ بمعدل ١٤ قضية لكل ألف شخص وبمعدل أربع جلسات يوميا لكل قاض، مشيرة إلى أن منطقة مكة المكرمة تصدرت عدد الجلسات في ١٨٤٥٩٦ جلسة، بينما جاءت منطقة الحدود الشمالية الأقل بـ٣٨٨١ جلسة.

وأفادت العدل أن أعمال المحاكم وصل عددها إلى ٧٨١٩١٧، منها ٣٥٧٢١٨ قضية منتهية، ٩٤١١٩ قضية منها حقوقية، ٧٣١٨٩ جنائية، ١٨٩٩١٠ إنهائية، موضحة أنه بالمقارنة مع القضايا المنتهية لعام ١٤٢٨هـ نقص عدد القضايا المنتهية في المحاكم إلى ٣٥٧٢١٨ قضية.

وبينت الوزارة أن إجمالي القضايا المرفوعة إلى محكمتي التمييز في الرياض ومكة المكرمة بلغ ٥٦٨٥٧ قضية، كان نصيب محكمة الرياض منها ٢٤٤٧٤ بنسبة ٤٣ في المائة، بينما نظرت محكمة مكة المكرمة في ٣٢٣٨٣ قضية بنسبة ٥٧ في المائة من المجموع.

وذكرت الوزارة أن محكمتي التمييز في الرياض ومكة رفعت إليها ١٩٩٣٣ قضية حقوقية، ٢٩٦١١ جنائية، ٧٣١٣ إنهائية، فيما بلغت صكوك الزواج ١٤٤٤٣٦، الطلاق ٣٠٠٤٩، في حين وصل عدد المأذونين المصرح لهم إلى ٣٦٦٧ مأذونا.

وأوضحت العدل أن محاكم منطقة الرياض وصل عدد القضايا المنتهية فيها ٩٠٣٢٦، يليها منطقة مكة المكرمة بـ٨٦٤٩٥ قضية، فيما كانت منطقة الجوف الأقل بـ٥٥٦٥ قضية.

وأشارت الوزارة إلى أن المتوسط العام لإجمالي القضايا بلغ ١٤,٠٨ قضية لكل ١٠٠٠ شخص، إذ تصدرت محاكم الحدود الشمالية متوسط ما ينجزه قضاتها في العام بـ٦٧٨ قضية، تليها منطقة مكة المكرمة بـ٦٢٢، وآخرها منطقة الباحة بـ٢٩٦ قضية.

مكتب العمل لـ عكاظ :

شركة تحتجز جوازات وإقامات ١٣٠ عاملاً وتمنعهم من السفر

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين١٤٣١/٠٥/٢٦ هـ ١٠ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٥١٠/Con٢٠١٠٠٥١٠٠٣٤٩٣٥٥.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة

تجمع أمس ١٣٠ عاملا بنجلاديشيا أمام مكتب العمل في منطقة المدينة المنورة، قبل أن يوفدوا عددا منهم إلى مدير المكتب عبد الخالق العتيق لتقديم شكوى رسمية ضد شركة مقاولات «احتجزت إقاماتهم وجوازات سفرهم الخاصة ومنعتهم من السفر إلى بلادهم طيلة الأعوام العشرة الماضية» -بحسب ما جاء في الشكوى-. وأجمع العمال الذين التقتهم «عكاظ» أمام مكتب العمل في المدينة، على أن الشركة رفضت تسليمهم جوازات سفرهم للعودة إلى بلادهم، كما منعتهم من التمتع بإجازاتهم السنوية طوال فترة العمل مع الشركة.

وقال مودودي محمد يونس، محمد بلال، محمد عبد الرزاق، وعالم عبد العال: إن شركة المقاولات تعاقدت معهم من بلادهم للعمل في شركة فندقية، ومنذ حضورهم إلى المملكة لم يشاهدوا جوازات سفرهم، إذ منعتهم من السفر نهائيا. وأشاروا إلى أن بعضهم أعرب عن رغبته في السفر لرؤية أسرته، خصوصا أن المدة التي قضوها في العمل وصلت عند الكثير منهم إلى عشرة أعوام، لكن الشركة رفضت الموافقة، موضحين أن الشركة جددت إقاماتهم وحجزتها في أدراجها مع جوازات السفر لمنعهم من مغادرة البلاد.

من جانبه، أوضح لـ«عكاظ» مدير التفتيش في مكتب العمل في المدينة المنورة ناجي الأحمدي، أن مشكلة هؤلاء العمالة تتمحور بين الكفيل الجديد والقديم، والخلاف الذي وقع في نقل الكفالة أدى إلى هذه المشكلة، مضيفا أنه يجري تسهيل سفر هؤلاء العمال مع الجهات المختصة.

القبض على ٢٢ ألف متسول في المملكة 19% منهم سعوديون

المصدر: جريدة الوطن يوم الإثنين ١٠ مايو ٢٠١٠
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=١٥٢٩٥&CategoryID=

الرياض :مشاري التركي

ضبطت وزارة الشؤون الاجتماعية ٢٢ ألفا و٨٥ متسولا منهم ٣٤٣١ متسولا سعوديا بنسبة 19% خلال عام ١٤٢٩، وذلك من خلال ٨ مكاتب لمكافحة التسول و٤ للمتابعة الاجتماعية.جاء ذلك في تقرير صدر عن الوزارة أمس وحصلت "الوطن" على نسخة منه، وأوضح التقرير أن مكاتب مكافحة التسول تبحث حالات المتسولين السعوديين وتوجههم إلى الخدمات التي توفرها الدولة للمحتاجين منهم، مبيناً أن الإحصاءات تشير إلى أن كثرة أعداد المتسولين تعود إلى التأثير الوجداني والعاطفي الذي يقومون به لاستمالة أصحاب القلوب الرحيمة، خاصة الأطفال والنساء.وأضاف التقرير أن بعض المتسولين يدخلون بتأشيرة عمل ثم يلجؤون إلى ممارسة التسول، مشيراً إلى أن النساء أكثر جرأة من الرجال على التسول بين السعوديين لصعوبة القبض على المرأة أو المساس بها أو التعرف عليها نظرا لعادات المجتمع وتقاليده.

منظمة عربية تثني على مبادرة المملكة للتصديق على اتفاقية حقوق المعاقين الدولية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين١٠-٥- ٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٥/١٠/article٥٢٤٢١٠.html.

القاهرة - أيمن محمود

أثنت مدير عام المنظمة العربية للمعاقين جهدة أبو خليل على جهود المملكة في التعامل مع قضية ذوي الاعاقة، وقالت ان المملكة كانت الدولة السباقة في الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بذوي الإعاقة .

وقالت ابوخليل ل "الرياض" امس ان المملكة تميزت بالتصديق على الاتفاقية والبروتوكول مباشرة، ويعد ذلك مهما جدا، يؤكد تفردها عن بقية الدول العربية في تنفيذ وتطبيق بنود الاتفاقية في المجتمع، بما يعطي كافة الحقوق للمعاقين على مختلف جوانب الحياة سواء الصحية أو التعليمية أو المجتمعية .

وقد بدأت بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أمس الاحد فعاليات المؤتمر الإقليمي حول "إعداد تقارير الظل الوطنية لرصد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفق التقارير الدولية"، وذلك بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم "إيسيسكو ."

وأكدت جهدة أبو خليل أهمية المؤتمر لتحقيق التعاطي مع ذوي الاعاقة على أساس المقاربة الطبية، واعتماد النهج الحقوقي للأفراد المعاقين في كافة الدول العربية .

وشددت على ضرورة إسراع بقية الدول العربية في التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بذوي الإعاقة، مشيرة إلى تصديق ١٢ دولة عربية وتوقيع ١٦ دولة عربية أخرى على هذه الاتفاقية التي تم توقيعها عام ٢٠٠٦ ودخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٧ .

وأشارت إلى أن التصديق يستلزم إعادة صياغة سياسات الدول تجاه حقوق المعوقين، وأكدت على أهمية دور الإعلام في التعاطي بإيجابية مع هذه القضية والتركيز على اتفاقية حقوق المعاقين والتعامل معهم على أنهم أشخاص مثل غيرهم .

وقالت إن الهدف من المؤتمر هو مواءمة التقارير الوطنية مع التقارير الدولية وإعداد ورصد التقارير حتى يمكن التوصل إلى إيجاد آلية للعمل والرصد لمواد الاتفاقية والتي تتكون من ٥٠ مادة.

ويفتتح دورة الأخطاء الطبية وكيفية تفاديها ..السبت

المصدر: جريدة الرياض الاثنين١٠-٥- ٢٠١٠
.html٥٢٤٢٦٩/article١٠/٠٥/٢٠١٠http://www.alriyadh.com/

بريدة – خالد المقيطيب

يرعى صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة القصيم حفل افتتاح دورة (الأخطاء الطبية.. أسبابها وكيفية تفاديها (التي تنظمها المديرية العامة للشئون الصحية بمنطقة القصيم يومي السبت والأحد1431/6/2-1 ه، وذلك بفندق رمادا بمحافظة البكيرية .

ذكر ذلك مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة القصيم الدكتور صلاح الخراز والذي ثمن لسموه رعايته لحفل افتتاح هذه الدورة والتي تدل على اهتمام ودعم وتشجيع سموه للبرامج والأنشطة التي تقيمها المديرية العامة للشئون الصحية بمنطقة القصيم .

وبين الدكتور صلاح الخراز أن هذه الدورة تهدف إلى التعريف بالخطأ الطبي وتقسيم الأخطاء الطبية حسب مراحلها وحسب درجة خطورتها بحيث يسهل التعامل معها وعلاجها والتعرف على العوامل المؤدية إلى الخطأ الطبي وتمكين المتدربين من التحليل العلمي للعوامل المتسببة في الخطأ الطبي ومن ثم التعامل الصحيح معها كذلك التركيز على الإجراءات الوقائية للأخطاء الطبية ومناقشة أحدث أساليب التعامل مع الأخطاء الطبية واختيار الأنسب منها حسب كل حالة ومناقشة النواحي القانونية والشرعية المتعلقة بالأخطاء الطبية .

وأوضح الخراز أن المحاور التي ستناقشها الدورة مقدمة عن الأخطاء الطبية للدكتور عبدالرقيب نعمان من مستشفى الحرس الوطني وأخطاء الجراحة والتخدير للدكتور عبدالحميد السعيد رئيس قسم التخدير بمستشفى الملك خالد الجامعي وعضو اللجنة الشرعية بالرياض والأدوية وأخطائها الطبية لعميد كلية الصيدلة بجامعة القصيم الدكتور محمد العريني وأهداف سلامة المرضى لمنظمة الصحة العالمية للدكتور احمد العدوي مستشار الجودة بصحة مكة المكرمة .

كذلك سيتخلل الدورة محاضرة عن الأخطاء الطبية للدكتور عمر اليحيى مدير إدارة التعليم الصحي والتدريب بصحة القصيم كما يستعرض مدير مركز التأهيل النفسي المستشار القانوني عبدالله البليهي الأنظمة واللوائح وماهية التأمين الطبي، كما ستكون محاضرة للشيخ سليمان الربعي مساعد رئيس محاكم القصيم عن العقوبات الشرعية المتعلقة بالأخطاء الطبية.

الطفلان مازالا يحملان اسما أبويهما غير الحقيقيين

المظالم ينظر دعوى استبدال طفلين ضد وزارة الصحة اليوم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين١٤٣١/٠٥/٢٦ هـ ١٠ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٥١٠/Con٢٠١٠٠٥١٠٠٣٤٩٣٦١.htm

«عكاظ» - جدة

تنظر الدائرة الرابعة في ديوان المظالم في الرياض اليوم، في الدعوى المرفوعة من المواطن محمد سالم آل منجم، والمقيم التركي يوسف جوجا، ضد وزارة الصحة للمطالبة بتعويض، نتيجة الخطأ الذي وقعت فيه الوزارة نتج عنه استبدال طفليهما.

يذكر أنه تم ضم القضيتين على اعتبار وحدة الموضوع.

وأكدا المحاميان عبدالله رجب آل مشرف محامي الأسرة السعودية، وكاتب الشمري محامي الأسرة التركية، أن المحكمة الإدارية هي الجهة المخولة والمختصة بالنظر في مثل هذه القضايا، على اعتبار أنها قضية تعويض ناتجة عن المسؤولية التقصيرية التي وقعت فيها وزارة الصحة، التي يصر مسؤولوها على عدم الحضور ويدفعون بأنها من اختصاص الهيئة الصحية الشرعية. وأشارا إلى وجود علاقة سببية بين الخطأ الفادح الذي ارتكبته وزارة الصحة والضرر الجسيم الذي وقعت فيه العائلتان، وأضافا بأنهما أمام قضية رأي عام، يجب أن يحكم فيها بالتعويض حتى يكون هناك رادع سواء لوزارة الصحة أو لغيرها من الجهات الحكومية الأخرى.

وأكدا ثقتهما كبيرة في أن القضاء سينصف العائلتين التي يعيش أفرادها حالة نفسية واجتماعية ومادية سيئة، ويحتاجون إلى إعادة تأهيل، خصوصا أن طريقة الاستبدال بين الطفلين تمت بشكل عشوائي، تسبب في عدم اندماج كل طفل مع أسرته الحقيقية، لاختلاف العادات والتقاليد واللغة. وأوضح المحاميان أن لديهما تقارير طبية من مراكز متخصصة تثبت الحالة النفسية التي تمر بها الأسرتان.

وأشارا إلى أن الحكم الصادر من المحكمة العامة في نجران يثبت الخطأ الذي وقعت فيه وزارة الصحة، التي مازالت تتنصل من مسؤوليتها عن الخطأ، رغم مرور عدة جلسات.

يذكر أن الطفلين مازالا يحملان اسميهما غير الحقيقيين، فالطفل التركي يحمل اسم الوالد السعودي، والطفل السعودي يحمل اسم الوالد التركي.

تدريب منسوبي جامعة طيبة على نشر ثقافة الحوار

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين١٤٣١/٠٥/٢٦ هـ ١٠ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٥١٠/Con٢٠١٠٠٥١٠٠٣٤٩٣٦٣.htm

نواف عافت ـ الرياض

نفذ مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، بالتعاون مع جامعة طيبة في المدينة المنورة أخيرا، برنامجين تدريبيين لمنسوبي الجامعة؛ بهدف إعداد مدربات ومدربين معتمدين في نشر ثقافة الحوار. وبين مدير عام إدارة التدريب في المركز عبد الله الصقهان، أن البرنامجين شملا عددا من المحاور التدريبية المتقدمة المتخصصة في إعداد المدرب المعتمد، كما كانت هناك حقيبة تدريبية متكاملة حول تنمية مهارات الاتصال.وثمن الصقهان دور جامعة طيبة في مجال تكريس أهمية الحوار لدى منسوبيها من خلال التفاعل مع برامج المركز التدريبية. يذكر أن برنامج (المدرب المعتمد لنشر ثقافة الحوار) يعقد بشكل منتظم بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية والمعاهد؛ بهدف تأهيل مدرب متمكن في نشر ثقافة الحوار وترسيخ مفهومها في المجتمع.

الوكيل الشرعي سيقدم دفوعه النظامية أمام محكمة الاستئناف

"المظالم" يرفض دعوى قضية تبديل طفلي نجران بالتعويض

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء ١٤٣١-٠٥-٢٧هـ الموافق ٢٠١٠-٠٥-١١م العدد ١٣٤٧٩ السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13479&P=1&G=2

اليوم - الدمام

قررت المحكمة الإدارية بديوان المظالم بالرياض أمس السير في قضية تبديل طفلي نجران في اتجاه يختلف كلياً عن المسار الذي كانت (المحكمة) تسير عليه خلال الجلسات الماضية.في الوقت الذي رفضت فيه دعوى الوكيل الشرعي لوالد الطفل التركي كاتب الشمري في المطالبة بالتعويض ضد وزارة الصحة دون الخوض في موضوع الاختصاص، أو التحقق من ملف القضية الذي طالب فيه المحكمة بإلزام وزارة الصحة باحضاره منذ بداية الدعوى.وقال الشمري : "نحن نعتقد ونصر على أنه يحمل كل المعلومات والبيانات التي تظهر للمحكمة صحة دعوانا من حيث الاختصاص والحق في المطالبة بالتعويض وسنعترض على هذا الحكم المفاجئ والمتسرع الذي خيب آمال موكلي وعمق وكرس الضرر الواقع عليه وعلى أسرته نفسيا وأدبيا". وأضاف : "تفاجأنا هذا اليوم ونحن بانتظار قيام المحكمة الادارية بديوان المظالم بالرياض بالفصل في موضوع الاختصاص الولائي للمحكمة بناء على طلب ممثل وزارة الصحة الذي قدمه في الجلسات السابقة، وسوف نقدم رأينا ودفوعنا النظامية أمام محكمة الاستئناف المختصة حول الأسباب والحيثيات التي بني عليها الحكم المعترض عليه". وكانت الدائرة السابعة في ديوان المظالم في الرياض قد أجلت النظر في قضية تبديل طفلي نجران "علي ويعقوب"، وضمها في قضية واحدة، إلى الـ٢٦ من مايو الجاري بعد طلب ملف القضية بشكل كامل من محامي القضية. يُشار إلى أن وزارة الصحة أعلنت في وقت سابق عن تشكيل لجنة برئاسة المدير العام للصحة النفسية والاجتماعية في الوزارة لإعداد برنامج علمي تأهيلي للطفلين وعائلتيهما لتجاوز آثار محنة التبديل النفسية، على أن تتحمل الوزارة كلفة البرنامج بما في ذلك استئجار منزلين متجاورين للأسرتين إن رأت اللجنة والأسرتان.

"العدل" تطالب المحامين بتوثيق شهاداتهم

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٤٣١/٠٥/٢٧ هـ ١١ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٥٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100511/Con20100511349548.htm

عبد الله الداني ـ جدة

طالبت الإدارة العامة للمحاماة في وزارة العدل المتقدمين الجدد إلى المهنة وطالبي التجديد بإحضار أصول المؤهلات العلمية من أجل المصادقة على صورها وضمها إلى ملفاتهم أثناء عرضها على لجنة قيد وقبول المحامين.يأتي ذلك بناء على طلب لجنة قيد وقبول المحامين من الإدارة العامة للمحاماة التثبت من أصول الشهادات والمؤهلات العلمية لممارسي مهنة المحامين في المملكة.أبلغ ذلك لـ «عكاظ» مدير الإدارة عبد الله بن علي الجوير، مبينا أن إدارته طلبت من المحامين المتقدمين للمهنة وطالبي التجديد إحضار أصول المؤهلات العلمية ضمن ملفات المتقدمين لطلب ترخيص المحاماة لعرضها على اللجنة المختصة في قيد وقبول المحامين.وبين الجوير أن من كان يحمل مؤهلا من جامعات خارج المملكة من المتقدمين لعمل المحاماة عليه مراجعة وزارة التعليم العالي لمعادلة مؤهله العلمي والمصادقة عليه .

الضويحي: تخصيص ١٠ بلايين ريال من فائض الموازنة لبناء مجمعات سكنية لـ"المحتاجين"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، ١١ مايو ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/140145

الرياض - سعد الأسمري

كشف محافظ الهيئة العامة للإسكان الدكتور شويش بن سعود الضويحي عن رصد ١٠ بلايين ريال من فائض موازنة الدولة لبناء مجمعات سكنية للمحتاجين من المواطنين في مختلف مناطق المملكة.

وقال في ورقة عمل شارك بها في ملتقى الرياض الدولي لآفاق ومستقبل الاستثمار العقاري في المملكة ودول الخليج، الذي انطلقت أولى جلساته الليلة قبل الماضية ضمن فعاليات معرض الرياض للعقارات والتطوير العمراني (ريستاتكس)، إن الهيئة بذلت جهوداً مع الأمانات والبلديات للحصول على مواقع الأراضي اللازمة لإنشاء المشاريع السكنية، وتم الحصول على مواقع في عدد من مناطق المملكة الإدارية، وجرى إنهاء إجراءات التملك والحيازة.

وأضاف أن هناك جهوداً مستمرة للحصول على مواقع في المناطق التي لم يتم الحصول على مواقع فيها، كما تعمل الهيئة على إقامة وحدات سكنية تم تصميمها لتناسب حجم الأسرة السعودية، مع إمكان التوسّع المستقبلي لهذه الوحدات.

وأشار إلى أن إجمالي عدد الوحدات السكنية في مشاريع الهيئة حالياً يبلغ ٢١٧٠٤ وحدات سكنية، في ٧٠ موقعاً، إذ تم طرح مشاريع وتمت ترسيتها وتوقيع عقودها، كما تم طرح مشاريع وترسيتها في حين لم توقع عقودها بعد، وتوجد مشاريع قيد الترسية، إضافة إلى مشاريع تحت الدرس تمهيداً لطرحها.

ولفت الضويحي إلى أن الهيئة تعكف حالياً بالتعاون مع مكتب استشاري متخصص على وضع اشتراطات ومعايير توزيع تلك الوحدات بعد اكتمالها، وتحديد فئات المستحقين والمستفيدين منها، إذ إن الهيئة تولي هذا الأمر اهتماماً كبيراً وتضعه في مقدم أولوياتها بغرض أخذ الوقت الكافي لدرسها وإقرارها، بحيث تتم الاستفادة من تلك المشاريع الإسكانية حال

اكتمال تنفيذها مباشرة. وذكر أن الهيئة تعاقدت العام الماضي مع استشاري متخصص لإعداد استراتيجية الإسكان في المملكة، التي ستتضمن عدداً من البنود من أهمها تحديد دقيق لحاجة جميع فئات المجتمع، وآليات الدعم والمساندة المطلوبة، والسياسات والآليات اللازمة لتعزيز وظيفة القطاع الخاص في مجال الإسكان، إضافة إلى تنويع قنوات التمويل، وتطوير دور الإدارات المحلية والإقليمية في جميع أوجه النشاط الإسكاني ومراحله.

وأكد الضويحي أن التعداد العام للسكان والمساكن للعام الحالي سيشكّل قاعدة معلومات إسكانية، ونسقت الهيئة باكراً مع مصلحة الإحصاءات العامة للاستفادة من هذا التعداد بإضافة عدد من البيانات والمؤشرات المهمة للإسكان فى نموذج استمارة التعداد، إضافة إلى مصادر المعلومات الأخرى مثل رخص البناء ومنح الأراضي من وزارة الشؤون البلدية والقروية، وقروض صندوق التنمية العقارية، وخطط التنمية الخمسية، وبيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، والمؤسسات والشركات العقارية والإسكانية الخاصة.وأوضح أن الهيئة تقوم بعدد من الدراسات، منها دراسات وتصاميم المشاريع الإسكانية، ودراسة عن ارتفاع إيجارات المساكن في المملكة، مشيراً إلى أنه برزت مشكلات عدة، منها ارتفاع الإيجارات، وكذلك مشكلة سداد قيمة الإيجارات، إضافة إلى قلة العرض في سوق الإسكان المخصص للإيجار، مؤكداً أن الهيئة تواصل جهودها لإيجاد نظام تقني متطور يسهل سداد الإيجار، ما يعزز الثقة في سوق الإسكان التأجيري لزيادة الاستثمار فيها.وشدد الضويحي على أن الهيئة تعمل بالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والجهات المعنية الأخرى على وضع التصورات حيال تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر مطلع العام الحالي القاضي بربط المنح بمشاريع إسكانية، لافتاً إلى أن الهيئة تركز على القطاع الخاص من خلال المشاركة فى قطاع الإسكان وتنميته من دون أى قيود على حرية الدخول فى السوق، مشيراً إلى أن برامج الإسكان المعتزم صياغتها وتنفيذها تقوم بالأساس على القطاع الخاص، انطلاقاً من فكر مضمونه أن الدولة تخطط وتنظم وتراقب والقطاع الخاص ينفّذ.

١٠ مليارات لورثة تنتظر إفراج المحكمة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٤٣١/٠٥/٢٧ هـ ١١ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٥٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100511/Con20100511349660.htm

محمد حضاض ـ جدة

تقدم وريث رجل أعمال متوفى بشكوى إلى مجلس القضاء الأعلى، للمطالبة بتحريك قضية تقسيم تركة قيد النظر منذ ثمانية أعوام في محكمة جدة العامة، بغية رفع تجميد التصرف فيها الصادر قبل عام ونصف العام، ما أدى إلى تلفيات في بعض الممتلكات العقارية، ـ بحسبه.

وأوضح لـ «عكاظ» الوريث (م.س) أنه اضطر لطلب قروض من بنوك محلية وخارجية، توطئة لتسيير مشاريعه الخاصة، في حين تقبع أموال والدهم حبيسة أدراج المحكمة، مضيفا : «يتمثل الحل في تعيين شخص له جميع صلاحيات تصفية التركة، وتوزيعها وفق الشريعة الإسلامية بيني وأخوتي وأبناء عمومتي، بعد استخراج الوصية المقدرة بـ٣٠ في المائة، لأعمال الخير».وبين الوريث أن قضيتهم بدأت عقب نزاع أسري مع أبناء عمومته، عقب رحيل والده قبل ١٨ عاما، وعمه قبل ١٠ أعوام، بيد أن أحد الورثة ظل يعترض على جميع القرارات الصادرة عن المحكمة، ما أدى إلى تعطيل تمرحل القضية، قبل تعليق جلسات المحكمة منذ عام ونصف العام.

من جهته، أوضح محامي الوريث فايز السلمي أن حالات مشابهة شهدت تعيين مصف للأملاك بعد حصرها، ساهمت في تسريع إنهاء الخلافات بين المتنازعين، مفسرا : «إيقاف التصرف في العقارات أضر بالورثة من ناحية مادية، إذ أغلقت بعض العقارات التي كانت تضخ مبالغ مالية عليهم، إلى جانب تعطيل تنفيذ عدد من المشاريع الحيوية في بعض المناطق، نظير وجود خلاف على العقار المراد إزالته أو استخدامه».

وخلص السلمي إلى أن قرار الإيقاف ساهم في خلق بعض الأوكار التي يستخدمها متخلفو نظام الإقامة والعمل، وتحول بعضها إلى أماكن لتعاطي المخدرات نظرا لخلوها من السكان.

إزاء ذلك، بين المسؤول الإعلامي في المحكمة العامة في جدة هاني الهاجري أن القاضي وجه بتحديد جلسات خلال الأيام المقبلة، لمواصلة النظر في القضية، مشيرا إلى مطالبة الورثة بضرورة تفرغ القاضي، توطئة لتسريع القضية.

مجلس الوزراء يوافق على استمرار تحمل الدولة ٥٠ في المئة من رسم إصدار وتجديد رخصة سير النقل الخاصة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، ١١ مايو ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/140180

الرياض - «الحياة»

ترأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء أمس (الاثنين) في قصر اليمامة بمدينة الرياض.وفي بدء الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مباحثاته مع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية الرئيس محمود عباس، وجدد وقوف المملكة ودعمها لكل الجهود المبذولة لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة وبما يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

كما استعرض خادم الحرمين مع المجلس نتائج المباحثات والمشاورات التي جرت خلال الأسبوع حول مستجدات الأحداث وتطوراتها عربياً ودولياً ومنها استقباله الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالرحمن العطية الذي أطلعه على الاستعدادات الجارية لعقد اللقاء التشاوري السنوي الـ ١٢ لقادة دول المجلس في الرياض اليوم (الثلثاء).

وأعرب خادم الحرمين الشريفين عن ترحيبه بإخوانه قادة دول المجلس متمنياً التوفيق للجميع لكل ما يحقق تطلعات دول المجلس قادة وشعوباً.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن مجلس الوزراء عبر عن تقديره لقرار هيئة كبار العلماء المتضمن تجريم تمويل الإرهاب لما فيه من الإفساد وزعزعة الأمن والجناية على الأنفس والأموال والممتلكات الخاصة والعامة. منوهاً بما اشتمل عليه القرار من بيان الحكم الشرعي المؤيد بالدليل والتعليل حيال هذه الجريمة النكراء التي تستهدف المقدرات وتنال من المنهج الوسطي المعتدل.

واستمع المجلس إلى تقرير عن اللقاء التشاوري الـ ١١ لوزراء الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي اختتم أعماله في الرياض منوهاً بالبيان الختامي للقاء وما اشتمل عليه من رؤى عبرت عن النجاح الملموس في مسيرة العمل الأمني المشترك بين وزارات الداخلية وأجهزتها المعنية بدول مجلس التعاون. وكذلك اطلع على نتائج الاجتماع الـ ٨٤ لوزراء المالية بدول المجلس مثمناً الجهود التي يبذلها الوزراء لتحقيق التكامل الاقتصادي والمالي بين دول المجلس وإزالة كل المعوقات التي تحول دون ذلك.

وأفاد وزير الثقافة والإعلام أن المجلس واصل بعد ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر القرارات الآتية:

أولاً: وافق مجلس الوزراء على استمرار تحمل الدولة (٥٠ في المئة) من رسم إصدار وتجديد رخصة سير النقل الخاصة والمسجلة باسم الأفراد التي لا تزيد حمولتها على (١,٥) طن وبما لا يتجاوز (٥) مركبات للفرد وذلك لمدة ثلاث سنوات.

ثانياً: وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتوقيع على مشروع النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير التعليم العالي - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الدنماركي في شأن مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم في مملكة الدنمارك والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعاً: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الزراعة في شأن التقرير الثاني حول تنفيذ ومتابعة تحقيق أهداف الاستراتيجية والخطة الوطنية للغابات بالمملكة لعام (١٤٢٧-١٤٢٨هـ) أكد مجلس الوزراء على ما ورد في الفقرة (١) من الأمر السامي الصادر عام ١٤٢٩هـ المتضمنة دعم وزارة الزراعة والجهات الأخرى ذات العلاقة بالإمكانات المادية والبشرية لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للغابات على أن تضمن تلك الجهات حاجاتها في موازناتها السنوية.

خامساً: وافق مجلس الوزراء على تجديد تعيين الدكتور عمرو بن إبراهيم رجب (عضواً من القطاع الخاص) في مجلس إدارة مؤسسة البريد السعودي ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ ٩-٣-١٤٣٢هـ وتعيين الدكتور خالد بن سليمان الراجحي والأستاذ عوض بن عثمان العساف (عضوين من القطاع الخاص) في مجلس إدارة مؤسسة البريد السعودي ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ ٢٠-٨-١٤٣١هـ.

سادساً: وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير الصحة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الأميركي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة الأميركية للتعاون في مجال الصحة العامة والعلوم الطبية، والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

سابعاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير الصحة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الأسترالي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الصحة في أستراليا للتعاون في المجالات الصحية والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثامناً: وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير الصحة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب البرتغالي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجالات الصحية بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الصحة في البرتغال والتوقيع عليه، في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

تخصيص الأراضي الحكومية لمشاريع الخدمات والمرافق

المصدر: جريدة الوطن يوم الثلاثاء ١١ مايو ٢٠١٠
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=1723&CategoryID=5

الرياض: الوطن

تنظم وزارة الشئون البلدية والقروية اليوم ورشة عمل عن تخصيص الأراضي الحكومية للخدمات والمرافق بفندق شيراتون الرياض برعاية وزير الشئون البلدية والقروية الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبد العزيز، وذلك بمشاركة عدد من الأجهزة الحكومية والوزارات.

وتناقش الورشة عدداً من المواضيع التي تتضمن الإجراءات المتبعة في تخصيص الأراضي الحكومية والمعوقات والخطط والبرامج العمرانية والأنظمة والتعليمات، وبحث النطاق العمراني بهدف توجيه وضبط التنمية العمرانية وتحديد الحجم الأمثل للمدن وتوفير الخدمات والمرافق العامة والتأكيد على جميع الجهات المعنية بتوفير تلك المرافق والخدمات بالتنسيق مع الوزارة لوضع برامجها التنفيذية اللازمة للتنمية في إطار مراحل التنمية العمرانية والالتزام بتنفيذها وفق أولويات التنمية المعتمدة لدى الوزارة.

نساء يترافعن في المحاكم وقضاة يعتبرون المرأة "أقوى حجة"

محاميات سعوديات استرددن حقوق موكليهن وتفوقن على الرجال

المصدر: جريدة الوطن يوم الأربعاء ١٢ مايو ٢٠١٠،
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13479&P=1&G=2

الرياض: فداء البديوي

على عكس توجّس المحاميات السعوديات من صدّ القضاة لهن، ورفض مثولهن أمامهم للترافع، في رؤية نمطية عززها الواقع القائم، أو سلوكيات البعض، عندما يتبادر إلى الأذهان فكرة توجه امرأة إلى مبنى المحكمة، للترافع أمام أحد القضاة لصالح موكل رجل، أو موكلة امرأة. على العكس من كل ذلك، رصدت "الوطن" قبولا (عرفيا) للمحاميات في أوساط بعض قضاة المحاكم الشرعية بوزارة العدل، والمحاكم الإدارية بديوان المظالم، للترافع كوكيلات شرعيات عن الغير، رجلا كان أم امرأة، في قضايا مالية، وأحوال شخصية، وغيرها، تم الحكم فيها لصالح القضايا التي ترافعن عنها.

تجارب مشجعة

عدة محاميات روين لـ"الوطن"، تجارب ناجحة، كانت مشجعة لهن للتواصل في الترافع عن موكليهن، ومنها تجربة المحامية رنا القرني، التي ترافعت في قضية طلاق، عن سيدة أعمال سلب منها رجل تزوجها زواج "مسيار" ٥ ملايين ريال، ترافعت بها القرني أمام قاضي المحكمة، ليتكلل في النهاية دفاعها بـ"النجاح ."

القرني لم تكن تلك تجربتها الوحيدة الناجحة، حيث ترافعت أمام قاضٍ لمدة ستة أشهر، في قضية إرث خاصة بزوجة وأطفالها الأيتام من والدهم، الذي توفي في حادث سير هو ووالده، جدُ أطفاله. حيث حدث خطأ في تقييد ساعة الوفاة، فاختلف في من توفي قبل الآخر، هل هو الأب أم الابن، لما لذلك من مدخلية تؤثر على من يرث الآخر.

قضايا كيدية

ويرتفع مستوى "صعوبة" القضايا التي تمر أمام القرني يوميا، حيث ترافعت في قضية كيدية أمام أحد قضاة المحكمة الجزئية، لصالح امرأة ادعى رجل أنها صديقة زوجته، واتهمها بدعوة زوجته إلى الفسق والرذيلة. وتقول القرني "اتضح في النهاية أن المُدعى عليها لا تعرف زوجة الرجل، ولا تربطها أي صداقة بها، وما قام به الرجل من ادعاء ما هو إلا رغبه في الانتقام منها، لرفضها الارتباط به، فحُكم الرجل بحد القذف، وكانت القضية لصالح موكلتي."

قضايا تزوير

وكما تواجه المحامية قضايا مؤلمة، تواجه أيضا أخرى طريفة، كان أحدها قضية تزوير ساذجة، أقدم عليها رجل صحب معه امرأة مجهولة إلى كتابة العدل، مدعيا أنها زوجته، كي تعمل له وكالة بالتصرف في المنزل المسجل باسم الزوجة الحقيقية، وعندما علمت الزوجة بالأمر سارعت لرفع دعوى، مبينة أنها ليست تلك المرأة التي حضرت ووقعت على الوكالة نيابة عنها، لسبب واضح، أن الزوجة لا توقع، بل تبصم.!

عنف الأزواج

أما المحامية والمستشارة القانونية بيان زهران، فأول قضية ترافعت بها أمام القضاء، بادرت خلالها بالتعريف بنفسها له، وبالجهة الحقوقية التي تعمل تحت مظلتها، وأعطاها ترحيب القاضي وبترافعها لصالح المدعية دفعة معنوية، لثقته بكونها متخصصة، وتستطيع إيصال مدى الضرر الواقع على موكلتها بالدلائل والبراهين، حيث كانت قضية عنف واعتداء زوج على زوجته بالضرب. وبشأن نتائج الدعوى، قالت زهران "صدر حكم لصالح المدعية، وإدانة المدعى عليه، والحكم بسجنه."

تهيئة لمشروع وزير العدل

تُجلي هذه الترافعات الميدانية، عن تهيئة الأوساط القضائية عرفيا، لمشروع وزير العدل السعودي الدكتور محمد العيسى، بـ"الترخيص للمرأة بمزاولة مهنة المحاماة"، المرفوع إلى الجهات التشريعية العليا، لدراسته وإقراره.
يأتي ذلك، فيما سجلت المحكمة العامة بالرياض، ارتفاع عدد السيدات الداخلات يوميا إليها، بغرض رفع دعاوى قضائية إلى ما يقارب ٢٥٠ ـ ٣٠٠ امرأة. وذلك على خلفية تيسير مرافعة المرأة في المحاكم عن نفسها، أو عن الغير، بموجب الوكالة الشرعية. وكشف مصدر مسؤول في المحكمة، في حديثه لـ"الوطن"، عن وجود محاميات بين المترافعات أمام القضاة، داخل المكاتب القضائية بالمحكمة، يمثلن أمام القضاة كوكيلات. مشيرا إلى أن دعاوى الأحوال الشخصية تشكل أغلب قضايا السيدات بنسبة ٥٥%، إلى جانب دعاوى أخرى، بينها دعاوى مالية.
ويلاحظ المتجول وسط أقسام المحكمة وردهاتها، وداخل مكاتبها القضائية، تخصيص مرافق خاصة بالمرأة، بدءا بالمدخل، ثم قاعة استقبال خاصة، يفيدها الموظف المختص بما تري معرفته، ويوجهها للطريقة الصحيحة لإنجاز معاملتها، إلى جانب تخصيص مصعد كهربائي للنساء ومرافقيهن، لتسهيل تنقلهن داخل المحكمة، إلى جانب غرف أركان انتظار أمام كل مكتب قضائي، ووصولا إلى المثول أمام القاضي، حيث تم تجهيز المكتب القضائي بطريقة تمكنها المثول أمامه، واصطحاب من تريد من النساء.

أمرٌ غير مستغرب

وبالتوجه إلى داخل المحاكم الإدارية بديوان المظالم، أكد مصدر قضائي لـ"الوطن"، أن ترافع المرأة كمحامية أو وكيلة أمام القضاة، يقع داخل أروقة داخل المحاكم الإدارية بالديوان، وحصوله أمر غير مستغرب، واصفا الوضع بـ "السائغ."
في الوقت الذي أشار فيه رئيس ديوان المظالم ضمن تصريح سابق نشرته "الوطن"، إلى اشتراط التعريف بشخصية المرأة ضمن إجراءات ترافع المرأة داخل محاكم الديوان كوكيلة، سواء كانت محامية أم امرأة عادية، موضحا أن "للمرأة عند إرادتها الترافع أمام الديوان، أحد طرق ثلاثة للتعريف بنفسها: إحضار معرفين للمرأة من محارمها، توكيل من تثق به، كشف الوجه أمام القاضي لحظة تعريفها فقط."

قضاة يؤكدون قبولهم

القاضي السابق بالمحكمة العامة بالعاصمة الرياض، الدكتور محمد المقرن –يمارس عمله القضائي في مكتبه القضائي، قبل انتقاله مستشارا في المجلس الأعلى للقضاء- يسترجع مشهدا لامرأة أتته مترافعة عن امرأة أخرى كانت بصحبتها، لاسترداد حقها في دعوى مالية تتعلق بالمقاولات، فقبل بها كوكيلة عن صاحبة القضية. ويؤكد المقرن أن قبوله لترافعها أمامه كوكيلة، جاء بما لا يخالف النظام. واصفا أن ترافعها كمحامية، كان عرفا، وليس أمرا رسميا.

تفضيل للمحاميات

تتوالى المشاهد القضائية المرصودة داخل أروقة عدد من المحاكم في المنطقة الغربية، في ترافع امرأة كوكيلة عن بنتها، وأخرى ترافعت كوكيلة عن زوجها. وهي المرافعات التي يقبل بها القاضي بوزارة العدل، الشيخ الدكتور عيسى الغيث، قائلا في حديثه لـ"الوطن"، إنه "أجد نفسي قابلا لترافعها أمامي، مثل ما قبلت وقبل غيري بترافع النساء أمامنا"، معززا توجه القبول لديه بما تتميّز به عملية ترافع المحامية عن غيرها، بقوله "بل نجد أن المحامية يمكننا محاسبتها لو قصرت في حشمتها بخلاف غير المحامية والأصيلة، إضافة لكون المحامية قوية الشخصية، ولا يمكن ابتزازها أو مساومتها، بخلاف الأصيلة التي تكون تحت تأثير ضغط القضية النفسي."

المحامية أو الوكيلة؟

وفيما يصف الغيث الواقع داخل المحاكم، بفتحها لأبوابها منذ القدم لجميع النساء، للمرافعات والمدافعات، سواء كن أصيلات أو وكيلات. يتساءل عن الفرق بين أن تكون محامية، أو غير محامية، وبين أن تكون أصيلة أو وكيلة. مشيرا إلى ما لاحظه أثناء عمله "أن المرأة الوكيلة أقوى في استحصال الحق، وألحن في الحجة من الأصيلة"، مرجعا تلك القوة إلى أن القضية لا تؤثر على القدرات النفسية والضغوط الاجتماعية للوكيلة المحامية وغير المحامية، فضلا عن امتلاك المحامية للقدرات العلمية والقانونية والخبرة القضائية، منتقدا بذلك رفض البعض لوجود المحاميات، بقوله "كان من الواجب والمفترض والمنتظر، أن تكون الدعوة لفتح الباب للمحاميات من جانب من يسمون بالمحافظين، وليس العكس"، وأسف الغيث على ما يحدث من تصرفات، قائلا إن "هذا من سلسلة التناقضات التي لم تنته."

كسر حاجز التردد

المحامية والمستشارة القانونية رنا القرني، وانطلاقا من تجربتها، تطالب زميلات مهنتها بتواجد أكبر للمحاميات، للدفاع عن المدعى عليهم، حتى تكتمل منظومة القضاء. القرني تمارس العمل منذ عامين كـ"وكيل شرعي"، بعد تخرجها من

قسم القانون، مشتغلة على ما يقارب ١٢٠ قضية حقوقية، وأسرية، وجنائية، وعمالية، وإدارية، ما بين استشارات ومرافعات.

مكاتب للمحاميات

وفيما رأت القرني ضرورة افتتاح أقسام نسائية في المحاكم لخدمة المواطنات، في ظل تزايد قضايا المرأة السعودية. أكدت في الوقت نفسه، ضرورة السماح لإنشاء مكاتب محاماة للسيدات، مبررة ذلك بإتاحة الحرية للمرأة بالإفضاء بما عندها من معلومات، عندما تتعامل مع امرأة مثلها، لتجنيب كثير من النساء صاحبات القضايا تخبئة مشاكلهن في صدورهن، في حين لا تجد –حاليا- الطريقة المناسبة، التي تستطيع معها نقل المعلومات إلى الوكيل أو المحامي الرجل. وقالت القرني "لذلك تفضل المرأة وجود امرأة محامية، تبوح لها بمشكلتها، وتستأنس منها الاهتمام، ومشاركتها في حمل العبء معها، والسعي الجاد لحل مشكلتها."

مقومات الحجة

هل تعيق رقة المرأة امتلاك المحامية لمقومات الحجة، والترافع ضد الخصوم؟ سؤال يطرحه البعض، مستشهدين بعدد من الآيات القرآنية، وأدلة من السنة وغيرها، على عدم قدرة المحامية على مواجهة الخصوم ومحاجتهم، لأن الأصل فيها الضعف والرقة. ويؤكد القاضي بوزارة العدل الدكتور عيسى الغيث أن كل هذه الحجج لم تمنع ترافع المرأة عن نفسها أو الدفاع عنها، لافتا إلى أن ذلك يعطي الأولوية للمحامية بالترافع عن الغير، وهي تمتلك القدرة العلمية والعملية. في حين توضح المحامية بيان زهران، أن "الحجة" لا علاقة لها بكون المدعي أو المُدعى عليه رجلا أو امرأة، وإنما تثبت بالدلائل والبراهين الدامغة. وتستشهد زهران بما أثبتته الدراسات والأبحاث العالمية، من أن المرأة تتعمق وتدقق في التفاصيل أكثر من الرجل. وتعلق زهران بقولها إن ذلك "أمر مطلوب في مجال المحاماة، للربط بين الأمور واستنباط الدلائل، وإظهار كامل الحقائق". موضحة أن التواصل وخاصة في المحاكم، يكون بكتابة المذكرات بعناية فائقة، وإظهار الحجة والبراهين والإثباتات، والتحدث بالإقناع وواقعية، حول القضية محل النزاع.

حفظ حقوقهن

وفيما يتعلق بكيفية تصرف المحامية في حال تلفظ عليها الخصم بألفاظ نابية وخارجة عن حدود الأدب في مجلس القاضي، قالت زهران "في المجلس الشرعي يوجد حدود لا يجب على أي شخص تجاوزها، ولو حدث أي تجاوز بألفاظ نابية على المتضرر أن يطالب بإثباته في محضر ضبط الجلسة، ومن ثم يرفع دعوى مستقلة يطالب بتعزير المدعى عليه، بحسب تجاوزه، ومقدار الضرر الذي لحقه، وإن حدث التجاوز خارج المجلس الشرعي، أو ساحات المحاكم، على المتضرر إثباته أو طلب يمين المدعى علية طبقا للقاعدة الشرعية، البينة على المدعي واليمين على من أنكر."

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

وكيل وزارة البلديات لتخطيط المدن:

لا توجد أراض لإقامة مشاريع الإسكان داخل الرياض

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ١٤٣١/٠٥/٢٨ هـ ١٢ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٥١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100512/Con20100512349714.htm

فارس القحطاني ـ الرياض

كشف وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية المساعد لتخطيط المدن المهندس فريد شيره أن الوزارة تواصل العمل بجدية على تلبية طلب الهيئة العامة للإسكان بإيجاد أرض على مساحة ٣٠ مليون متر مربع لإقامة مشاريعها، «ولكن لا يوجد أراض في الوقت الحالي لصعوبة توفير مثل هذه المساحة داخل مدينة الرياض».

وأضاف أن العمل جار لإيجاد هذه المساحة ضمن المخططات السكنية، والوزارة تنتظر أن ترفع لها الهيئة استراتيجيتها وخططها ودراساتها للإسكان، مشيرا إلى أن الوزارة سلمت أخيرا قطعة أرض لهيئة المدن الصناعية على مساحة ١٠٠ مليون متر مربع بالقرب من مدينة حفر الباطن.

وجاء ذلك خلال انطلاق ورشة عمل تخصيص الأراضي الحكومية لمشاريع الخدمات والمرافق العامة أمس في الرياض، تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية.

وأكد المهندس شيرة أن الوزارة تقدم الأراضي للجهات الحكومية وفقا للحاجة الفعلية وليس للطلب، وبدأت أخيرا في تطبيق استراتيجية جديدة تتمثل في إعطاء الجهات الحكومية ترخيصا لبدء أعمالها ومشاريعها على الأراضي الممنوحة لها قبل صدور الصكوك من كتابات العدل، وذلك تجنبا لتأخر صدور تلك الصكوك.

ردا على سؤال «عكاظ» عن موقف الوزارة من اعتماد وتنفيذ المخططات السكنية في المنطقة المنكوبة بعد صدور الأمر الملكي الكريم، قال شيرة إن الوزارة تتجه لتطوير الأحياء العشوائية في شرق جدة التي تضررت بالسيول، وبدأت أمانة جدة في إعداد تصور أولي للمنطقة وستتم الاستعانة برأي استشاري لدراسة المنطقة وتقديم مرئياته بشأنها.

وأضاف «في المخطط الجديد لشرق جدة سيتم استيعاب كل المتغيرات التي حدثت وتلافي السلبيات، وسيكون هناك مخططات جديدة»، وأشار إلى أن المعلومات حول عدد الأحياء والسعة السكانية والوحدات في شرق جدة لن تتضح، إلا عند الانتهاء من وضع التصورات الأولية للمنطقة ككل.

وذكر أن الوزارة تتجه لتملك الأراضي والوحدات السكنية في حال وجود نقص في المرافق الحكومية والعامة داخل المخططات السكنية، وذلك كحل بديل لسد العجز في المرافق العامة.

وزارة التربية والتعليم لـ عكاظ :

تحسين مستويات المعلمين إلى أعلى درجة مستحقة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ١٤٣١/٠٥/٢٨ هـ ١٢ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٥١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100512/Con20100512349732.htm

ماجد الطلحي ـ الطائف

أبلغ «عكاظ» المشرف العام على الإعلام التربوي في وزارة التربية والتعليم الدكتور فهد الطياش، بقرار الوزارة تعيين جميع المعلمات والمعلمين الدفعة الواحدة والمتباينة رواتبهم على أعلى درجة حصلوا عليها.

وأوضح الطياش أن هذا القرار ينطبق على جميع الدفعات التي فيها تباين في الراتب، وجارٍ التوجه في الوقت الحالي لتطبيق هذا القرار الذي من شأنه حل جميع التباين الحاصل في رواتب الدفعة الواحدة.

وبين المشرف العام على الإعلام التربوي، أنه «لا علم لي عما يتداول على لسانه حول جدول وسلم الرواتب الصادر من قبل اللجنة الإعلامية للمعلمات والمعلمين في دفعات ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩».

ودعا الطياش المعلمات والمعلمين إلى عدم استقاء المعلومات إلا من مصادرها الموثقة، قائلا: «إني غير مهتم وغير معني بما تصدره هذا الجهة، كما أني غير متابع لمن يسمون باللجنة الإعلامية».

وأشار المشرف العام على الإعلام التربوي إلى أن وزير التربية والتعليم مهتم شخصيا بجميع ما من شأنه راحة المعلمات والمعلمين، إذ إنه شكل اللجنة لحل جميع ما يعترضهم من النواحي المادية أو المعنوية لبيئة تعليمية نموذجية، الهدف منها خدمة أبناء الوطن.

خلع ٧١٠ أزواج وفسخ نكاح ٢٨٠٧ زوجات في عام

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، ١٢ مايو ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/140567

الرياض ـ ظافر الشعلان

حصلت ٧١٠ نساء على أحكام شرعية بالخلع من أزواجهن، فيما جرى فسخ نكاح ٢٨٠٧ أخريات في كل من الرياض ومكة المكرمة خلال العام الماضي.

وأوضحت وزارة العدل في تقريرها الإحصائي الثاني والثلاثين أخيراً، أن قضايا الخلع في منطقة الرياض بلغت ٥٥ قضية، وقضايا فسخ النكاح ١٢٢٢ قضية، في حين بلغ عدد قضايا الخلع في منطقة مكة المكرمة ٦٥٥ قضية، وقضايا فسخ النكاح ١٥٨٥ قضية.وبحسب كتاب «حق المرأة في التقاضي» الصادر عن وزارة العدل العام الماضي فإن القاضي في قضايا الخلع يعمل بقرار هيئة كبار العلماء الذي نصّ على أن القاضي ينصح الزوجة بالانقياد إلى زوجها ثم يحاول الصلح بين الزوجين، فإن لم يتحقق الصلح فعليه أن ينصح الزوج بمفارقة زوجته بالمعروف، وفي حال عدم استجابة الزوج فإن القاضي يبعث حكمين لينظرا في شأن الزوجين ويقررا الأصلح، وبعد كل هذه المراحل يقرر القاضي ما يراه ويأمر الزوج بمخالعته لزوجته لعدم إمكان العيش بينهما ولحصول النفرة ولتحقق الكره، فإن أبى فإن القاضي يفسخ النكاح على العوض المسمى بينهما.

توصيات بالحد من فصل المنحرفين بالمدارس والجامعات حتى لا يقعوا في فخ الإرهاب

المصدر: جريدة الوطن يوم الأربعاء ١٢ مايو ٢٠١٠،
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=1834&CategoryID=5

الهفوف: عدنان الغزال

أوصى المشاركون في فعاليات ملتقى التربية الأمنية الأول، الذي أقامته لجنة "أمان" لتعزيز الأمن الفكري بالإدارة العامة للتربية والتعليم للبنين في الأحساء بقاعة الاحتفالات الكبرى بمدارس جواثا في الهفوف بعد ظهر أمس بضرورة الحد من فصل الطلاب المنحرفين من المدارس والجامعات، ومنحهم الفرصة لتحسين مستوياتهم وسلوكياتهم لئلا يقعوا في فخ الإرهاب، والاهتمام بتوفير الفرص التعليمية والوظيفية للجميع لأن الجنوح للإرهاب قد يكون بسبب الفراغ والبطالة عند الشباب، إضافة إلى إدراج التربية الأمنية ضمن المناهج الدراسية، سواء في مادة مستقلة أو ضمن المواد على أن تكون المادة متسمة بالوضوح والشفافية، وتكثيف البرامج التوعوية التي تحذر من الإرهاب وإشراك الطلاب جميعهم في هذه البرامج، وإعداد معارض دائمة في إدارات التربية والتعليم توثق للأمن الفكري وتنظيم زيارات دورية للطلاب لهذه المعارض.

وشددوا في توصياتهم على الاهتمام برفع مستوى كفاءات المعلمين لتعزيز دورهم في الأمن الفكري، وتفعيل مجالس الحوارات المدرسية في حوار الطالب والمعلم، واستثمار المناسبات الدينية والوطنية في تعزيز الأمن الفكري، وكذلك ردم الفجوة بين الشاب وأسرته بنشر ثقافة البناء الصحيح، والمتابعة الواعية المبنية على ثقافة حقيقية.

وأكد المشاركون في الملتقى على رصد سلوك الطلاب في المدارس وتتبع أنواع التصرفات المنحرفة في بداياتها قبل أن تستفحل في نفس الطالب، واستغلال مراكز مصادر التعلم في التحذير من الإرهاب، ونشر الدراسات والبحوث التي ترصد آثار الإرهاب وسلبياته على الوطن بلغة الأرقام والصور وتزويد جميع المدارس بها، والاستفادة من تجارب الآخرين ممن تضرروا من الإرهاب.

وطالبوا وسائل للإعلام بعدم التسويق لأي فكر متطرف، وتشجيع المدارس التي تطبق البرامج الوطنية التي تسهم في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلاب، وتخصيص وقت للحوار المفتوح أسبوعيا للطلاب لمناقشة المواضيع المهمة لديهم وتنمية جانب الاعتدال في شخصياتهم.

ودعا عضو مجمع الفقه الإسلامي الداعية الشيخ الدكتور محمد النجيمي في كلمته خلال الملتقى إلى ضرورة نشر ثقافة الحوار والرقابة الذاتية لدى الطلاب وتعزيز الانتماء والوازع الديني في نفوسهم، مؤكداً على ضرورة اختيار المعلم المتخصص في معرفة التغيرات النفسية التي تحدث لدى الطلاب في الميدان التربوي وإقامة دورات في مجال الكشف النفسي والمخدرات، وبين أن الوقاية من التطرف الفكري تعتبر من فقه الواقع .

وبدوره، شدد الداعية الشيخ الدكتور سعد البريك على ترسيخ مفهوم الأمن الفكري والابتعاد عن الغلووالتطرف، داعياً إلى توحيد الرؤى ونبذ الفرقة ونشر صفة التعايش بين جميع أطراف المجتمع والتحاور فيما بينهم لقطع الطرق على كل من يريد المساس بأمن هذا الوطن وتدمير عقول أبنائه.وأشار على القائمين على مثل هذه الملتقيات بمناشدة ولاة الأمر ضرورة تسيير أمور أفراد المجتمع وتأمين لقمة العيش المناسبة لهم حتى نقلل من أثر الفقر على بعض الأفراد وما يجره من ويلات الإرهاب والجريمة.

وكان مدير عام التربية والتعليم للبنين في الأحساء أحمد بن محمد بالغنيم دشن أمس ورش عمل الملتقى، وذلك بمشاركة ٨٠ مشاركاً يمثلون ٤٠ جهة حكومية وأهلية وجمعيات خيرية وأسرية وكرسي الأمير نايف بن عبدالعزيز للدراسات الأمنية ومركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

قتلته الرقابة وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٤٣١/٠٥/٢٧ هـ ١١ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٥٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100511/Con20100511349636.htm

محمد بن سليمان الأحيدب

الجانب المخيف في نواحي القصور التي تنشر الصحف جزءا يسيرا منها يوميا؛ هو أنها جميعا تؤكد انعدام الرقابة تماما وتشترك جميعها في أن أسبابها تعود إلى أن نسبة كبيرة جدا من موظفي الدولة لا يقومون بأدوارهم المطلوبة منهم، لا إداريا ولا إشرافيا ولا تنفيذيا ولا حتى صغار الموظفين يقومون بالعمل المطلوب منهم، وهذا أمر متوقع فالموظف الصغير مهما بلغ به الحماس في البداية، فإنه لا بد أن يرقص إذا ضرب مديره بالدف، ويتحول إلى اعتبار الراتب الشهري لا يعني أن تعمل يوميا بل هو حق مكتسب.

ضعف الرقابة أو قل انعدامها حاليا أدخل النتائج إلى حيز الجانب الحقوقي، ليس حق الوطن في أن (يحلل) العاملون رواتبهم، ولكن حق جميع العاملين في تساوي الجهد، فمن غير الإنصاف أن يكون ثمة موظفون يحاسبون على التأخر بالدقيقة وآخرون لا يحضرون مطلقا، وموظفون يبذلون أقصى درجات الجهد المنهك، وآخرون لا يبذلون أي جهد ويحصلون على الراتب نفسه أو أكثر أو حتى أقل، المهم أنه لا عدالة في أن يحاسب أناس ويعمل أناس، بينما غيرهم لا يحاسب ولا يعمل وكل ذلك لانعدام الرقابة المركزية الفاعلة التي تشمل الجميع.

الجانب الحقوقي الآخر الذي أدى غياب الرقابة إلى ضياعه تماما هو حق الإنسان الآخر في الحصول على خدمة الموظف الذي يتقاضى راتبا من الدولة بهدف خدمته؛ وهذه الفكرة لكي تتضح فإنها تحتاج إلى مثال، وليس أحدث ولا أوضح ولا أقسى من مثال نشرته الصحف صباح أمس عن مواطن توفي بسبب ارتفاع السكر (وهو عرض لا يقتل إذا تم التعامل معه بسرعة واحترافية) في مكتب استلام العاملات المنزليات في مطار الملك خالد (الدولي) في الرياض، فما الذي كشفه موت ذلك الرجل؟!، كشف أن الخدمات الطبية في المطار خارج الخدمة تماما، فسيارة إسعاف المطار لم تصل إلا بعد ساعة كاملة (هذا وهي في المطار محدود المساحة مقارنة بالمطارات الحديثة)، وعندما وصلت لم تستطع الدخول لأن ارتفاعها يفوق ارتفاع مدخل (القبو)، وهذا معناه أن السيارة لم تدخل المكان قط ولم يتم إجراء تجربة وهمية لحالة طوارئ في أقسام المطار، والطبيب جاء (يطوطح) يديه أي يد وراء ويد قدام ليس معه أجهزة غير السماعة وهذه يحملونها حتى في (القهاوي) للتمييز، ومعنى ذلك أن الطبيب لم يكن مستعدا وجاء من غير مكان عمله أو أن مكان عمله غير مجهز، ولأن سيارة الإسعاف التي جاءت متأخرة علقت في المدخل فقد حملت أدوات إنعاش القلب على الأكتاف مسافة طويلة.

أي قلب وأي ارتفاع سكر أو انخفاضه سينتظر ويتحمل كل هذا القصور؟ نحمد الله أن أقاربه لم يموتوا قهرا.

أعتقد أن على حقوق الإنسان أن تتدخل في تعويض غياب الرقابة على الموظفين؛ لأن النتائج أصبحت حقوقية وليست مجرد تسيب وظيفي، فالمرحوم قتلته الرقابة وغياب العدالة.

الأمية القانونية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين١٤٣١/٠٥/٢٦ هـ ١٠ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٥١٠/Con٢٠١٠٠٥١٠٠٣٤٩٤٤٩/٢٠١٠٠٥١٠_htm.

حمود أبو طالب

يشكو المحقق في هيئة التحقيق والادعاء العام من هذه الأمية القانونية التي تتلبس المواطن ولا يتمكن من اكتشافها ومحاولة تجاوزها، فكل الجوانب المحيطة بعلاقاته الرسمية والاجتماعية تزيده عزلة وجهلا بحقوقه وواجباته، وإذا ما تصادف أن لجأ إلى متخصص أو قانوني، فإنه يلجأ إليه كواحد من الحلول وربما كان آخر الحلول، فالأولوية للواسطة وللفتة المسؤول الأكبر الذي يحل مشاكل من لجأ إليه من المواطنين.

ولعلنا من هنا نحاول تفحص الموضوع في وجهه الاجتماعي، والسؤال هنا: ما هي البيئة الطاردة للوعي الحقوقي وعدم حرص المواطن على أخذ استحقاقاته والقيام بواجباته وهو مسترشد بالقانون؟.. أليست ثقافة المعاريض هي السبب؟؟ ألا يمكن أن نقرأ استجابة المسؤول إلى المشاكل المطروحة عبر الصحافة، بوصفها جزءا من المشكلة، كون الكثير من الكتاب الصحفيين يمارسون كتابتهم كامتداد لثقافة المعروض، فهذه المقالات لا تعدو أن تكون شكلا مطورا لمطالب مواطن كان من حقه الحصول عليها قانونا وبكل بساطة؟

إن استمرار تقاليد التعامل مع الحقوق من زاوية الاستجداء للمسؤول، ومن جانب آخر استمرار الدوائر الخدمية في العمل نتيجة للمطلب القادم في شكل معروض من المواطن هو جوهر المشكلة، فالكثير من المطالبات ليست شكاوى أو إشكالات حقوقية تستدعي التقاضي أو الاختلاف الموجب، وإذا راقبناها بحق نجدها ناتجة عن سلوك مطلبي خاطئ نتج عن تصرف موظف سلبي لم يقم بواجبه المناط به.

إن الأمية القانونية ليست ناتجة عن انعدام الشفافية وحسب، إنما هي نتاج مناخ عام يتواطأ على استمراره طبيعة ممارسة خاطئة للوظيفة وأسلوب خاطئ للمواطن، وكلاهما استمرأ هذا الطريق فكان البحث عن القانون، ومعرفة اللوائح المنظمة لهذه الخدمة أو هذا الحق، ليست إلا لوائح محتكرة وغامضة موجودة في رأس المسؤول يفتي بها ويخرجها متى شاء؛ ليحل بها معضلة المواطن، وهذا المواطن يتمنى أن لا تظهر هذه الأنظمة، فربما تعيقه أكثر مما تيسر له مطلبه، وتبقى الأولوية لرأفة صاحب الشأن ولقوة الواسطة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حقوق المتقاعدين!

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين ٢٦ جمادى الأول ١٤٣١ هـ الموافق ١٠ مايو ٢٠١٠ العدد ٦٠٥٥
http://www.aleqt.com/٢٠١٠/٠٥/١٠/article_٣٩٠٧٦٩.html.

د. سليمان بن علي العريني

كل سنة يتم تحويل أكثر من ٤٠ مليار ريال من رواتب موظفي وموظفات الدولة، للقطاعين المدني والعسكري، إلى المؤسسة العامة للتقاعد لتنميتها واستثمارها لمصلحة ملاكها والمستفيدين منها في المستقبل، وهم الموظفون والموظفات المتقاعدون وذووهم .ويتوقع أن تبلغ المبالغ المحولة من رواتب الموظفين عن الـ ٢٠ سنة الماضية أكثر من ألف مليار ريال، دون احتساب عوائد الاستثمار، التي يمكن أن تزيدها إلى أكثر من خمسة آلاف مليار ريال، على أقل تقدير. وفي ظل هذا الحجم من الأموال والاستثمارات ودرجة التأثير المتوقعة في حياة الملايين من الموظفين والموظفات، نتساءل عن توجيه وكيفية إدارة هذه الاستثمارات، ومدى مشاركة المتقاعدين في إدارة استثماراتهم، ودرجة وحجم وشفافية المعلومات المتاحة للمستفيدين والملاك عن استثماراتهم، وما دور الجهات المختصة والرقابية في الدولة مثل ديوان الرقابة ومؤسسة النقد في عملية استثمار أموال المؤسسة أو مراقبة وتقييم استثمارها؟ وهل تعمل المؤسسة على أساس أنها موظفة لخدمة الملاك (الموظفين والمتعاقدين)؟

هناك ثلاث عمليات رئيسة في نظام التقاعد، حيث يتم الحصول على تمويل شهري من خلال مساهمة الموظفين والموظفات على أساس ٩ في المائة من راتب الموظف الشهري (سواء المدني أو العسكري) وتضاف إليها من الدولة ٩ في المائة للموظف المدني و١٣ في المائة للموظف العسكري. كما يتم الحصول على تمويل آخر من خلال عوائد الاستثمار المختلفة من عقار وأسهم وغيرها، التي من المفترض أن تكون استثمارات ذات مخاطر منخفضة. وتتمثل العملية الثالثة من عمل مؤسسة التقاعد في تقديم دفعات شهرية للمستفيدين وأسرهم .ولعل من أهم المعلومات التي يود المتقاعدون الحصول عليها بشكل دوري وبشفافية كاملة معلومات عن حجم الاستثمارات، وأنواعها، والجهات التي تم ويتم الاستثمار فيها، وحجم الخسائر، إذا وجدت، وأسبابها، وغيرها من المعلومات المالية والاستثمارية التي تهم الملاك. كما ينبغي الإفصاح عن أي عمليات مع أطراف ذات علاقة، كما هو الحال مع المتطلبات القانونية للشركات المساهمة والبنوك. وهناك أيضاً عدد من الموضوعات التي ينبغي التعامل معها بما يخدم المتقاعد وذويه بشكل أفضل، فنظام التعاقد ينص على توقف نصيب الابن من تقاعد والده أو والدته عند بلوغه سن الـ ٢١ ما لم يكن طالبا، ويستمر الصرف حتى إكماله الدراسة أو عند بلوغه سن الـ ٢٦، أيهما أقرب، كما يتوقف عند زواج البنت أو الأم أو عملهما، ويعاد بعد الطلاق. وهذه القواعد لا تأخذ في الاعتبار أن التقاعد هو حصيلة جهد سنوات عمل طويلة أمضاها الموظف بهدف تأمين حياة كريمة لنفسه ولمن يعول. أما بالنسبة للمرأة العاملة فالمعمول به حالياً هو صرف راتبها، أو حقها من تقاعد زوجها المتوفى أو أبيها المتوفى، ولا يجوز لها الجمع بين راتبها ونصيبها من تقاعد زوجها أو أبيها، على الرغم من أن لكلٍ منهم شخصية اعتبارية مستقلة ويدفع كل منهم نسبة التقاعد بشكل متساوٍ طوال فترة خدمتهم. كما أن النظام لا يجيز للأبناء الحصول على نصيبهم من تقاعد والديهم المتوفين، بل يصرف لهم فقط تقاعد أحدهما، وهذا مصادرة لحقهم في الحصول على نصيبهم من تقاعد الوالد الآخر، ما يثير تساؤلا حول من الذي يرث أو يحصل على هذا الحق؟ أما الأبناء الذين يتجاوزون السن المحددة أو يحصلون على وظيفة أو البنات اللاتي يتزوجن أو يحصلن على وظيفة، فيسقط حقهم في التقاعد، ولا يوزع نصيبهم على بقية إخوتهم، إن كان لهم إخوة، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عمن الذي يرث أو يحصل على حقهم؟ وهناك المتقاعد الذي يتوفى وليس له أبناء أو زوج، أو له أبناء لكنهم تجاوزوا السن المحددة أو حصلوا على وظائف، أين يذهب تقاعده؟ ومن المستفيد من مبالغ هذا التقاعد؟ كما أنه لا يصرف للمتقاعد أي علاوة سنوية لمواكبة معدل التضخم وارتفاع مستوى المعيشة السنوي، كما لا يوجد أي اهتمام بالبرامج الصحية للعناية بالمتقاعدين وعائلاتهم، وتوفير برامج التأمين الصحي المناسبة، ولا تقدم لهم مزايا مثل التخفيضات في أسعار الأدوية أو السلع أو التذاكر أو

المنح أو السكن، وبخاصة المرأة المتقاعدة التي لا تتمتع بأي ميزة في أنظمة التقاعد، بل تعامل وكأنها تعيش على هامش الحياة .

كما أنه قد يكون من المناسب ونحن نعاني مشكلة البطالة وصعوبة توظيف الخريجين بشكل كبير، النظر في مسألة التقاعد المبكر والحث عليه وتخفيض السنوات اللازمة للتقاعد المبكر، مع عدم الإضرار بحقوق ومزايا المتقاعدين المالية. أما ما يثار من مقترحات بتخفيض المعاش التقاعدي للمتقاعد، واحتساب المعاش التقاعدي على أساس متوسط راتب آخر خمس سنوات خدمة وليس على أساس المعاش الأخير كما هو معمول به حاليا، وعدم حصول الموظف على كامل الراتب الأساسي حتى لو بلغت خدمته الحد الأقصى (٤٠) سنة، وإنما يحصل فقط على ما لا يزيد على ٨٠ في المائة من الراتب، فهذه تمثل تجاوزات وإضرارا بحقوق المساهمين والملاك، كما يفهم منها أن هناك مشكلات في الحصول على عوائد استثمارية عالية بسبب الدخول في مشاريع أو صفقات غير مربحة، الأمر الذي يثير تساؤلا حول طريقة اتخاذ قرارات الاستثمارات وما إذا كانت مدروسة بشكل صحيح أو لا .

وقد يكون من المناسب تقييم طريقة ومنهجية وآلية وكفاءة واستقلالية استثمار المؤسسة العامة للتقاعد من جهات خارجية مستقلة، وذلك للتأكد من صحة ومعقولية القرارات الاستثمارية وتمشيها مع رغبات وتوجهات المستثمرين. كما يمكن البدء أيضاً في إنشاء جمعية عمومية، يتكون أعضاؤها من الموظفين والمتقاعدين، كما هو الحال في الشركات المساهمة، على أن تقوم الجمعية العمومية بانتخاب مجلس الإدارة، والاطلاع على وتقييم أداء المؤسسة، والتعامل مع والاستفادة من مؤسسة النقد في عملية توجيه استثمارات المؤسسة، وغيرها من الأعمال التي ترى الجمعية العمومية متابعتها. وهذا الإجراء، حتماً، سيساعد الإدارة الحالية على نقل وتطوير أعمال المؤسسة بشكل أفضل .

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

الحل في قيام شركات الاستقدام

المصدر: جريدة عكاظ لسبت ١٤٣١/٠٥/٢٤ هـ ٠٨ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٤٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100508/Con20100508349079.htm

عبدالله عمر خياط

أحسب .. بل وأكاد أجزم أنه لولا توفر فرص عمل للعمالة السائبة، والمتخلفين، والهاربين والهاربات من كفلائهم، لما تخلف أحد، ولا هرب مستقدم من كفيله وبالذات العمال الذين يجدون من يفتح لهم باب العمل في المناطق والمدن الصناعية، أو الخادمات اللاتي يجدن من يسعى للبحث عنهن وتشغيلهن، أما لعدم تمكنه من الحصول على تأشيرة استقدام، أو عدم تمكنه من توفير مصاريف ورسوم الاستقدام.

فالعامل والخادم والخادمة والسائق والمزارع لم يأت لبلادنا إلا بحثاً عن مورد يوفر له أسباب الحياة، ويمكنه في الوقت ذاته من تحويل ما يدخره لعائلته في موطنها.

ومما أذكر في هذا المجال أنني كنت والصديق أحمد مغربي في زيارة للأستاذ عبد الله الخطيب وكيل إمارة ينبع قبل أن تتحول إلى محافظة ودخل عليه مندوبو الإمارة لملاحقة المتخلفين وبمعيتهم عدد من العمال الذين لاحقوهم بالمطاردة حتى قبضوا عليهم في أعالي جبل رضوى.

وعندما سألهم الأستاذ الخطيب عما اضطرهم للجوء للجبل هرباً ؟ قالوا بلسان واحد: لقمة العيش التي لا نجدها في بلادنا، بينما تتوفر لنا بالعمل في المزارع، أو أعمال البناء!!

كان هذا من ثلاثين عاماً أو تكاد، وفي محافظة ينبع التي ليس فيها فرص عمل كجدة التي بها من مجالات العمل ما قد يستوعب المخالفين والمتخلفين والهاربين والهاربات من الخادمات والخدم الذين تستقبلهم المصانع والمنازل التي قد يكون من أصحابها من يعاني من هروب مكفوليه بعدما تكلف رسوم الاستقدام فيضطر للجوء إلى استخدام الهاربات والهاربين من الخادمات والسائقين والعمال.

جريدة «البلاد» قدمت يوم السبت ١٤٣١/٥/١٠هـ تحقيقاً موسعاً بعنوان: ((هروب الخادمات قنبلة موقوتة في بيوتنا)) ومما جاء فيه: مشكلة كل بيت هروب الخادمة أو السائق، وأيضاً: هروب الخادمات مشكلة خطيرة والبعض يأتي للمملكة فقط ليهرب)) !!

وفي ثنايا التحقيق يتحدث الدكتور محمد أمين قشقري عن بعض معاناة الهاربين من كفلائهم وأنها إما بعدم صرف المرتب بانتظام، أو الإساءة في المعاملة وهي نسبة قليلة، فالكثير يهرب بحثاً عن دخل أكبر قد يوفره له السماسرة الذين يقومون بتشغيل الهاربين)) .

وكحل للمشكلة يرى الدكتور قشقري: أن وجود شركة كبرى موحدة للاستقدام قد تكون أحد الحلول لهذه المشكلة بحيث يكون السائق أو الخادمة عند المكتب الرئيس الذي يضم مائة أو مائتين وأختار من عنده ما يناسبني، والسائق والخادمة عندما لا يناسبهما العمل عندي يعودان للشركة الرئيسة المستقدمة، لأن الخادمة التي ربما لا تناسبني ربما تناسب أحداً آخر، ومن تناسبني ربما لا تناسب شخصاً آخر – فالمواطن السعودي – يتكلف في حدود عشرة آلاف ريال وينتظر حوالي أربعة أشهر وتأتي له «خادمة أو سائق» مثل البطيخة حمراء بيضاء لا أدري عنها شيئاً، وقد تأتي ولا تكون مناسبة لي على الإطلاق، ولكنها قد تناسب أشخاصاً آخرين.

ومن هنا يجب أن يكون فرصة للتبادل، أما في حالات الهروب فلابد أن يكون له نوع من الجزاء، فالهارب هنا إذا تم ضبطه يتم تسفيره، في حين يجب أن تكون عليه غرامة وسجن حتى يفكر هذا الهارب وأمثاله كثيراً قبل الهروب من الكفيل)) .

والواقع أن الحل هو في السماح بقيام أكثر من شركة استقدام لا شركة واحدة، وقد سمعت بهذا الرأي من معالي الدكتور غازي القصيبي رد الله غربته معافى مشافى، كما سمعته من معالي نائبه الدكتور عبد الواحد الحميد وذلك بأن وزارة العمل رفعت لمجلس الوزراء لائحة شركات الاستقدام بحيث تقوم هذه الشركات باستقدام العمالة المنزلية وتأجير خدماتها على المواطنين بالساعة، أو اليوم، أو الشهر، وتقوم هذه الشركات بتحمل تكلفة رسوم الاستقدام وتقدم الخدمة للمواطن وفق ترتيبات وشروط معينة.

وبذا يصبح الحل قيد الدراسة فقد حملت الأخبار أن مجلس الشورى يبحث الموضوع وأن اللجنة المختصة فيه وافقت على قيام شركات لاستقدام العمالة المنزلية وهو ما نأمل أن ينتهي منه المجلس سريعاً ليتهيأ صدور اللائحة الخاصة بإنشاء شركات الاستقدام للعمالة بجميع مجالاتها وليس للعمالة المنزلية فقط.

قضية أضرار سيول جدة

وعد فأوفى.. الملك يرسي معايير الحق والعدالة من جدة إلى عموم المملكة

إحالة جميع المتهمين في فاجعة جدة إلى هيئتي الرقابة والادعاء

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٤٣١/٠٥/٢٧ هـ ١١ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٥٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100511/Con20100511349537.htm

اللجنة العليا برئاسة النائب الثاني تتابع قرارات الأمر الملكي في فاجعة جدة

الملك: إبراء الذمة أمام الله بإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح

واس ـ الرياض

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أمس، أمرا ملكيا فيما يلي نصه: «بسم الله الرحمن الرحيم .. بعون الله تعالى نحن عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، بعد الاطلاع على النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ، والأمرين الملكيين رقم (أ/١٩١) بتاريخ ١٤٣٠/١٢/١٣هـ القاضي بتكوين لجنة للتحقيق وتقصي الحقائق في فاجعة سيول محافظة جدة ورقم (٢/٤٢٩٨) بتاريخ ١٤٣١/٤/١هـ القاضي بتكوين لجنة عليا برئاسة صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وعضوية صاحب السمو الملكي وزير الشؤون البلدية والقروية، ووزراء العدل، المالية، النقل، والمياه والكهرباء، رئيس ديوان المظالم، رئيس ديوان المراقبة العامة، ورئيس هيئة الرقابة والتحقيق لدراسة تقرير لجنة التحقيق وتقصي الحقائق والرفع بالنتائج والتوصيات».وجاء في نص الأمر الملكي: «وبعد الاطلاع على برقية صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رقم ٣٠٠٦٢ بتاريخ ١١ ــ ١٤٣١/٥/١٢هـ المرفق بها محضر اللجنة العليا المشار إليها».وقال خادم الحرمين الشريفين في نص الأمر: «وانطلاقا من مسؤوليتنا تجاه الوطن والمواطن والمقيم استهداء بقول الحق جل جلاله (إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا)، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)» وزاد الملك في نص أمره: «واستصحابا لجسامة خطب هذه الفاجعة وما خلفته من مآس لا نزال نستشعر أحداثها المؤلمة وتداعياتها حتى نقف على الحقيقة بكامل تفاصيلها لإيقاع الجزاء الشرعي الرادع على كل من ثبت تورطه أو تقصيره في هذا المصاب المفجع، لا نخشى في الله لومة لائم فعقيدتنا ثم وطننا ومواطنونا أثمن وأعز ما نحافظ عليه ونرعاه، جاعلين نصب أعيننا ما يجب علينا من إبراء الذمة أمام الله تعالى بإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح انتصارا لحق الوطن والمواطن وكل مقيم على أرضنا وتخفيفا من لوعة ذوي الضحايا الأبرياء وتعزيزا لكرامة الشهداء ـ رحمهم الله ـ بإرساء معايير الحق والعدالة، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .. أمرنا بما هو آت»:

أولا:

١ ـ إحالة جميع المتهمين في هذه القضية إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام كل فيما يخصه بعد استكمال قضاياهم من جهة الضبط الجنائي استنادا للمواد (٢٤، ٢٧، ٢٨) من نظام الإجراءات الجزائية وذلك للتحقيق فيها واستكمال الإجراءات النظامية بحقهم ويؤخذ في الاعتبار المسارعة في ذلك.
٢ ـــ استكمال التحقيق مع بقية من وردت أسماؤهم في التقرير أو المطلوب سماع أقوالهم أو من يتطلب التحقيق استدعاءه في فاجعة سيول جدة وذلك من قبل الجهات المختصة في وزارة الداخلية.
٣ ـــ فرز أوراق مستقلة لكل من وردت أسماؤهم في التحقيق وليس لهم علاقة مباشرة بمسار فاجعة جدة وإحالتهم لجهات التحقيق المختصة.
ثانيا: اعتماد ما يلي بشكل عاجل:
١ ـــــ تتولى وزارة الشؤون البلدية والقروية فتح وتمديد قنوات تصريف السيول الثلاث حتى مصاب الأودية شرقا، وتمديد القناة الشرقية لتصب في شرم أبحر.
٢ ـــــ تتولى إمارة منطقة مكة المكرمة ووزارة الشؤون البلدية والقروية إزالة جميع العوائق أمام جميع العبارات والجسور القائمة وتحرير مجاري السيول إما بقنوات مفتوحة أو قنوات مغطاة.
٣ ـــ تتولى كل من إمارة منطقة مكة المكرمة ووزارة الشؤون البلدية والقروية إزالة العقوم الترابية التي تحيط بالأراضي الواقعة في بطون ومجاري الأودية.
٤ ـــــ تتولى وزارة المياه والكهرباء معالجة وضع بحيرة الصرف الصحي والعمل على التخلص منها نهائيا خلال عام من تاريخه.
٥ ـــ إيقاف تطبيق المنح والبيع والتعويض وحجج الاستحكام على الأراضي الواقعة في مجاري السيول وبطون الأودية.
ثالثا:
١ ـــــ تتولى وزارة العدل العمل على استصدار نظام متكامل للتوثيق يشمل الشروط اللازمة في كتاب العدل وبقية الموثقين وتحديد اختصاصاتهم ومسؤولياتهم وإجراءات عملهم وطريقة محاسبتهم والعقوبات عن مخالفاتهم.
٢ ـــــ تعمل كل من وزارة العدل ووزارة الشؤون البلدية والقروية بالتنسيق حيال إصدار نظام ينظم تملك ومنح العقارات لتلافي السلبيات السابقة والتي أدت إلى التعدي على الأراضي والتملك بطرق غير مشروعة بالمخالفة للأنظمة والتعليمات.
٣ ـــــ إنفاذ ماورد في الفقرة (٣) من قرار مجلس الوزراء رقم (١٥١) بتاريخ ١٤٢٨/٥/٤هـ بخصوص عمل مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية وهيئة المساحة الجيولوجية والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بإعداد دراسات عن المناطق المعرضة لأخطار السيول وأن تكون شاملة لجميع مناطق المملكة والاستفادة من ذلك في معالجة أوضاع الأودية ومجاري السيول على أن يكون بشكل عاجل.
٤ ـــــ تتولى هيئة الخبراء في مجلس الوزراء العمل على تطوير أنظمة الرقابة والضبط ووحدات الرقابة الداخلية بما يمكنها من أداء مهماتها المنوطة بها ولها الاستعانة بمن تراه من بيوت الخبرة المتخصصة سواء في الداخل أو الخارج.
٥ ـــــ تتولى وزارة الداخلية ـ المجلس الأعلى للدفاع المدني ـ تقويم إدارة الحدث والاستجابة من الجهات المعنية والاستفادة منها مستقبلا على مستوى المملكة.
٦ ـــ تتولى اللجنة الوزارية المعنية بمعالجة وتطوير الأحياء العشوائية الإشراف على إعداد وتنفيذ مخطط جديد شامل ومتكامل لشرق محافظة جدة وتقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية وأمانة محافظة جدة بإعداد المخطط واعتماده وتنفيذه.
٧ ـ التأكيد على سرعة إنفاذ قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٦) بتاريخ ١٤٢٢/١١/١٤هـ حول تحديد أراضي وقف العين العزيزية لضمان منع التعدي عليها وتنمية إيراداتها ومراقبة تحصيلها من قبل جهة مستقلة، وتأكيد إيقاف بيع أراضيها، وفقا لما صدر به الأمر رقم (١٧٦٠/م) بتاريخ ١٤١٧/٣/٢٦هـ.
٨ ـــ تشكيل لجنة من وزارة المالية، ديوان المراقبة العامة، هيئة الرقابة والتحقيق، وإمارة منطقة مكة المكرمة بحصر جميع الشركات والمؤسسات والمكاتب الاستشارية التي ثبت تقصيرها وإهمالها، ومن يتبين لا حقا تقصيره أو إهماله، وإحالة الجميع إلى اللجنة الوارد ذكرها بالمادة (٧٨) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.
٩ ـــــ تتولى وزارة الداخلية إدراج جرائم الفساد المالي والإداري ضمن الجرائم التي لا يشملها العفو الوارد في ضوء التعليمات والأوامر والتنظيمات المتعلقة بمكافحة الفساد.
رابعا: تتولى اللجنة العليا المشكلة بالأمر رقم (٢/٤٢٩٨) بتاريخ ١٤٣١/٤/١هـ متابعة تنفيذ التوصيات آنفة الذكر، واستكمال ما يلزم، والتعامل مع المستجدات، واقتراح ما تراه محققا للمصلحة.
خامسا: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه. عبد الله بن عبد العزيز.

بشكل عاجل

- فتح وتمديد قنوات تصريف السيول الثلاث حتى مصاب الأودية شرقا وتمديد القناة الشرقية لتصب في شرم أبحر
- إزالة جميع العوائق أمام جميع العبارات والجسور القائمة وتحرير مجاري السيول إما بقنوات مفتوحة أو قنوات مغطاة
- التخلص من العقوم الترابية التي تحيط بالأراضي الواقعة في بطون ومجاري الأودية
- وضع بحيرة الصرف الصحي والعمل على التخلص منها نهائيا في عام من تاريخه
- إيقاف تطبيق المنح والبيع والتعويض وحجج الاستحكام على الأراضي الواقعة في مجاري السيول وبطون الأودية
- إعداد دراسات عن المناطق المعرضة لأخطار السيول شاملة لجميع مناطق المملكة والاستفادة منها في معالجة أوضاع الأودية ومجاري السيول

حلول لإنهاء مشاكل السيول

- تتولى وزارة الشؤون البلدية والقروية فتح وتمديد قنوات تصريف السيول الثلاث حتى مصاب الأودية شرقاً وتمديد القناة الشرقية لتصب في شرم أبحر.
- تتولى إمارة منطقة مكة المكرمة ووزارة الشؤون البلدية والقروية إزالة جميع العوائق أمام جميع العبارات والجسور القائمة وتحرير مجاري السيول إما بقنوات مفتوحة أو قنوات مغطاة.
- تقوم كل من إمارة منطقة مكة المكرمة ووزارة الشؤون البلدية والقروية بإزالة العقوم الترابية التي تحيط بالأراضي الواقعة في بطون ومجاري الأودية.
- تقوم وزارة المياه والكهرباء بمعالجة وضع بحيرة الصرف الصحي والعمل على التخلص منها نهائيا خلال عام من تاريخه.
- إيقاف تطبيق المنح والبيع والتعويض وحجج الاستحكام على الأراضي الواقعة في مجاري السيول وبطون الأودية.

تصميم : طارق بن علي

- إحالة جميع المتهمين في القضية إلى هيئتي الرقابة والادعاء العام كل فيما يخصه بعد استكمال قضاياهم من جهة الضبط الجنائي
- إعداد دراسات عن المناطق المعرضة لأخطار السيول شاملة لجميع مناطق المملكة والاستفادة منها في معالجة أوضاع الأودية ومجاري السيول
- استكمال التحقيق مع بقية من وردت أسماؤهم في التقرير أو المطلوب سماع أقوالهم أو من يتطلب التحقيق استدعاءه
- تطوير أنظمة الرقابة والضبط ووحدات الرقابة الداخلية بما يمكنها من أداء مهماتها المنوطة بها ولها الاستعانة بمن تراه من بيوت الخبرة المتخصصة سواء في الداخل أو الخارج
- فرز أوراق مستقلة لكل من وردت أسماؤهم في التحقيق وليس لهم علاقة مباشرة بمسار فاجعة جدة وإحالتهم لجهات التحقيق المختصة
- تقويم إدارة الحدث والاستجابة من الجهات المعنية والاستفادة منها مستقبلا على مستوى المملكة
- إدراج جرائم الفساد المالي والإداري ضمن الجرائم التي لا يشملها العفو الوارد في ضوء التعليمات والأوامر والتنظيمات المتعلقة بمكافحة الفساد
- معالجة وتطوير الأحياء العشوائية والإشراف على إعداد وتنفيذ مخطط جديد شامل ومتكامل لشرق محافظة جدة تعده وتعتمده وتنفذه وزارة الشؤون البلدية والقروية وأمانة محافظة جدة
- استصدار نظام متكامل للتوثيق يشمل الشروط اللازمة في كتاب العدل وبقية الموثقين وتحديد اختصاصاتهم ومسؤولياتهم وإجراءات عملهم وطريقة محاسبتهم والعقوبات عن مخالفاتهم
- تحديد أراضي وقف العين العزيزية لضمان منع التعدي عليها وتنمية إيراداتها ومراقبة تحصيلها من قبل جهة مستقلة وتأكيد إيقاف بيع أراضيها
- إصدار نظام ينظم تملك ومنح العقارات لتلافي السلبيات السابقة والتي أدت إلى التعدي على الأراضي والتملك بطرق غير مشروعة بالمخالفة للأنظمة والتعليمات
- لجنة لحصر جميع الشركات والمؤسسات والمكاتب الاستشارية التي ثبت تقصيرها وإهمالها ومن يتبين لا حقا تقصيره أو إهماله

المليك يأمر بمليون ريال لذوي كل غريق ومحاسبة المتسببين في كارثة السيول

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، ١١ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/247079

جريدة المدينة

وجه خادم الحرمين الشريفين وزارة المالية بصرف مليون ريال- على وجه السرعة- لذوي كل شهيد غرق في سيول جدة. وتوعد المليك بمحاسبة كل متسبب وكل متهاون، جهات كانوا أو أفرادا، نافيا وصف ما حدث جراء الأمطار وفق قدرات وإمكانات المملكة بـ"الكارثية"، مؤكدا أنها لا تدخل في نطاق الأعاصير والفيضانات التي تخرج وتداعياتها عن السيطرة والإرادة. وأمر، يحفظه الله في بداية ديسمبر الماضي، بتشكيل لجنة خماسية برئاسة أمير المنطقة وعدة جهات معنية لحصر أسماء الشهداء من الغرقى والمصابين وخسائر الممتلكات، وعلى وزارة المالية تعويض المتضررين في ممتلكاتهم وفقاً لما تنتهي إليه اللجنة . وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة. أمرنا بما هو آت:

أولاً: تكون لجنة برئاسة صاحب السمو الملكي أمير منطقة مكة المكرمة وعضوية كل من:

١ - معالي رئيس هيئة الرقابة والتحقيق.

٢ - مندوبون من وزارة الداخلية وهم: (مدير عام الدفاع المدني - وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة - مدير عام المباحث الإدارية - ومدير مباحث منطقة مكة المكرمة).

٣ - مندوب على مستوى عالٍ من رئاسة الاستخبارات العامة.

٤ - وكيل وزارة العدل.

٥- نائب رئيس ديوان المراقبة العامة المساعد.

ثانياً: تقوم اللجنة - حالاً - بمباشرة المهمات والمسؤوليات الآتية بتفرغ كامل:

١ - التحقيق وتقصي الحقائق في أسباب هذه الفاجعة، وتحديد مسؤولية كل جهة حكومية أو أي شخص ذي علاقة بها.

٢ - حصر شهداء الغرق والمصابين والخسائر في الممتلكات.

٣ - على وزارة المالية تعويض المتضررين في ممتلكاتهم وفقاً لما تنتهي إليه اللجنة.

٤ - للجنة تكوين لجان منبثقة وفرق عمل لتسهيل مهماتها، ولها في ذلك اتخاذ جميع ما يلزم من إجراءات لتسهيل أداء عملها، وعلى جميع الجهات الحكومية الالتزام التام بالتعاون مع اللجنة وتسهيل مهماتها، بما في ذلك تقديم جميع ما تحتاج إليه من معلومات وبيانات ووثائق.

٥ - على اللجنة أيضاً الرفع لنا - فوراً - عن أي جهة حكومية لا تلتزم بذلك، وللجنة كذلك استدعاء أي شخص أو مسؤول كائناً من كان بطلب إفادته، أو مساءلته - عند الاقتضاء -، كما للجنة الاستعانة بمن تراه من ذوي الاختصاص والخبرة.

٦ - على اللجنة الرفع لنا بما تتوصل إليه من تحقيقات ونتائج وتوصيات بشكل عاجل جداً، وعليها الجد والمثابرة في عملها بما تبرأ به الذمة أمام الله عز وجل، وهي من ذمتنا لذمتهم، مستشعرة عظم المسؤولية وجسامة الخطب.

ثالثاً: على وزارة المالية - حالاً - صرف مبلغ مليون ريال لذوي كل شهيد غرق، أكرمه الله بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «والغريق شهيد» على ضوء ما يرد للوزارة من اللجنة المشار إليها عن الأسماء المحصورة من قبلها.

رابعاً: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه حالاً.

عبدالله بن عبدالعزيز

الكارثة في سطور

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء ١٤٣١-٠٥-٢٧هـ الموافق ٢٠١٠-٠٥-١١م العدد ١٣٤٧٩ السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13479&P=1&G=2

- وقعت كارثة السيول يوم الاربعاء الموافق ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩م
- تسببت الأمطار المتتالية في إغراق شرق جدة وكشف فساد تنفيذ المشاريع
- تسببت الأمطار في وفاة ١١٤ وفاة، فيما ارتفع عدد المفقودين إلى ٤٩ شخصا
- بلغ عدد العقارات التي تأثرت بالفاجعة ٨٠٩٢ عقاراً والسيارات إلى ٧١٤٣ سيارة
- لجان الحصر والإيواء قدمت مساعدات إيواء لـ «٦٥٧٥» أسرة و ٢٢٢٩١ شخصاً
- تسببت الكارثة في ارتفاع معدل بحيرة الصرف التي اختلطت بمياه الأمطار
- تم إنقاذ ما يقارب ٨٥٣ حالة من الغرق منهم ٦٧٢ إنقاذا أرضيا و ١٨١ إنقاذا جويا
- بلغ معدل الأمطار ٩٠ ملم محدثة أضرارا في شرق مدينة جدة وجنوبها
- تم تشكيل ٣٣ لجنة للإشراف على عمليات الإنقاذ والايواء
- أصدر خادم الحرمين الشريفين قرارا بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في الكارثة ٣٠ نوفمبر
- وجه ـ حفظه الله ـ بمليون ريال لكل غريق في كارثة السيول ومحاسبة المسئولين
- تسلم خادم الحرمين الشريفين تقرير اللجنة من الأمير خالد الفيصل في ٦ مارس الماضي
- شاهد الملك فيلماً عن فاجعة السيول وخرائط توضيحية عن كمية الأمطار
- بدء صرف التعويضات للمتضررين في ١٨ فبراير ولمدة ٥٠ يوما.

١٨ مسؤولا في أمانة جدة يواجهون تهم الفساد المالي والإداري

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٤٣١/٠٥/٢٧ هـ ١١ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٥٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100511/Con20100511349540.htm

عبد الله آل هتيلة ـ جدة

أبلغت «عكاظ» مصادر مطلعة أن ١٨ مسؤولا في أمانة جدة ممن أطلق سراحهم بالكفالة الحضورية بعد التحقيق معهم، وكف أيديهم عن العمل، سيحالون للتحقيق لهيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام، لمواجهتهم بالتهم المنسوبة إليهم في فاجعة جدة. وكشفت مصادر لـ «عكاظ»، أن من بين المتهمين ثلاثة مساعدين للأمين، وكيل الأمين للتعمير والمشاريع، مدير عام المشاريع، رؤساء بلديات، رئيس قسم المخالفات في الإدارة العامة للمتابعة، وعدد من الموظفين. وأوضح المصدر، أن الفترة الحالية التي تسبق مواجهة منسوبي الأمانة بالتهم الموجهة لهم، مكنتهم من توكيل محامين حسب الأنظمة واللوائح التي تكفل لهم ذلك. وذكرت المصادر، أن التهم الموجهة لمنسوبي الأمانة الـ ١٨ تختلف من مسؤول إلى آخر، وتتعلق بالفساد المالي والإداري، ودورهم في اعتماد مخططات في مجاري السيول وبطون الأودية، ومشاريع لم تنفذ حسب المواصفات المعتمدة للمشاريع القائمة التي شاب تنفيذها أخطاء هندسية وفنية. ولم تخف المصادر ثبوت تورط عدد من المسؤولين في الأمانة، وتحملهم مسؤولية بعض الأخطاء في تنفيذ واعتماد بعض المشاريع التي كانت من أسباب فاجعة جدة، وما خلفته من خسائر بشرية ومادية.

لجنة تقصي الحقائق.. نجاح بامتياز

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، ١١ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/247075

طلال عاتق - جدة

نجحت لجنة تقصي الحقائق في ازمة سيول جدة في انجاز مهمتها بامتياز في اطار من الشفافية والموضوعية والشمولية أيضًا بما يتناسب وحجم الكارثة. حرصت اللجنة في عملها على الاستناد الى الامر الملكى الكريم بتشكيلها والانظمة المعمول بها لتضع الامور في نصابها الصحيح وتخرج بتوصيات ومرئيات حول الحلول المناسبة لها. في بداية الازمة توقع البعض ان يكون تشكيل لجنة تقصى الحقائق بداية لتغييب القضية حتى تدخل مجاهل النسيان كما هى العادة من وجهة نظر الكثيرين، لكن الفيصل المعروف بمنهجيته في العمل الادارى كان حريصًا على ان تعمل اللجنة بشفافية وتحت الاضواء بقدر ما يتناسب مع المصلحة العامة. اجتمعت اللجنة بحضور وسائل الاعلام وصرح سموه عدة مرات عن مجريات العمل وجهود تقصى الحقائق على مدى عدة اشهر في واحدة من ابرز القضايا المعقدة على مدى سنوات طويلة، وامام وسائل الاعلام ايضا قدم سموه تقريره الى خادم الحرمين الشريفين. ولم يكن القرار الحاسم امس بعيدًا عن توصيات اللجنة بل استلهم روح وصلب ما دعت اليه في توصياتها فكانت الحلول تكاملية وواضحة حددت لكل جهة في عبارات قصيرة وموجزة المهام المطلوبة منها.

أعضـــاء لجــنة تقصي الحقائق

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، ١١ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/247074

جريدة المدينة

ترأس اللجنة صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة وضمت في عضويتها:

- معالي رئيس هيئة الرقابة والتحقيق.
- مندوبين من وزارة الداخلية وهم: «مدير عام الدفاع المدني - وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة - مدير عام المباحث الإدارية - مدير مباحث منطقة مكة المكرمة».
- مندوباً على مستوى عالٍ من رئاسة الاستخبارات العامة.
- وكيل وزارة العدل.
- نائب رئيس ديوان المراقبة العامة المساعد.

مهام اللجنة

- التحقيق وتقصي الحقائق في أسباب هذه الفاجعة، وتحديد مسؤولية كل جهة حكومية أو أي شخص ذي علاقة بها.
- حصر شهداء الغرق والمصابين والخسائر في الممتلكات.
- على وزارة المالية تعويض المتضررين في ممتلكاتهم وفقاً لما تنتهي إليه اللجنة.
- للجنة تكوين لجان منبثقة وفرق عمل لتسهيل مهماتها، ولها في ذلك اتخاذ جميع ما يلزم من إجراءات لتسهيل أداء عملها، وعلى جميع الجهات الحكومية الالتزام التام بالتعاون مع اللجنة وتسهيل مهماتها، بما في ذلك تقديم جميع ما تحتاج إليه من معلومات وبيانات ووثائق.
- الرفع لمقام خادم الحرمين الشريفين فوراً عن أي جهة حكومية لا تلتزم بذلك، وللجنة كذلك استدعاء أي شخص أو مسؤول كائناً من كان بطلب إفادته، أو مساءلته عند الاقتضاء ، كما للجنة الاستعانة بمن تراه من ذوي الاختصاص والخبرة.
- الرفع لمقام خادم الحرمين الشريفين بما تتوصل إليه من تحقيقات ونتائج وتوصيات بشكل عاجل جداً.

رئيس هيئة الرقابة: التحقيق مع جميع المتورطين في "الفاجعة" دون استثناء لمحاربة الفساد

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، ١١ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/247065

عبدالرحمن حمودة - الرياض

أكد رئيس هيئة الرقابة والتحقيق الدكتور صالح بن سعود آل علي لـ" المدينة " أن إحالة المتهمين في كارثة سيول جدة الوارد في الأمر الملكي الكريم الصادر أمس يكفل استكمال عمل لجنة التحقيق وتقصي الحقائق التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين ، والتي تهدف إلى الكشف عن المتلاعبين أو المتورطين بحدوث كارثة السيول بشهر ذي الحجة المنصرم من خلال العمل والدور الأساسي الذي تقوم به هيئة الرقابة والتحقيق وبتعاون الجهات الرقابية الأخرى بالمملكة .

واضاف ان الفقرة التي تنص على تشكيل لجنة من عدة جهات حكومية لحصر بعض الشركات والمؤسسات والمكاتب الاستشارية التي ثبت تقصيرها أو ما يتبين تقصيره لاحقا، تدفع بهيئة الرقابة والتحقيق إلى عرض جميع هذه الجهات دون استثناء كعادتها في إطار تحقيق الهدف الذي ينشده الجميع وهو حماية النزاهة ومكافحة الفساد ضمانا لتحقيق المصلحة العامة .وبين آل علي أن المملكة أصدرت ما يربو على ٣٣ نظاما يتعلق بمكافحة الفساد منها نظام حماية الأموال العامة، ونظام مكافحة سوء استعمال السلطة، ونظام تأديب الموظفين، ونظام مكافحة التزوير، ونظام مكافحة الرشوة وغيرها، مشيرا إلى حرص المملكة على مكافحة الفساد، بتفعيل دور الأجهزة الحكومية المعنية ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني، بهدف إرساء وتعزيز المبادئ والقيم الأخلاقية للإدارة والمجتمع، والاستفادة من الخبرات الدولية .

وحول مسئولية مكافحة جرائم الفساد نوه رئيس هيئة الرقابة والتحقيق إلى أن عبء مكافحة جرائم الفساد في المملكة يقع على عاتق أكثر من جهة حكومية ضبطية، ورقابية، وتحقيقية، وقضائية تعمل جنبا إلى جنب في سبيل تنفيذ سياسة الدولة في مكافحة الفساد بما يحقق الإصلاح الإداري، والتصدي لجميع أنواع الفساد من خلال اتخاذ التدابير النظامية والإدارية، اللازمة وتطبيق العقوبات المقررة ومن هذه الجهات سلطة الضبط، وسلطة الرقابة ممثلة في أجهزة مركزية كديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق، وهيئة التحقيق والادعاء العام ، مضيفا بأن هيئة الرقابة والتحقيق نيابة إدارية تتولى التحقيق والادعاء العام في جرائم الفساد مثل الرشوة والجرائم المتعلقة بها، والتزوير، وجرائم مباشرة الأموال العامة، وسوء استعمال السلطة، واستغلال النفوذ الوظيفي .

وأوضح أن المملكة تسعى في إطار جهودها للمحافظة على النزاهة ومكافحة الفساد الى وضع استراتيجية وطنية تتضمن إجراءات وخططا محددة وفاعلة تهدف إلى حماية النزاهة ومحاربة الفساد، وتنسيق التدابير اللازمة من حيث التخطيط، والمراقبة في القطاعين العام والخاص، وكذلك حث الأجهزة الأمنية على المراجعة الدورية للأنظمة المتعلقة بمكافحة الفساد، والاستفادة من المستجدات، لمواكبة العصر الحديث، وتطوير الأنظمة الرقابية الداخلية المالية والإدارية في جميع المصالح الحكومية والقطاع الخاص، ودعم الأجهزة الضبطية، والرقابية، والتحقيقية، والقضائية عن طريق تزويدها بالإمكانات المادية، والبشرية والخبرات، والتدريب، والتقنية، والرسائل العلمية الحديثة. مضيفا بأنها تسعى لتحقيق هدف سرعة البث في قضايا الفساد، مع التأكيد على مبدأ التعويض لمن تضار حقوقهم ومصالحهم من جراء الفساد بعد ثبوت ذلك بحكم قضائي من الجهة المختصة.

قضاة: أوامر المليك مشروع إصلاحي ودليل لحقوق المواطن والوطن

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، ١١ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/247064

بسام بادويلان – جدة

أكد عدد من القضاة أن أوامر خادم الحرمين الشريفين في فاجعة سيول جدة، بمثابة مشروع إصلاحي تاريخي نموذجي لجميع أنحاء المملكة وبمثابة دليل إرشادي بالمشاريع وحقوق المواطنين والدولة ومنع طغيان أي كان على الغير.

وقالوا : إنها تأتي في إطار حرصه -يحفظه الله - رفع الظلم وتحقيق العدل وإعادة الحقوق إلى أصحابها، وتحميل كل مسؤول ما نتج عن تقصيره، مشددين على ضرورة أن تكون العقوبات صارمة ورادعة لمنع تكرار مثل هذه الكارثة في أي منطقة أخرى.

وقال محمد أمين مرداد القاضي بالمحكمة الفرعية بجدة : " نأمل أن يتم تعميم هذه الأوامر الملكية على جميع مناطق المملكة، وأن تستمر لمعرفة المفسدين في الأرض ليصبح مجتمعنا آمنًا، وهذا هو الأصل لردع الفاسدين، وليعي كل من يجرؤ ويمد يده لارتكاب مثل هذه الجرائم أنه سينتهي إلى ذات المصير" .

وأكد على ضرورة أن تكون الأحكام صارمة ورادعة، لأن العقوبة الضعيفة لا تردع، بل تشجع الجناة في كثير من الأحيان بالتمادي في فسادهم.

وشدد على أن هذه الخطوة مباركة للوطن والمواطن والمقيم، وحين يتخذ ملك البلاد مثل هذه الخطوات التطويرية، يجب المحافظة عليها بمبدأ الضرب على الفساد والمفسدين.

قرارات تاريخية

أما إبراهيم القني القاضي بالمحكمة العامة بجدة، فيرى أن هذه القرارات تاريخية، تدل على حرص خادم الحرمين الشريفين على إزالة جميع المعوقات والحرص على كل ما فيه مصلحة الوطن والمواطن والمقيم، وبين أن المليك يحرص على الدقة من خلال إحالة هذه القضايا إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام وهيئة الرقابة والتحقيق باعتبارهما الجهتين المخولتين بهذه المهمة، كما أن هذه الخطوة تكفل أن يأخذ كل مذنب جزاءه وهو ما تقتضيه العدالة.

تتويج لمبدأ العدالة

أكد حمد الرزين القاضي بالمحكمة العامة بجدة أن الأوامر الملكية بمثابة مشروع إصلاحي تاريخي نموذجي لجميع المملكة وبمثابة دليل إرشادي بالمشاريع وحقوق المواطنين والدولة ومنع طغيان أي كان على الغير.

ووصف القرارات التي تضمنها الأمر الملكي بأنها تتويج لمبدأ العدالة وهو ما ينادي به المليك دائما لرفع الظلم وتحقيق العدل وإعادة الحقوق إلى أصحابها، وتحميل كل مسؤول ما نتج عن تقصيره، وإهماله وإعطاء كل متّهم فرصة المحاكمة العادلة التي تنتهي إلى نتائج مرضية للجميع، وتكون العقوبة على قدر التقصير.

وقال: إن هذا القرار له ما بعده، ولا ينتهي إلى معاقبة المقصّر، وإنما تكليف الجهات المعنية كوزارة الشؤون البلدية والقروية وإمارات المناطق بإزالة المعوقات وتكملة المشاريع وإصلاح جميع الأعطال وفتح القنوات لتصريف مياه السيول.

أمير مكة: الأمر الملكي بمعالجة أضرار السيول في جدة شمل المحاسبة والتطوير والبناء

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣١هـ - ١١ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٢٩٦
http://www.alriyadh.com/2010/05/11/article524764.html

الطائف - واس

أكد صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز، أمير منطقة مكة المكرمة، رئيس لجنة التحقيق وتقصي الحقائق في أسباب فاجعة سيول جدة، أن الأمر الملكي الكريم الذي صدر امس بمعالجة أضرار السيول في جدة، اشتمل على المحاسبة والتطوير والبناء. وقال سموه للصحفيين عقب تفقده مركز عشيرة امس: "ندعو الله سبحانه وتعالى - أن نتمكن جميعا من أن نكون على مستوى وطموحات خادم الحرمين الشريفين، وأن يتم تخطيط وتنفيذ مخطط شرق جدة على المستوى الذي يتوخاه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود"، مضيفا "نؤكد التزامنا جميعا أنا وزملائي بان نكون عند حسن الظن".

ورفع صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز باسمه وباسم زملائه أعضاء لجنة تقصي الحقائق في فاجعة سيول جدة وافر الشكر لخادم الحرمين الشريفين على الأمر الملكي المتعلق بمعالجة أضرار السيول في جدة، وقال "إن ما تضمنه هذا القرار العظيم والحازم والحاسم الذي عودنا سيدي خادم الحرمين الشريفين على مثله من القرارات الإصلاحية والتطويرية والتقدمية في هذه البلاد الأبية، توج جميع الأعمال التي قدمتها وقامت بها لجنة تقصي الحقائق، وما قامت به أيضا اللجنة الوزارية العليا برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية". وقدم سمو أمير منطقة مكة المكرمة باسمه واسم أعضاء لجنة تقصي الحقائق الشكر لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس اللجنة العليا لدراسة تقرير لجنة التحقيق وتقصي الحقائق، موصلا الشكر للجنة التي تضمنت توصياتها المرفوعة لخادم الحرمين الشريفين كل ما يضمن التصحيح في مسيرة العمل الحكومي والأهلي في هذه البلاد العظيمة.

استدعاء أمناء سابقين لجدة و٤ كتّاب عدل للتحقيق

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، ١١ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/247061

محمد البخيت - الرياض

علمت ‘‘المدينة’’ من مصادر موثوقة بهيئة الرقابة والتحقيق انه سيتم استدعاء أمناء سابقين لمحافظة جدة بعد استكمال قضاياهم من جهة الضبط الجنائي وذلك للتحقيق فيها، واستكمال الإجراءات النظامية بحقهم إثر اتهامهم بالتورط في فاجعة سيول محافظة جدة. وأوضح المصدر أن الهيئة شكّلت لهم لجنتين إدارية ومالية للنظر في قضيتهم،كما سيتم استدعاء أربعة من كتّاب عدل بجدة متورطين في اصدار صكوك في الاودية التي حدثت فيها الفاجعة. وأضافت المصادر إنه سيتم التحقيق معهم على خلفية فساد مالي وإداري في تمرير صكوك مزورة وسجلات لعقارات وهمية، مشيرًا إلى انه سيتم التحقيق مع كل متهم على حدة.وقالت مصادر قانونية إن المدّعي العام شرع في فتح ملف القضية كاملاً ومن المحتمل أن يوجه للمتّهمين عدة تُهم منها استغلال النفوذ الوظيفي، التربح من الوظيفة العامة، إساءة استخدام السلطة، الرشوة، التزوير، الاستجابة إلى رجاء أو توصية وجميعها تهم معاقب عليها وفق النظام. وكشف محللون قانونيون ان الامر الملكي في أخذ الجزاء الشرعي لكل من تواطأ في قضية فاجعة جدة سيفتح الباب امام الكشف عن قضايا الفساد وهذا الامر سيحتم على الجميع الاخذ بمبدأ المساءلة للجميع.

قاروب: يحق للمتهمين تكليف محامين للدفاع عنهم

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، ١١ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/247053

ماجد عسيري - الدمام

أكد الدكتور المحامي ماجد قاروب رئيس لجنة المحامين بغرفة جدة أن جميع الموقوفين في كارثة سيول جدة يحق لهم تكليف محامين للدفاع عنهم في مواجهة اي تهمة توجّه اليهم، خاصة بعد ان امر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز امس بإحالة جميع المتهمين على خلفية هذه الفاجعة إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادّعاء العام كل فيما يخصه بعد استكمال قضاياهم من جهة الضبط الجنائي استنادًا للمواد (٢٤ ، ٢٧، ٢٨) من نظام الإجراءات الجزائية، وذلك للتحقيق فيها واستكمال الإجراءات النظامية بحقهم. وقال في تصريح لـ "المدينة": إن لجنة التحقيق التي أمر بتشكيلها خادم الحرمين الشريفين مساء يوم الاثنين الثالث عشر من ذي الحجة الماضي للتحقيق في الكارثة، مطلوب منها ان تستوفي جميع اجراءاتها وفق صحيح النظام خاصة الأنظمة العدلية وعلى رأسها نظام الاجراءات الجزائية، مشيرًا الى احالة المتهمين بالأمر الملكي ما هي الا خطوة تمهيدية لإحالتهم الى القضاء. وعن الوقت الذي يحق للموقوفين فيه تكليف محامين للدفاع عنهم، أشار قاروب الى انه يحق للموقوفين تكليف محامين بمجرد وصول طلب الاستدعاء اليهم، موضحًا ان التوقيف والتحقيق لايعنيان الادانة، واعتبر اللجنة في مرحلة تحقيق وهذا الايقاف ربما يكون تحفظيًا ولا يعني مطلقًا الادانة بأي شكل من الاشكال. وعن متى يتم إحالة المتهمين الى المحاكمة، أكد أنه سيكون بعد اجراء التحقيقات الاولية.

"الرياض"تكشف ملامح مهمة في الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة:

الإثراء غير المشروع والتلاعب بالمال العام والمتاجرة بالنفوذ"فساد"يوجب المحاسبة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣١هـ - ١١ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٢٩٦
http://www.alriyadh.com/2010/05/11/article524771.html

الرياض – محمدالغنيم

أكدت الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد على ضرورة إيجاد برامج إصلاح شاملة تحظى بدعم سياسي قوي وتكسب مضموناً إستراتيجياً يقوم على تشخيص المشكلة ومعالجة أسبابها وتعاون الأجهزة الحكومية ومشاركة المجتمع ومؤسساته وإرساء المبادئ والقيم الأخلاقية للإدارة والمجتمع وتعزيزها مع الاستفادة من الخبرات الدولية في هذاالمجال.

وعلمت "الرياض"أن ظاهرة الفساد وفقاً للإستراتيجية الوطنية تشمل الإثراء غير المشروع والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استعمال السلطة والتلاعب بالمال العام واختلاسه أو تبديده أو إساءة استعماله وجرائم الرشوة وكذلك غسل الأموال والغش التجاري وغيرها.

وتعد الإستراتيجية ظاهرة الفساد (ظاهرة مركبة) تختلط فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لذا تتعدد أسباب نشوئها ومن هذه الأسباب عدم اتساق الأنظمة ومتطلبات الحياة الاجتماعية وضعف الرقابة .

وتهدف إستراتيجية مكافحة الفساد في المملكة إلى تحصين المجتمع ضدالفساد بالقيم الدينية والتربوية وتوفير المناخ الملائم لنجاح خطط التنمية وتحقيق العدالة بين أفرادالمجتمع إضافة إلى حماية النزاهة ومكافحة الفساد بشتى صوره وأشكاله.

وشرعت المملكة في تطبيق عدد كبير من الإجراءات والأنظمة والوسائل لتنفيذ هذه الإستراتيجية منها تشخيص المشكلة من خلال عدة خطوات وقيام الاجهزة الحكومية المعنية بحماية النزاهة عبر عدة طرق منها اختيار المسؤولين في الادارات التنفيذية التي لها علاقة بالجمهور من ذوي الكفايات والتعامل الحميد مع المراجعين والتأكيد على عدم التمييز في التعامل أو النظر للمركز الوظيفي أو الاجتماعي للشخص والعمل بمبدأ المساءلة لكل مسؤول مهما كان موقعه وفقاً للأنظمة وكذلك من الخطوات سرعة البت في قضايا الفساد والعمل بمبدأ التعويض لمن تضار حقوقهم ومصالحهم من جراء الفساد بعد ثبوت ذلك بحكم قضائي نهائي ،إضافة إلى ذلك إقرار مبدأ الوضوح (الشفافية)وتعزيزه داخل مؤسسات الدولة عن طريق مجموعة من الطرق منها توضيح إجراءات عقود مشتريات الحكومة والمؤسسات العامة والشركات المساهمة وإعطاء الجمهور والمؤسسات المدنية ووسائل الإعلام حق الاطلاع عليها ونقدها، وكفالة حرية تداول المعلومات عن شؤون الفساد بين عامة الجمهور ووسائل الإعلام.

ومن وسائل تطبيق الاستراتيجية كذلك توعية الجمهور وتعزيز السلوك الاخلاقي عن طريق تنمية الوازع الديني للحث على النزاهة ومحاربة الفساد عن طريق وسائل الاعلام المختلفة وخطباء المساجد والمؤسسات التعليمية وغيرها من وسائل.

تعديات جدة : رفع صحائف نزع ملكيات الأراضي على مجاري السيول والأودية من اختصاص الأمانة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، ١١ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/247056

فهد الحسني - جدة

أكد المهندس سمير باصبرين رئيس لجنة الاراضي الحكومية وازالة التعديات التابعة لمحافظة جدة ان صحائف نزع الملكيات على الاراضي التي تشهد عمليات ازالة بسبب وجودها في بطون الاودية او مجاري السيول، من اختصاص امانة جدة التي تقوم برفع صحائف نزع ملكيات المواقع المحددة، وبالتالي تعويض المواطنين الذين تثبت شرعية صكوكهم.

وبين أن اللجنة قامت بإعداد محاضر يومية عن أربعة أجزاء من محافظة جدة تم تقسيمها وتكثيف الرقابة عليها تبدأ من منطقة الجنوب التي تحوي الخمرة وابو جعالة، منطقة طريق الساحل، منطقة الحرازات التي تمتد الى الجموم مرورا ببحرة، والقسم الرابع منطقة بريمان التي تمتد الى ثول، وتتضمن المحاضر المخالفات التي تحدث بهذه الاجزاء الاربعة، واشعار اصحاب التعديات بضرورة إزالتها أو اثبات المستمسكات الشرعية التي تخولهم التصرف في تلك الأراضي، مؤكدا أن جلها أراضٍ حكومية يمنع التصرف فيها. وقال باصبرين في تصريح لـ «المدينة» أمس : إن هناك أودية ومجاري للسيول تم رصدها من قبل الامانة وايقاف عمليات البناء والاحداث بها، وفيها مناطق عليها صكوك شرعية، وكافة الاجزاء التي داخل النطاق العمراني هي من اختصاص الأمانة التي تخضعها للرقابة، ونحن في اللجنة نقوم بمساندتها في عمليات الازالة التي تحددها.

وشدد في ختام تصريحه على أن عمليات المراقبة والإزالة مستمرة في المواقع التي تم إشعار اصحابها بضرورة مراجعة الأمانة أو اللجنة لإثبات المستمسكات الشرعية.

رئيس هيئة المساحة: إنشاء ٤ سدود للحدّ من أخطار السيول في شرق جدة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، ١١ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/247059

سعيد العدواني - فهد الحسني - جدة

كشف رئيس هيئة المساحة الجيولوجية السعودية الدكتور زهير نواب أن إدارته أوصت بحلول عاجلة من ضمنها انشاء اربعة سدود في الاجزاء الشرقية من جدة للحد من اخطار السيول . كما تعكف على الانتهاء من الدراسة التي تم توقيع اتفاقيتها مع امانة جدة والتي تتضمن دراسات جيولوجية وبيئية وهندسية ودراسات تفصيلية عن الاحواض المائية في المناطق المتضررة لتقديم الحلول والاقتراحات اللازمة التي من شأنها الحد من الاخطار المحتملة للسيول على المحافظة مؤكدا انها ستسلم الى الامانة قريبا. وشدد على اهمية وقف تطبيق المنح الحكومية والبناء في المناطق الواقعة شرق الخط السريع بمحافظة جدة واجزاء من الناحية الجنوبية والشرقية بحي الخمرة والاجواد ووداي قوس ووادي مشوب ووادي غليل المتضررة من سيول الثامن من ذي الحجة الماضي مؤكدا ان هذه التوصيات ستتضمنها الدراسة التي تعكف على انجازها هيئة المساحة الجيولوجية بالمشاركة مع جامعة الملك عبدالعزيز لصالح امانة محافظة جدة والتي على إثرها سيتم وضع حلول عاجلة ومناسبة وعملية لدفع مخاطر السيول والامطار عن المحافظة . من جهة اخرى كشف مصدر بالهيئة ان فريقا متخصصا من هيئة المساحة الجيولوجية يعمل على اجراء دراستين الاولى عاجلة وتهدف الى درء مخاطر السيول على احياء شرق جنوب جدة.

"استشاريون" : تطوير أنظمة الرقابة يصرع "الفساد" بـ"الضربة القاضية"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، ١١ مايو ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/140027

جدة - فيصل الخماش

وصف استشاريون توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز المتعلقة بتكليف هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بالعمل على تطوير أنظمة الرقابة والضبط ووحدات الرقابة الداخلية بـ «المؤثر»، مشيرين إلى أن هذا القرار يأتي في ظل تسجيل قصور ملحوظ في تفعيل أنظمة الرقابة على أجهزة الدولة.وقالوا لـ «الحياة» إن القرار جاء بمثابة «الضربة القاضية» على وجه الفساد بأنواعه كافة، والطريقة الأسلم للقضاء على جذوره.وزادوا: «يعد القرار خطوة إيجابية نحو تحقيق الإصلاح الرقابي، وهو النهج الإصلاحي الذي اعتمده الملك عبدالله في مجالات عدة منذ توليه مقاليد الحكم». مطالبين في الوقت نفسه بضرورة الاعتماد في تطوير الأنظمة الرقابية على بيوت الخبرة المستقلة من دون اللجوء إلى الاستشاريين وبيوت الخبرة التابعة للدولة لضمان البعد عن المجاملة والمحسوبية .في البداية، قال رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية الدكتور أنور عشقي لـ «الحياة»: «إن القرار يعد خطوة إيجابية، خصوصاً أن آليات الرقابة في السعودية تسجل قصوراً كبيراً، ليس على مستوى الأنظمة بل تجاوزت ذلك لتصل إلى عدم متابعة وتفعيل الأنظمة الموجودة .«واستدرك: «تنقسم أجهزة الرقابة في السعودية إلى نوعين: رقابة ثابتة، وهي الرقابة المتعلقة بمتابعة المشاريع والأوامر الصادرة عن الجهات الحكومية. والأخرى رقابة متحركة، تنفذ جولات ميدانية بهدف التأكد من تفعيل الأنظمة وسلامة المشاريع، إضافة إلى غياب مظاهر الفساد .«وأضاف أن الرقابة لا تعدو كونها أنظمة مودعة في «الأدراج»، ولا يُطلع عليها!، ولعل قرارات خادم الحرمين الشريفين المتعلقة بـ «الرقابة»، دليل دامغ يثبت علاقة الفساد الإداري بـ «الكوارث .«ومضى بالقول: «ضعف الرقابة أسهم في وجود مشاريع بلغت كلفتها ملايين الريالات في حين أنها على أرض الواقع لا تزال دون المستوى.«وأكد عشقي أن الأنظمة تتطلب عناصر محددة لتحقيق أهدافها هي: الرقابة، والمتابعة، والمحاسبة، إضافة إلى بحثها وتطويرها بشكل دوري، لذا فإن غياب هذه العناصر يجعلها من دون قيمة ويخرجها من تصنيف «الأنظمة». موضحاً أن الكثير من الأنظمة المعتمدة حالياً في الأجهزة الحكومية غير مفعلة بالطريقة الصحيحة .ونصح رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية، الجهات المختصة بالاستعانة بـ «بيوت الخبرة» المستقلة سواء المحلية أو الدولية في سعيها الجاد نحو تطوير «أنظمة الرقابة»، وقال: «إن اللجوء إلى هذه البيوت يضمن البعد عن المجاملة والمحسوبية، لأن البيوت التابعة للأجهزة الحكومية، في الغالب تحرص على مجاملة المسؤول والبعد عن انتقاد سياسته.«وعلى رغم أن رئيس مركز الحارثي للدراسات الاستشارية الدكتور خالد الحارثي يتفق مع عشقي فيما ذهب إليه، إلا أنه يشجع على الاتجاه إلى بيوت الخبرة الدولية معتبراً إياها الخطوة «الأنسب»، وقال: «أعتقد أن بيوت الخبرة الدولية الأنسب لتطوير أنظمة الرقابة في السعودية، على رغم أنني من الداعمين لمبدأ الاستعانة بالشركات المحلية في مشاريع الدولة، لكن ليس في مثل هذه الحال»، وأضاف: «الواقع يشير إلى ضرورة إيجاد نقلة نوعية وكمية في هذا المجال، وهنا فإن تجربة الغرب خصوصاً الدول المتقدمة مثل أميركا وأوروبا تعد من التجارب الرائدة في هذا المجال، لذا يجب علينا الاستفادة منها، مع الحرص على إيجاد شراكات متناغمة بين بيوت الخبرة الدولية والمحلية، خصوصاً في تطوير الأنظمة القديمة في مجالات العقود، والمناقصات، والمشتريات، والتي تعد الإشكالية الأبرز التي تعيق الخطط التطويرية للدولة.«وبين الحارثي أن قرار خادم الحرمين الشريفين الخاص بتعزيز «الإصلاح الرقابي» يعد خطوة إيجابية، وداعماً قوياً لتحقيق أهدف النهج الإصلاحي الذي اعتمده الملك عبدالله منذ توليه مقاليد الحكم.ومضى بالقول: «من فوائد الأزمات تحديد مكامن الضعف في الأنظمة واللوائح المقرة داخل أجهزة الدولة»، لذا فإن «كارثة جدة» أثبتت بما يدع للشك أن هناك قصوراً في الرقابة على المشاريع، إضافة إلى وجود حاجة ملحة إلى إعادة الهندسة الإدارية للأنظمة، خصوصاً فيما يتعلق بـ «الخطوات الإجرائية»، وهنا أتمنى من الأجهزة الحكومية السعي نحو التحول إلى الرقابة الإلكترونية، لتحقيق ربط مؤثر ما بين أذرعة تنفيذ للمشاريع والجهات الرقابية، في خطوة ستسهم وبشكل كبير في إغلاق ثغرات التلاعب.

خالد الفيصل لـ"الوطن": ٣ فئات ستواجه التحقيق في فاجعة جدة أمام الرقابة والادعاء العام

المصدر: جريدة الوطن يوم الثّلاثاء ١١ مايو ٢٠١٠
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=1723&CategoryID=5

الطائف: عطاالله الجعيد ، محمد الزايد، ساعد الثبيتي

قال أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل، بعد صدور أمر خادم الحرمين الشريفين بإحالة جميع المتورطين في فاجعة جدة إلى هيئة الرقابة والادعاء العام أمس، إن هناك ٣ فئات ستواجه التحقيق، فئة تم التحقيق معهم ورفعت أسماؤهم في تقرير لجنة تقصي الحقائق، وفئة رفع التقرير ولم يستكمل معهم التحقيق وتورطهم ثانوي، وهناك فئة ثالثة "مطلوبون" لم يتم حضورهم للاستجواب لأسباب عديدة إما لسفرهم أو لعدم وجودهم وهؤلاء سيتم استكمال التحقيق معهم عن طريق الجهات المعنية.

وأضاف أمير منطقة مكة في حوار لـ"الوطن" أمس، أن الأحياء العشوائية سيتم التعامل معها بتطبيق الأنظمة التي أقرتها اللجنة الوزارية المعنية بمعالجة تطويرها .

وحول الشائعات التي أطلقت أثناء عمل لجنة تقصي، قال الأمير خالد الفيصل: لا تصدقوا الشائعات صدقوا فقط ما يصدر رسميا والأمر الملكي الذي صدر أمس يكذب كل الشائعات ..

وفيما يلي نص الحوار:

الأمر الملكي الكريم الصادر أمس تضمن إحالة المتهمين في فاجعة جدة إلى هيئة التحقيق والادعاء العام .. فما تعليقكم على ذلك؟

لاشك أن الأمر الملكي يأتي في إطار الاهتمام الذي بدا واضحا بتشكيل لجنة تقصي الحقائق وتأكيد سيدي خادم الحرمين الشريفين على الكشف عن مسببات هذه الفاجعة والمتسببين فيها، وهذا انعكس على القرار بالأوامر التي صدرت وبتنفيذ ما اقترح من قبل اللجنة الوزارية برئاسة سمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز، التي أنيط بها دراسة تقرير لجنة تقصي الحقائق وخروج الأمر الملكي الذي يلبي تطلعات المواطنين لمثل هذه القرارات من القائد المحنك الشجاع الإصلاحي .. قائد عرف عنه حبه للإصلاح والتطوير والتنمية في هذه البلاد فهو قرار لا شك أنه يحظى باحترام وإعجاب جميع المواطنين، وأسمح لي أن انتهز هذه الفرصة وأعبر عن طريقكم عن إجلالي واحترامي وتقديري باسم زملائي أعضاء لجنة تقصي الحقائق لخادم الحرمين الشريفين على تجاوبه وهذه السرعة التي أصدر فيها أمره الكريم الحاسم بهذه الطريقة، وشكري كذلك وتقديري للجنة الوزارية برئاسة النائب الثاني الأمير نايف بن عبدالعزيز التي درست تقرير لجنة تقصي الحقائق وأولته كل الاهتمام ثم خرجت بالتوصيات التي رفعت لسيدي خادم الحرمين الشريفين ليخرج القرار بهذه الصفة.

معالجة وتطوير

اقتضى الأمر الملكي إيقاف البيع والبناء والمنح والتعويض في الأراضي الواقعة في بطون الأودية .. فكيف سيتم التعامل مع المنازل القائمة؟

القرار الملكي اقتضى منع البيع والتداول مستقبلا ولا يشمل القرار المساكن القائمة التي تم بيعها حتى تتم دراستها من قبل اللجنة التي أوكل إليها دراسة المخططات وهي لجنة معالجة وتطوير الأحياء العشوائية برئاسة النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز.

سمو الأمير كيف سيتم التعامل مع الأحياء العشوائية الموجودة في بطون الأودية؟

-سيتم التعامل معها بتطبيق الأنظمة التي أقرتها اللجنة الوزارية المعنية بمعالجة تطوير الأحياء العشوائية والأحياء التي لا تنطبق عليها الأنظمة سوف يوضع لها أنظمة من قبل اللجنة.

ما هي الجهات التي ستتولى تصحيح أوضاع الأحياء العشوائية طبقا للأمر الملكي؟

هي نفس اللجنة الوزارية المعنية بتطوير الأحياء العشوائية .

طبقاً لمعلومات "الوطن" فإن الدراسات والمخططات المعنية بتحديد الأحياء العشوائية ومجاري السيول جاهزة من قبل الإمارة والأمانة، فمتى سيتم تنفيذها ، وهل سيكون الأمر الملكي إشارة لبدء التنفيذ ؟
لاشك أن التجهيز بدأ منذ تشكيل لجنة تقصي الحقائق، وكانت هناك توصيات بإعداد مخطط جديد لهذه المنطقة شرق جدة وهناك أفكار عديدة طرحت ورفعت الآن بعد الموافقة السامية على هذا التوجه وسوف تعرض هذه الأفكار على لجنة معالجة تطوير الأحياء العشوائية وهي من سيقرر ماذا سيتم حيال هذه الأحياء وما سيتم اتخاذه من إجراء كاستدعاء شركات لتنفيذ هذه المخططات .
أثناء عمل لجنة تقصي الحقائق ظهر الكثير من الشائعات بماذا ترد عليها؟
-لا تصدقوا الشائعات صدقوا فقط ما يصدر رسميا والأمر الملكي الذي صدر أمس يكذب كل الشائعات.
توصيات اللجنة المعنية بتقصي الحقائق ودراساتها هل ستتم الاستفادة منها في مناطق أخرى؟
أنا شخصيا مسؤوليتي في منطقة مكة المكرمة، لكن إذا طلبت من أي منطقة أخرى للاستفادة منها فلا شك أنها ستكون متيسرة لهم.
وكان الأمير خالد الفيصل قد ذكر في تصريح عام لوسائل الإعلام أمس على هامش حفل تدشين مشروع تطوير منتزه الملك عبدالعزيز بعشيرة أن الأمر الملكي الكريم الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين اشتمل على المحاسبة وعلى التطوير والبناء وإعادة تخطيط شرق مدينة جدة.
وقال: نرجو من الله سبحانه وتعالى إن نتمكن جميعا من أن نكون على مستوى آمال وطموحات خادم الحرمين الشريفين وأن يتم تخطيط وتنفيذ مخطط شرق جدة على المستوى الذي يتوخاه صاحب الأمر في هذه البلاد الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

لجنة عليا تتولى المسؤولية الأهم في متابعة تنفيذ التوصيات..

14وزارة وجهة حكومية تشترك في تنفيذ التوجيهات الملكية الخاصة بكارثة جدة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣١ هـ - ١٢ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٢٩٧
http://www.alriyadh.com/2010/05/12/article524925.html

الرياض – محمدالغنيم

تشترك (١٤)جهة حكومية في تنفيذ الأوامر الملكية الخاصة بفاجعة سيول جدة التي صدرت أمس حيث حدد الأمر الملكي الكريم مسؤوليات كل جهة من تلك الجهات بوضوح في حين تشترك بعض تلك الجهات في مهام ومسؤوليات مشتركة فيما بينها كما جاء في الأمر الملكي الكريم .
وجاءت القرارات الكريمة لتضع الكرة في ملعب كل جهة تجاه ما أنيط بها من مسؤوليات في حين تقع على اللجنة العليا المشكلة في ١٤٣١/٤/١ه مسؤولية كبرى تتمثل في متابعة تنفيذ التوصيات العديدة التي حددها الأمر السامي واستكمال مايلزم والتعامل مع المستجدات واقتراح ماتراه محققاً للمصلحة . والجهات ال ١٤ المكلفة بتنفيذ التوجيهات الملكية هي هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام ووزارة الشؤون البلدية والقروية وإمارة مكة ووزارة المياه والكهرباء ووزارة العدل ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وهيئة المساحة الجيولوجية والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء والمجلس الأعلى للدفاع المدني بوزارة الداخلية وأمانة محافظة جدة ووزارة المالية وديوان المراقبة العامة . ويتوقع أن تشكل عدد من تلك الجهات عدة لجان عمل عاجلة لتنفيذ التوصيات والتوجيهات الملكية بشكل عاجل.

٧٠ ٪ منهم موظفون حكوميون.. مصادر عكاظ:

استجواب الموقوفين والمطلق سراحهم في فاجعة جدة خلال أسبوعين

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ١٤٣١/٠٥/٢٨ هـ ١٢ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٥١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100512/Con20100512349724.htm

عدنان الشبراوي ـ جدة

أبلغت «عكاظ» مصادر مطلعة، أن ملفات المتهمين في كارثة سيول جدة ستصل إلى هيئتي التحقيق والادعاء العامة والرقابة والتحقيق في الأسبوعين المقبلين، بعد أن تنتهي المباحث الإدارية من إغلاق الملفات وتحويلها إلى الهيئتين وفق الاختصاص.

وأوضحت المصادر، أن نحو ٧٠ في المائة من المتهمين سيحالون إلى هيئة الرقابة والتحقيق، إذا كانت الجريمة المنسوبة للمتهم تقع ضمن جرائم الموظفين الحكوميين، ليحالون بعدها للدوائر الجزائية في ديوان المظالم.

أما بقية المتهمين من رجال الأعمال والمقاولين والموظفين غير الحكوميين الذين يشكلون ٣٠ في المائة، فأفاد المصدر ذاته أنهم سيحالون إلى هيئة التحقيق والادعاء العام للتحقيق معهم في التهم التي تتعلق بجرائم عامة التي تقتضي التعزير؛ كالتستر، غسل الأموال، النصب، الاستيلاء على أموال الغير، والاحتيال، تمهيدا لإحالتهم إلى المحاكم الجزئية والعامة.

وبينت المصادر، أن هيئتي التحقيق والادعاء العام والرقابة والتحقيق ستأمران بإيقاف أي متهم سواء ممن أطلق سراحه بالكفالة أو لم يطلق، إذ إن مراحل التحقيق الجديدة سيطبق فيها نظام الإجراءات الجزائية، من حيث مدد الإيقاف أو إطلاق سراح المتهم بالكفالة، أو حفظ الدعوى أو استدعاء شهود أو أطراف أخرى تقتضي مصلحة التحقيق الاستماع إلى أقوالهم.

وأفادت المصادر، أنه سيتاح للمتهمين توكيل محامين لحضور جلسات التحقيق إلى حين إحالتهم إلى القضاء، لافتة إلى أن التحقيقات ستعاد من جديد، الأمر الذي يتطلب إعطاء المحققين الوقت الكافي لدراسة ملفات المتهمين والتحقيق معهم، وقد تصل إلى أشهر عدة.

وذكرت المصادر ذاتها، أن لجانا ستشكل في هيئة التحقيق والادعاء العام، وهيئة الرقابة والتحقيق، وسيفرغ محققون من الدوائر المختلفة للتحقيق مع المتهمين لإنجاز الملف على وجه السرعة، مؤكدة على أن التحقيق سيكون في محافظة جدة، وستحرر لوائح منفردة على المتهمين.

العيسى:الأمر الملكي إرساء لمعايير الحق والعدل

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣١ هـ - ١٢ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٢٩٧
http://www.alriyadh.com/2010/05/12/article524924.html

الرياض-واس

نوه معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى بالأمر الملكي الكريم الذي صدر امس بشأن فاجعة سيول جدة مشيراً إلى ما تضمنه من إرساء لمعايير الحق والعدل ، حيث وضع بحمد الله الأمور في نصابها الصحيح، مستهدياً بنصوص الشريعة الإسلامية، والأنظمة المرعية، فجاءت المعالجة الحكيمة للموضوع من كافة جوانبه. وقال معاليه إن الأمر الكريم ترجم المعاني السامية التي تضمنها الأمر السابق الصادر بتاريخ ١٣ ١٢ ١٤٣٠ه ، وما اشتمل عليه من إحساس القائد بعظم المسؤولية نحو وطنه، ومواطنيه، وكل مقيم على أرضه، ليجسد هذا الأمر أنموذجاً حياً لمصداقية وعده، وشجاعة قراره، الذي خفف المصاب، وكفكف الدمع، وانتصر لحق الوطن والمواطن، في سياق انتصاره للشهداء وذويهم، وكل مضرور في هذه الفاجعة. وأوضح أن هذا الأمر الكريم يؤكد للجميع قيم العدالة والإنصاف التي تحفل بها قرارات قيادتنا الحكيمة، صدقاً مع ربها، ثم وفاءً بوعدها وعهدها مع رعيتها، والحمد الله الذي قضى وقدر، ووفق وسدد.

رئيس المجلس البلدي في جدة:

أمر خادم الحرمين خطوة لاجتثاث الفساد وإرساء قواعد العدل

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣١ هـ - ١٢ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٢٩٧
http://www.alriyadh.com/2010/05/12/article524939.html

جدة – علي الفارسي

ثمن رئيس المجلس البلدي بجدة حسين بن علوي باعقيل إصدار خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أمره السامي بإحالة كافة المتهمين في كارثة جدة إلى هيئة الرقابة والتحقيق وقال باعقيل ان أمر خادم الحرمين الشريفين أثلج صدور الكثير من المواطنين كون أمره يمثل خطوة إلى الأمام لاجتثاث الفساد وإرساء قواعد العدل والإصلاح. وأضاف باعقيل أن خادم الحرمين الشريفين دائما ما عودنا على الإنصاف وإحقاق الحق والوقوف ضد الفساد أيا كان نوعه مشيرا الى أن الخطوات التي اتخذها خادم الحرمين منذ اللحظات الأولى للكارثة كانت حاسمة من خلال تشكيل لجنة تقصي الحقائق التي أمر بها حفظه الله برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة وعدد من الجهات ذات العلاقة والتي بدورها بذلت الجهد لوضع الأمور في نصابها الصحيح وعملت بكل جهد طيلة الأيام الفائتة حتى وضعت يدها على مكمن الخلل ومن تسبب فيه ولفت باعقيل الى أن اهتمام خادم الحرمين بهذا الأمر يعد ناقوسا ينذر كل من يتهاون بمنجزات الوطن وبأرواح المواطنين.

قانونيون: إحالة المتهمين في فاجعة جدة إلى جهات التحقيق تأكيد على سلامة الإجراءات المتبعة في تعقب المقصرين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣١ هـ - ١٢ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٢٩٧
http://www.alriyadh.com/2010/05/12/article524936.html

جدة وليد العمير

أوضح قانونيون أن الأمر الملكي الكريم الصادر أمس والمتعلق بإحالة المتهمين في فاجعة جدة إلى جهات التحقيق جاء ليؤكد على سلامة الإجراءات المتبعة في تعقب المقصرين في أداء أعمالهم. فإحالة المتهمين إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام هو عمل تكاملي بين الهيئتين.

المحامي والمستشار القانوني خالد ابوراشد قال بالنسبة لهيئة الرقابة والتحقيق فتختص بما يتعلق بموظفي الدولة أثناء ممارستهم للعمل الوظيفي إذا كانت هناك تجاوزات وظيفية وهي تختص بقضايا التزوير والرشوة والاختلاس. أما هيئة التحقيق والادعاء العام فتختص بالقضايا الأخرى التي تخرج عن اختصاص هيئة الرقابة والتحقيق.

وعن العقوبات المتوقعة على المتهمين قال ابوراشد العقوبات تعتمد على حسب الاتهامات فعلى سبيل المثال إذا كانت هناك اتهامات بالرشوة أو التزوير فإن نظام مكافحة الرشوة والتزوير حدد الحد الأدنى والحد الاقصى لعقوبات الرشوة والتزوير، وبالنسبة للاتهامات الأخرى ستكون العقوبة حسب كل اتهام.

وأضاف ابوراشد هناك نقطة مهمة وهي أننا في هذه المرحلة لسنا في مرحلة إصدار أحكام وإنما في مرحلة تحقيقات بمعنى أن هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام ستكمل التحقيقات وفي حال اكتمال الأدلة تقوم كل جهة بإعداد لائحة دعوى ومن ثم يتم إحالة التهم إلى الجهات القضائية حسب الاختصاص.

من جانبه قال المحامي عبيد بن أحمد العيافي لا شك أن الأمر الملكي قد راعى بفقرته الأولى مانص عليه بنظام الإجراءات الجزائية من أحكام لجمع المعلومات وكيفية ضبطها وفحصها من قبل رجال الضبط الجنائي كخطوة سابقة لمرحلة التحقيق ومن ثم الإدعاء والمحاكمة وحيث إن تعدد المتهمين بهذه الفاجعة واختلاف أدوارهم وصفاتهم يتطلب إحالتهم للتحقيق لدى جهات الاختصاص حيث إن الإحالة إلى هيئة الرقابة والتحقيق بحكم اختصاصها بالتحقيق في جرائم الوظيفة العامة كالتزوير والرشوة واستغلال النفوذ الوظيفي والمتاجرة بالوظيفة العامة والاعتداء على المال العام أما الإحالة الأخرى لهيئة التحقيق والإدعاء العام فقد يكون هناك متهمون بجرائم لاتتعلق بالوظيفة العامة كالنصب والاحتيال والاستيلاء على الأراضي العامة والخاصة،فتكون الهيئة مختصة بالتحقيق في ذلك.

مسؤولون في الشرقية:

خادم الحرمين يؤسس لمنهج جديد في معالجة الفساد

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣١ هـ - ١٢ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٢٩٧
http://www.alriyadh.com/2010/05/12/article524918.html

الدمام هيثم حبيب ، عوض المالكي ، ابراهيم الشيبان

أشاد عدد من مسئولي المنطقة الشرقية بالقرار الحكيم لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله القاضي بإحالة جميع المتهمين في قضية فاجعة سيول محافظة جدة إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام كل فيما يخصه بعد استكمال قضاياهم من جهة الضبط الجنائي وذلك للتحقيق فيها واستكمال الإجراءات النظامية بحقهم والمسارعة في ذلك وكذلك استكمال التحقيق مع بقية من وردت أسماؤهم في التقرير أو المطلوب سماع أقوالهم أو من يتطلب التحقيق استدعاءه في فاجعة سيول جدة وذلك من قبل الجهات المختصة في وزارة الداخلية بالإضافة الى فرز أوراق مستقلة لكل من وردت أسماؤهم في التحقيق وليس لهم علاقة مباشرة بمسار فاجعة جدة وإحالتهم لجهات التحقيق المختصة .

وقال معالي امين المنطقة الشرقية المهندس ضيف الله بن عايش العتيبي إن مثل هذه القرارات من ملك الانسانية خادم الحرمين الشريفين حفظه الله غير مستغربة وهو من يحمل على عاتقه هموم الامة الاسلامية إضافة لهموم ابناء هذا الوطن في كافة ارجائه .

وقال العتيبي "لا احد ينكر ما يفعله القضاء والقدر إلا انه لا يمكن بأي حال من الاحوال السكوت على التقصير في اداء الواجب تجاه الوطن وهذا ما تؤكده قرارات المليك الذي لا يقصر في مكافأة المحسن والمجتهد كما لا يتوانى عن معاقبة اي مقصر تثبت عليه الادانة خصوصا فيما يتعلق بأمن هذا الوطن الغالي"

كما أشاد محافظ القطيف الاستاذ عبدالله بن سعد العثمان بقرارات خادم الحرمين الشريفين فيما يتعلق بقضية فاجعة سيول جدة والتي توضح الحكمة التي يتمتع بها قائد هذه البلاد وحرصه على إحقاق الحق لتأخذ العدالة مجراها.

وقال العثمان "يتجلى من الاوامر السامية مدى المسئولية التي يتمتع بها خادم الحرمين الشريفين تجاه الوطن والمواطنين والمقيمين ما يؤكد على حرصه على تخفيف الألم والجرح الذي لحق بأبنائه في مدينة جدة والتي تأثر لها كافة المواطنين والمقيمين".

وأشار رئيس المجلس البلدي بمحافظة القطيف جعفر الشايب إلى ان الاعلان عن نتائج التحقيق في كارثة سيول جدة ومحاسبة من تثبت إدانته يأتي كخطوة مهمة في المملكة لمحاربة ومواجهة كل اشكال الفساد والحيلولة دون انتشاره في ادارات القطاع العام مما تنعكس اثاره بصورة سلبية على المواطنين من خلال هدر المال العام وعدم تحقيق نتائج ملموسة للمشاريع التي يتم تنفيذها.

وقال "اننا في امس الحاجة الى القيام بدور جماعي مشترك لمعالجة آفة الفساد الخطيرة بمشاركة كل الاجهزة والادارات اضافة الى الدور المهم الذي ينبغي ان تقوم به المؤسسات المدنية والاهلية، وخاصة فيما يرتبط بالمراقبة والمحاسبة الشاملة، حيث لم يعد الفساد محصورا في دوائر معينة بل تعددت اشكاله ومظاهره بالصورة التي اصبح يشكل فيها ظاهرة خطيرة في المجتمع السعودي. وهناك العديد من المشاريع التي تنفذها جهات مختلفة ينخر فيها الفساد بصورة واضحة مما يعني ضعف الجودة في تنفيذها وكذلك تحويلها الى مقاولين او مؤسسات غير مؤهلة وخاصة فيما يعرف بالتعاقد من الباطن بحيث تنتهي الى عمال غير مؤهلين وليسوا مسئولين عن اعمالهم. والبلديات والجهات التي تنفذ مشاريع خدمية يقع عليها عبأ كبير في تحمل المسئولية من ناحية متابعة ومراقبة جودة التنفيذ فيها".

وأضاف الشايب "ان تفعيل دور المراقبة من خلال مؤسسات رسمية واهلية محايدة يساهم في الحد من هذه الظاهرة، ويمكن التاكيد على ضرورة وجود اجهزة تشريعية ورقابية منتخبة تكون لديها الصلاحيات والاستقلالية في مراجعة هذه

الاعمال ومراقبتها وابراز مشاكلها، وهذا ما نتطلع الى وجوده كي نتمكن من مقاومة تفشي هذه الظاهرة بصورة فعالة والا فإنه سيكون من الصعب جدا معالجتها باجراءات محدودة او مؤقتة"
فيما أكد الاستاذ عدنان النعيم أمين غرفة الشرقية على أن قرار المليك يسير في اتجاه حفظ مدخرات الوطن والقضاء على الفساد مشيداً بالقرار التاريخي الذي يدل على الشفافية والاهتمام من لدن خادم الحرمين الشريفين بالوطن والمواطن واعتباره أثمن وأعز ما يتم المحافظة عليه ورعايته.
من جانبه وصف رئيس المحكمة العامة بالخبر الشيخ الدكتور صالح اليوسف خطوة إحالة جميع متهمي كارثة جدة للرقابة والتحقيق والادعاء العام "بالمباركة" في سبيل تحقيق العدالة ومعاقبة المتسببين في هدر الأموال العامة والتقصير بما يخص شؤون المواطنين، وأشار إلى ان هذا القرار فيه ارساء لمعايير الحق والعدل وجاء هذا القرار ليؤكد للجميع قيم العدالة والإنصاف التي تجدها في قرارات ملك الإنسانية.

رئيس مجلس الشورى: خادم الحرمين حريص على مكافحة الفساد بشتى صوره

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، ١٢ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/247255

جابر المالكي ـ الرياض
أشاد رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بصدور الأمر الملكي الكريم الذي يعالج ما خلفته كارثة سيول جدة من أضرار في الأرواح والممتلكات الخاصة والعامة، وما تضمنه من توجيهات سامية لكل جهة حكومية يدخل معالجة هذا الملف من اختصاصاتها النظامية. واوضح ال الشيخ في تصريح صحفي أن هذا الأمر الملكي يحمل مضامين مهمة يستشعرها المتمعن فيه ويتضح من خلاله النهج المعهود عن خادم الحرمين الشريفين في معالجة كل ما يهم شأن المواطن وحياته وممتلكاته وحرصه على رعيته استشعاراً لقيمة الإنسان الذي هو أساس الوطن ونهضته، ثم أن هذا الأمر الكريم والمتابعة الدائمة منه – أيده الله – لتطورات الفاجعة وتبعاتها مثال يجب أن يحذو حذوه كل مؤتمن على مصالح البلاد والعباد. وأكد الدكتور عبد الله أن مبادئ الشفافية والمسؤولية وتحمل الأمانة هي ما يجب أن تقوم عليه كل جهود المسئولين والعاملين في هذا الوطن تحقيقاً لأمره سبحانه وتعالى، وتأسياً بسنة نبيه المصطفى صلى الله عليه وسلم، واسترشاداً بنهج السلف الصالح، وامتثالاً للتوجيهات الكريمة من ولاة أمرنا.وأشار إلى ما سبق أن أقره مجلس الشورى ووافق عليه مجلس الوزراء الموقر بشأن الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد حيث يأتي في مقدمة أهداف هذه الإستراتيجية تحقيق حماية النزاهة ومكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره وتحصين المجتمع السعودي ضد الفساد، ويتأتى تحقيق ذلك من خلال عدة وسائل، أهمها إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية ورصد نتائجها وتقويمها ومراقبتها ووضع برامج وآليات تطبيقها. وقيام الأجهزة الحكومية المعنية بحماية النزاهة ومكافحة الفساد بممارسة اختصاصاتها وتطبيق الأنظمة المتعلقة بذلك وتقليص الإجراءات وتسهيلها والعمل بمبدأ المساءلة لكل مسؤول مهما كان موقعه وفقاً للأنظمة.

سيول جدة تفضح نظام تملك الأراضي وتكشف غياب صلاحيات كتاب العدل

المصدر: جريدة الوطن يوم الأربعاء ١٢ مايو ٢٠١٠،
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13479&P=1&G=2

جدة: حسن السلمي

كشفت التحقيقات التي أجرتها لجنة تقصي حقائق سيول جدة عن خلل في نظام تملك ومنح الأراضي وغياب الشروط والاختصاصات والمسؤوليات المنظمة لأعمال كتاب العدل، وكذلك إجراءات عملهم، وطرق محاسبتهم والعقوبات المترتبة على مخالفاتهم.

وألزم المرسوم الملكي الذي صدر أول من أمس، بناء على ما جاء في تقرير لجنة تقصي حقائق فاجعة سيول جدة، وزارة العدل بالعمل على استصدار نظام متكامل للتوثيق يشمل الشروط اللازمة في كتاب العدل وبقية الموثقين، وتحديد اختصاصاتهم ومسؤولياتهم، وإجراءات عملهم، وطريقة محاسبتهم والعقوبات عن مخالفاتهم.

وأكد المستشار القانوني الدكتور باسم عالم في تصريح لـ "الوطن" أن أبرز مشكلات أنظمة كتابات العدل هي تركيز الصلاحيات في يد كاتب العدل، ومنحه حصانة القاضي، وغياب الربط الإلكتروني لجميع كتابات العدل بالمملكة، وغياب الجهة المبرمجة للعقارات، ومفاهيم استخراج الصكوك الجديدة تحت ذرائع إحياء الموات، ووضع اليد، والصكوك الطائرة المستخرجة بدون رفع مساحي.

وشدد على أن السبب الرئيسي في أي عملية تزوير أو رشوة في مسائل الاستحكامات هو وجود المستفيدين من هذا التزوير أو القائمين على الرشوة. وعلمت "الوطن" من مصدر قضائي أن أبرز القضايا الموجهة ضد كتاب العدل هي لأولئك الذين استغلوا سلطتهم ونفوذهم للتأثير على موظفين في أقسام حفظ السجلات والأرشيف لتمرير أي عمليات على حجج الاستحكام، وأن غياب النظام الذي يضمن صعوبة اختراق دورة عمل استخراج الصكوك قد يتسبب في استغلاله من قبل أي مسئول بكتابة العدل.

وطالب المرسوم الملكي كل من وزارة العدل ووزارة الشؤون البلدية والقروية بالتنسيق حيال إصدار نظام ينظم تملك ومنح العقارات لتلافي السلبيات التي أدت إلى التعدي على الأراضي والتملك بطرق غير مشروعة بالمخالفة للأنظمة والتعليمات.

د. غزالي: الأمر الملكي كلف الجهات ذات العلاقة بمهام المعالجة والتصحيح

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، ١٢ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/247252

أكد الدكتور فؤاد غزالى أمين العاصمة المقدسة السابق أن الأمر الملكى الذى أصدره خادم الحرمين بأن تتولى وزارة الشؤون البلدية والقروية فتح وتمديد قنوات تصريف السيول الثلاثة حتى مصابّ الأودية شرقاً وتمديد القناة الشرقية لتصبّ في شرم أبحر كذلك تتولى إمارة منطقة مكة المكرمة ووزارة الشؤون البلدية والقروية إزالة جميع العوائق أمام جميع العبّارات والجسور القائمة وتحرير مجاري السيول إما بقنوات مفتوحة أو قنوات مغطاة يؤكد حرص القيادة على مايهم المواطنين ويؤمن سلامتهم فى المستقبل لأن ماحدث فى جدة موسم الحج الماضى جعل القيادة تؤكد على أهمية إتخاذ تدابير المعالجة من جميع الأخطار الناتجة عن الأمطار والسيول وتوجيه مصارفها حتى تصل الوديان ومن ثم إلى البحر،، وقال غزالى: إن رصد مبلغ ضخم وهو ستة مليارات ريال سوف يحقق تطلعات ولاة الأمر حفظهم الله فى معالجة هذه المشكلة .

رئيس ديوان المظالم : أمر المليك يستهدف قمع الفساد

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، ١٢ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/247250

واس - الرياض

أوضح رئيس ديوان المظالم الشيخ إبراهيم بن شايع الحقيل أن ما تضمنه الأمر الملكي الكريم بخصوص فاجعة سيول جدة يمثل منهج العدالة والحكمة الذي يقوم به خادم الحرمين الشريفين في تحقيق العدل ونصرة المظلومين وقمع الفساد والقضاء عليه ، وهو تطبيق لما أعلنه حفظه الله من ضربه بالعدل هامة الظلم والفساد وجسّده بأمره الكريم السابق الصادر في ١٤٣١/١٢/١٣هـ.وبين أن الجميع تلقوا هذا الأمر الكريم بمشاعر الفرح والسرور من قائد محنك تجاوز أمره الكريم حد المحاسبة والمعاقبة ومعالجة المشكلات القائمة إلى إرساء قواعد تحمي الحقوق وترعى مصالح الجميع ومن ذلك تطوير أنظمة الرقابة والضبط مع الاستعانة بمن يلزم من بيوت الخبرة من داخل المملكة وخارجها مؤكداً أن ذلك يمثل موقفا تاريخيا يضاف إلى سجل مواقفه أيده الله التي وفقه الله إليها في عهده الزاهر بالإصلاح والتنمية على كافة المستويات.

الأبادي لـ "الحياة": مكافحة "غسيل الأموال" أحالت المتهمين إلى"هيئة التحقيق"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، ١٢ مايو ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/140502

جدة – أحمد الهلالي

«أغلق العمل على استصدار نظام متكامل للتوثيق يشمل الشروط اللازمة في كتاب العدل وبقية الموثقين الثغرات التي كان يتسلل منها بعض ضعاف النفوس من الموظفين»، بهذه الكلمات بدأ عضو هيئة التحقيق والادعاء العام في محافظة جدة السابق الدكتور إبراهيم الأبادي حديثه إلى «الحياة»، معلقاً على الأمر الملكي الأخير المتعلق بـ «فاجعة السيول» التي اجتاحت محافظة جدة في الثامن من شهر ذي الحجة الماضي.

وقال لـ «الحياة» إن تحديد اختصاصات ومسؤوليات كتاب العدل وإجراءات عملهم وطريقة محاسبتهم والعقوبات عن مخالفتهم يفتح الباب للمختصين على أن يعملوا على استصدار تلك الأنظمة، ما يدل على سعي الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى استئصال الفساد من طريق البحث عن استصدار تلك الأنظمة التي تمكن الأجهزة المعنية من ضبط الأمور.

وعرّج الأبادي إلى الأوامر الملكية الصادرة يوم أمس، مشيراً إلى أنها بينت عمق وبعد نظر خادم الحرمين الشريفين في إصلاح الأمور وإعادتها إلى نصابها الصحيح، إذ أمر بإحالة المتهمين الذين لهم ضلع في كارثة جدة التي حدثت نهاية العام الهجري ١٤٣٠.

وأضاف أن إحالة بعض المتهمين من موظفي الدولة إلى هيئة التحقيق والادعاء العام تأتي وفق ما نصت عليه المادة الثانية من نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بمرسوم ملكي (رقم م/٣٩ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢٥). وأشار إلى أن النظام نص بتشديد العقوبة على مرتكبي تلك الجرائم بالسجن لمدة لا تزيد على ١٥ عاماً وغرامة مالية لا تزيد على سبعة ملايين ريال إذا كان الذين ارتكبوا تلك الجرائم قد شغلوا وظيفة عامة أو ارتكبت تلك الجرائم بطريقة استغلال السلطة أو النفوذ.

وأضاف أن المادة الثانية نصت على أن مرتكب جملة من الأفعال يدخل ضمن «غسيل الأموال»، مشيراً إلى أن من أبرز تلك الأفعال: إجراء أي عملية لأموال أو متحصلات مع علمه بأنها ناتجة من نشاط إجرامي، أو مصدر غير مشروع، أو نظامي، ونقل أموال المتحصلات، أو اكتسابها، أو استخدامها، أو حفظها، أو تلقيها، أو تحويلها مع علمه بأنها ناتجة من نشاط إجرامي أو مصدر غير مشروع أو نظامي.

وتابع بقوله «من ضمن الأفعال: إخفاء أو تمويه طبيعة الأموال، أو المتحصلات، أو مصدرها، أو تحركاتها، أو ملكيتها، أو مكانها، أو طريقة التصرف بها مع علمه بأنها ناتجة من نشاط إجرامي أو مصدر غير مشروع أو نظامي، والاشتراك بطريقة الاتفاق أو المساعدة أو التحريض أو تقديم الرشوة أو النصح أو التسهيل أو التواطؤ أو التستر أو الشروع في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة الثانية».

وأكد الأبادي أن المادة الثالثة من نفس النظام نصت على أن كل من فعل أياً من الأفعال الواردة في المادة الثانية من هذا النظام أو اشترك فيه من رؤساء مجالس إدارات المؤسسات المالية وغير المالية أو أعضائها أو أصحابها أو موظفيها أو ممثليها الموظفين أو مدققي حسابها أو مستخدميها ممن يتصرفون بمقتضى هذه الصفات مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجنائية للمؤسسات المالية وغير المالية عن تلك الجريمة إذا ارتكبت باسمها أو لحسابها مرتكب لغسل الأموال أيضاً.

ولفت إلى رحاب صدر الملك عبدالله لأبنائه المواطنين الذين تضرروا في هذه الكارثة، إذ أمر بإحالة المتسببين إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام كل في ما يخصه بعد استكمال قضائهم من جهة الربط الجنائي استناداً للمواد ٢٤ و٢٧ و٢٨ من نظام الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم الملكي (رقم م/٣٩ وتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨)، التي تضمنت اختصاصات رجال الضبط، إذ ذكر أنهم هم الأشخاص الذين يقومون بالبحث عن مرتكبي جرائم وضبطهم وجمع المعلومات والأدلة اللازمة.

مشعل بن ماجد: الأوامر الملكية رؤى مستقبلية لكل جهة ومسؤول بعدم تكرار أي تراخٍ أو تقصير

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، ١٢ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/247244

طلال عاتق - جدة

أعرب صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز محافظ جدة عن عظيم الامتنان والعرفان لمقام خادم الحرمين الشريفين حفظه الله وأيده بنصره إثر صدور أمره الكريم بإحالة المتهمين في قضية فاجعة سيول جدة إلى هيئة الرقابة والتحقيق، وهيئة التحقيق والادّعاء العام تمهيدًا لمحاكمتهم. وأبان سموه أن الأوامر الصادرة توضح مدى قوة إظهار الحقائق من الجهات المختصة، والعمل بما توليه الحكومة الرشيدة أيدها الله في تطبيق الأحكام الشرعية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وإظهار الحق وأن تكون رؤى مستقبلية لأي جهة ومسؤول بعدم تكرار أي تراخ أو تقصير.وأكد سمو محافظ جدة أن خادم الحرمين الشريفين يضع نصب عينيه أن يعيش المواطن وكل من هو على ارض الوطن حياة كريمة لا يشوبها شائب، مشيرًا إلى ما أصدره يحفظه الله من قرارا ت صائبة وحكيمة واستراتيجية، مؤكدًا أن ذلك سيعود بالفائدة على مواطني هذه المحافظة، داعيا الله ان يحفظه ذخرًا وملاذًا لهذه البلاد وللأمتين العربية والإسلامية.

المظالم ينظر قضايا الرشوة والتزوير والاختلاس .. رئيس الديوان: الأمر الملكي قمع للفساد وانتصار للمظلومين

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ١٤٣١/٠٥/٢٨ هـ ١٢ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٥١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100512/Con20100512349877.htm

عبد الله الداني - جدة

فيما أكد مصدر مسؤول في ديوان المظالم النظر في قضايا الرشوة والتزوير والاختلاس، اعتبر رئيس ديوان المظالم إبراهيم بن شايع الحقيل أن الأمر الملكي قمع للفساد والقضاء عليه.وأضاف رئيس ديوان المظالم «أن ما تضمنه الأمر الملكي بخصوص فاجعة سيول جدة يمثل منهج العدالة والحكمة الذي يقوم به خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في تحقيق العدل ونصرة المظلومين وقمع الفساد والقضاء عليه.«وزاد رئيس ديوان المظالم «تجاوز أمره الكريم حد المحاسبة والمعاقبة ومعالجة المشكلات القائمة إلى إرساء قواعد تحمي الحقوق وترعى مصالح الجميع ومن ذلك تطوير أنظمة الرقابة والضبط مع الاستعانة بمن يلزم من بيوت الخبرة من داخل المملكة وخارجها .«وبين أن كل ما سبق يمثل موقفا تاريخيا يضاف إلى سجل مواقف خادم الحرمين الشريفين التي وفقه الله إليها في عهده الزاهر بالإصلاح والتنمية على كافة المستويات .من جهة أخرى، أوضح لـ «عكاظ» مصدر مسؤول في ديوان المظالم أن هيئة التحقيق والادعاء العام ستحيل كل متورط حسب جهات الاختصاص، مبينا أن الديوان سينظر في القضايا التي ضمن قضائه الجزائي أهمها الرشوة والتزوير والاختلاس وكل مايرتبط بهذه القضايا، وتوقع المصدر استكمال التحقيقات وإحالة القضايا إلى الجهات المختصة في أسرع وقت دون أن يفصح المدة الزمنية التي تستغرق ذلك.

إحالة جميع المتورطين في كارثة سيول جدة إلى هيئة التحقيق السبت المقبل

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، ١٢ مايو ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/247273

عبدالرحمن حمودة - الرياض

قالت هيئة التحقيق والادعاء العام ان كافة المتورطين في كارثة سيول جدة سيحالون إلى التحقيق ابتداء من يوم السبت المقبل بعد استلام الهيئة لملفات المتورطين تمهيدا للتحقيق معهم بفرع الهيئة بالرياض . وأكدت مصادر ''المدينة'' ان رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام الشيخ محمد بن فهد آل عبدالله وجه يوم أمس الإدارات المعنية بسرعة البت في ملفات المتورطين وتسليمها إلى دوائر التحقيق المكلفة بمتابعة القضية تمهيدا للتحقيق مع المتورطين، والتعاون بشكل كامل مع ممثلي هيئة الرقابة والتحقيق إنفاذا للأمر الملكي الكريم الصادر أمس الأول بشأن إحالة كافة المتورطين بكارثة جدة إلى هيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة الرقابة والتحقيق. وأوضحت المصادر ان هيئة التحقيق والادعاء العام تعمل على استكمال قضايا المتهمين من جهة الضبط الجنائي والتحقيق فيها واستكمال الإجراءات اللازمة في حقهم استنادا لنظام الإجراءات الجزئية، منوهة أن الهيئة ستقوم بتدقيق المعلومات ومواجهة المتهمين وصياغة قرارات الاتهام، وإحالة القرارات إلى المحكمة. من جهته كشف مصدر أمني بالانتربول السعودي لـ"المدينة" عن تكثيف التعاون بين الانتربول في المملكة والانتربول الدولي للقبض على المتورطين في كارثة جدة والمتواجدين خارج المملكة، مشيرا إلى أن اتفاقيات الانتربول بدول العالم تنص على تبادل المطلوبين بين تلك الدول في إطار الأنظمة واللوائح المعمول بها في الانتربول الدولي ، ومنها نظام مكافحة الجريمة وتسليم المجرمين وتبادل المعلومات. وأوضح المصدر أن الانتربول السعودي قام برفع أسماء بعض المتورطين الهاربين خارج المملكة للشرطة الدولية للبحث عنهم وتحديد أماكن تواجدهم ، والتنسيق مع الشرطة الخاصة بالدول المتواجدين بها المتورطين للقبض عليهم ، وتفعيل دور الشرطة الدولية بشأن تسليمهم إلى المملكة لتقديمهم للمحاكمة على خلفية الكارثة التي ذهب ضحيتها العديد من الأرواح والممتلكات. واشار المصدر إلى أن التوجيهات العليا الصادرة بشأن القبض على المتورطين بالكارثة خارج المملكة كانت لكافتهم ودون استثناء لأي شخصيات معروفة أو من أصحاب المناصب السابقة المسؤولة في بعض الجهات ذات العلاقة بوقوع كارثة سيول جدة في أواخر العام المنصرم ، مشيرا إلى أن القرار الملكي الصادر بعد وقوع الكارثة بشأن محاسبة المقصرين والمتورطين شمل عدة مفاهيم أبرزها ما تضمنه القرار من "محاسبة أي شخص وكائنا من كان" في سبيل تحقيق المصلحة العامة ، وترسيخ مفهوم مكافحة الفساد وحماية النزاهة. واكد أن الأمر السامي الصادر بشأن إحالة كافة المتورطين في الكارثة إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام يستوجب العمل بكل جد وإخلاص على تحقيق رؤية خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني وتطلعات المواطنين في الكشف عن مرتكبي الفساد بأشكاله المختلفة سواء بإلقاء القبض على المتهمين داخل المملكة أو خارجها لتحقيق العدالة وتقديم المتورطين للمحاكمة بعد ثبوت إدانتهم.

٥ من موظفي المياه يواجهون بملفات فساد مالي وإداري

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ١٤٣١/٠٥/٢٨ هـ ١٢ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٥١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100512/Con20100512349848.htm

عكاظ ـ جدة

علمت «عكاظ» أن خمسة من قياديي وموظفي وزارة المياه والشركة الوطنية للمياه في جدة، سينضمون إلى موظفي الدولة والعاملين في القطاع الخاص، الذين سيواجهون بتهم الفساد المالي والإداري في هيئتي الرقابة والتحقيق والادعاء العام.

وأشارت مصادر «عكاظ»، إلى أن هؤلاء الموظفين سبق إيقافهم والتحقيق معهم في تجاوزات مالية وإدارية، على خلفية كارثة سيول جدة، التي خلفت خسائر بشرية ومادية جسيمة، وأطلق سراحهم بكفالة حضورية مشددة.

وأكدت ذات المصادر، أن الموظفين سيواجهون بأدلة دامغة عن مخالفات وتجاوزات في مشاريع رصدت عن طريق الجهات الرقابية، إلى جانب رصد أخطاء في مشاريع أخرى شرقي محافظة جدة.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

انتصاراً لحق الوطن والمواطن

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٤٣١/٠٥/٢٧ هـ ١١ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٥٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100511/Con20100511349630.htm

د. سعيد السريحي

لم يكن ما حدث في جدة من فاجعة خلفتها السيول والأمطار سوى نتيجة لانحراف بعض الأنفس عن النهج القويم، ولم تكن الآثار التي ترتبت على تلك الأمطار والسيول من خسائر في الأنفس والممتلكات غير محصلة للاستهانة بحق الوطن والمواطن والمقيم على أرضنا، ولذلك جاء الأمر الملكي الكريم والمتضمن جملة من القرارات التي تشمل إحالة المتورطين في الكارثة إلى التحقيق تمهيدا لمحاكمتهم كما تشمل عددا من الإجراءات التي تحول دون تكرار الكارثة سواء في جدة أو في غيرها من مدن المملكة لكي يعيد الأمور إلى نصابها الصحيح، مشكلا بذلك انتصارا لحق الوطن والمواطن وكل مقيم على هذه الأرض، وذلك ما نص عليه الأمر الملكي الذي أكد في مقدمته على أن القرارات التي تم اتخاذها تتنزل منزلة العزاء الذي يخفف من لوعة ذوي الضحايا الأبرياء وتعزيزا لكرامة الشهداء.

وقد حددت مقدمة الأمر الملكي بما تضمنه من قرارات الغاية التي يترامى إليها ويسعى إلى تحقيقها، مؤكدا أنها تتمثل في إرساء معايير الحق والعدل، وكأنما في ذلك إشارة إلى إحياء هذه المعايير وإيلائها العناية التي تستحقها، لأن تجاهلها يمكن أن يتسبب في أية كارثة يحتمل أن تشهدها أية مدينة أو منطقة أخرى، ومن هنا فإن تلك القرارات لا تخفف من لوعة المصابين ولا تعزز كرامة الضحايا ولا توقع العقاب بالمقصرين والمفرطين فحسب، بل تشكل درعا واقيا يحول دون تكرار ما يمكن أن يكون انحرافا عن الحق والعدالة ومسا بالوطن ومقدراته والمواطن وكرامته والمقيم وأمنه.

مقدمة الأمر الملكي المستندة على ما أكده خادم الحرمين الشريفين من «عقيدتنا ثم وطننا ومواطنونا أثمن وأعز ما نحافظ عليه ونراه»، تتنزل منزلة القيم الكلية التي تحدد مفهوم المصلحة العامة والتي تنبثق منها القرارات والتوجيهات والأوامر وتستند إليها كافة المشاريع والخطط لا يمكن أن يزوغ عنها أو يفرط فيها غير من لا يعرف حجم الأمانة الملقاة على عاتقه تجاه الوطن والمواطن.

الفاسدون لا يستحقون العفو

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٤٣١/٠٥/٢٧ هـ ١١ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٥٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100511/Con20100511349620.htm

هاشم الجحدلـــي

أمس، لم يكن يوما عاديا في تاريخنا وتاريخ بلادنا، أمس تحولت تداعيات فاجعة من لحظة مواساة عظيمة من ملك الإنسانية، إلى فعل حقيقي على الأرض.

فعل جسد كل معاني الحق والعدالة والنبل والوفاء والصدق والشفافية، وتكريس مبادئ المواطنة وحقوق الإنسانية للوطن والمواطن والمقيم.

أمس، حول الملك عبد الله فاجعة جدة من حدث كارثي إلى تحول حقيقي في الممارسة والإصلاح وإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح، أمس أعاد الملك عبد الله البوصلة إلى اتجاهها الصحيح ولم يكتف بالإجراءات والعقوبات ومحاسبة المتسببين في الفاجعة، ولكنه حفظه الله أمر بأن تصحح كل الأخطاء التي ساهمت من قريب أو بعيد في حدوثها.

وكانت قرارات منع إصدار الصكوك والبيع والاستحكام لأراضي مجاري السيول، وضوابط وشروط واختصاصات وعقوبات الموثقين ومنهم كتاب العدل والبحث عن حلول جذرية لكل المشاكل المرتبطة بالتملك والمنح، قرارات تاريخية ومفصلية في تطوير الشأن الإداري الخاص بحقوق الوطن والمواطن.

أما الأجمل فهو منع كل متورط في قضايا الفساد الإداري والمالي من الحصول على العفو .. لأن المفسدين لا يستحقون ذلك.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

ملك بحجم الأمانة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٤٣١/٠٥/٢٧ هـ ١١ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٥٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100511/Con20100511349621.htm

علي بن حسن التواتي

حينما يبدأ خادم الحرمين الشريفين ـــ أيده الله ـــ أمره الملكي الكريم رقم أ / ٦٦ وتاريخ ٢٦ / ٥ / ١٤٣١هـ بشأن فاجعة سيول جدة بقول الحق جل جلاله «إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولا» وقول النبي صلى الله عليه وسلم «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» هو في الحقيقة يذكرنا ويذكر كل من قبل أو حتى سعى وحارب لتقلد منصب في هذه البلاد بأن مع هذه المناصب والمسؤوليات أمانة أشفقت الجبال من حملها وحملها الإنسان طمعا بالاستفادة من مردودها المادي دون تفكير أو حتى خوف من الله في بعض الأحيان.

وخادم الحرمين حينما يصدر أمره الكريم بهذه الآية التي تقشعر من وقعها الأبدان التي تحركها أرواح طاهرة مؤمنة، يضع المنهج القرآني صوب عينيه، ويذكر كل من يتصدى لأمر من أمور المسلمين بأن ما يوضع تحت يده من الأمر في أي موقع من مواقع المسؤولية هو أمانة لا بد أن تؤدى. وبإحالة جميع المتهمين في هذه القضية إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام كل فيما يخصه بعد استكمال قضاياهم من جهة الضبط الجنائي استنادا للمواد (٢٤ ، ٢٧، ٢٨) من نظام الإجراءات الجزائية وذلك للتحقيق فيها واستكمال الإجراءات النظامية بحقهم، واستكمال التحقيق مع بقية من وردت أسماؤهم في التقرير أو المطلوب سماع أقوالهم أو من يتطلب التحقيق استدعاءه في فاجعة سيول جدة وذلك من قبل الجهات المختصة في وزارة الداخلية، فإنه يرسي قواعد التعامل مع من يثبت عليه التقصير والتفريط في حفظ الأمانة، ويحدد القنوات التنظيمية والتشريعية للتعامل معه ولا يتركها للجان الوزارية والأهواء المختلفة.

والله كم كنا بحاجة لمن يذكرنا بهذه الآية العظيمة، وما أروع أن يذكرنا بها من يحمل أمانة الأمة بأسرها بل ويتخذ منها قاعدة صلبة لانطلاقة جديدة نحو الإصلاح وتعديل مسارات طال انتظار تعديلها. وخادم الحرمين بأمره هذا يقرر على الملأ أن لا أحد فوق الشريعة والنظام وأن الجميع سواء أمام العدالة.

وتبقى الخطوات العملية في التصدي للمأساة فتوكل للوزارة المسؤولة عن البلديات بشكل مباشر لا من خلال البلديات المحلية، وعلى مستوى المملكة كلها لا على مستوى مدينة جدة المنكوبة وحدها. أما على مستوى جدة فإن فتح قنوات تصريف السيول الثلاث حتى مصاب الأودية شرقا وتمديد القناة الشرقية لتصب في شرم أبحر الذي تم سد مدخله أيام الغفلة بسور لم يتسبب في حرمان الناس من الاستمتاع حتى بمجرد رؤية وأكمل تحويله إلى بحيرة استثمارية خاصة فحسب، بل حال بين (وادي الكراع) وبين تصريف سيوله في مصبه التاريخي المعهود. والأسوأ من ذلك أن الوادي نفسه أصبح مأهولا منذ أيام الغفلة تلك بمخططات سكنية تتحول إلى برك من المياه الآسنة في مواسم الأمطار.

ولم يكن مصير وادي قوس ووادي جدة وغيرها من الوديان التي كانت تصرف سيولها في بحر المدينة العريقة بأفضل من مصير وادي الكراع. وكل أبناء جيلي يذكرون – أيام الإعدادية – موسم أمطار ١٣٨٦ هـ إذا لم تخن الذاكرة – حينما اتصلت السماء بالأرض بماء منهمر لا ينقطع لمدة ثلاثة أيام متتالية وليس مجرد رشة من سحابة عابرة كالتي تسببت في الكارثة، وحينها تحولت هذه الوديان إلى جداول جميلة تجري بالماء العذب لعدة أيام لتصبح مزارا للمتنزهين ومحبي الجمال.

لم تكن وديان جدة تشكل على أهلها أية خطورة تذكر عبر تاريخها بل كان بحرها النظيف الجميل يفتح صدره لاستقبال مياهها فيستمتع الناس بجريانها وينتعشون من نسماتها، ولذلك نص الأمر الملكي الكريم على أن تتولى إمارة منطقة مكة المكرمة ووزارة الشؤون البلدية والقروية إزالة جميع العوائق أمام جميع العبارات والجسور القائمة وتحرير مجاري السيول إما بقنوات مفتوحة أو قنوات مغطاة، للتخفيف قدر المستطاع من مخاطر السيول وإعادة مجاريها إلى سابق عهدها.

ولا يترك الأمر الملكي الكريم أية ثغرة للاجتهاد في التعامل مع المخاطر التي تحيط بمدينة جدة وبمسبباتها فقد أوكل لوزارة المياه والكهرباء معالجة وضع بحيرة الصرف الصحي والعمل على التخلص منها نهائيا خلال عام من تاريخه، وأوقف تطبيق المنح والبيع والتعويض وحجج الاستحكام على الأراضي الواقعة في مجاري السيول وبطون الأودية.
ومن ضمن الإجراءات والتنظيمات الوقائية التي نص عليها الأمر الملكي لضمان منع تكرار ما جرى، توجيه وزارة العدل بالعمل على استصدار نظام متكامل للتوثيق يشمل الشروط اللازمة في كتاب العدل وبقية الموثقين وتحديد اختصاصاتهم ومسؤولياتهم وإجراءات عملهم وطريقة محاسبتهم والعقوبات عن مخالفاتهم، وذلك لمنع ازدواجية الملكية على العقار الواحد بعدة صكوك ولإيقاف التلاعب الذي يلجأ إليه ضعاف النفوس في ممتلكات الناس متسلحين بقوة النظام والمنصب، في حين أن النظام ومن وضعه منهم براء وفي هذا الأمر الكريم براءة رسمية تضع وزارة العدل أمام مسؤولياتها وتحملها الأمانة التي قبلت بحملها.
وتبقى النقطة التي تعرضنا لها كثيرا في مقالات كثيرة سابقة والمتمثلة في غموض نظام منح الأراضي وأساليب تطبيقها حيث نص الأمر الملكي الكريم على قيام كل من وزارة العدل ووزارة الشؤون البلدية والقروية بالتنسيق حيال (إصدار نظام) ينظم تملك ومنح العقارات لتلافي السلبيات السابقة والتي أدت إلى التعدي على الأراضي والتملك بطرق غير مشروعة بالمخالفة للأنظمة والتعليمات.
أما الأحياء العشوائية التي ظهرت في فترة الغفلة شرق الخط السريع فقد أعطاها الأمر الملكي الكريم أولوية قصوى على ما عداها من مشاريع تطوير للأحياء وأوكل أمرها إلى (اللجنة الوزارية المعنية بمعالجة وتطوير الأحياء العشوائية) وذلك للإشراف على إعداد وتنفيذ مخطط جديد شامل ومتكامل لشرق محافظة جدة وتقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية وأمانة محافظة جدة بإعداد المخطط واعتماده وتنفيذه.
وكل هذا سيكون محل متابعة وتمحيص ومساءلة من وزارة الداخلية التي يقف على رأسها النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء الأمير نايف بن عبدالعزيز والتي وجهها خادم الحرمين الشريفين بإدراج جرائم الفساد المالي والإداري ضمن الجرائم التي لا يشملها العفو الوارد في ضوء التعليمات والأوامر والتنظيمات المتعلقة بمكافحة الفساد، بمعنى أن أي فاسد أو صاحب ذمة واسعة لا يمكن أن يستند على العفو الملكي بعد اليوم في الهروب من جريمته، فالعفو يشمل من يتعرض لعوائد الزمن دون قصد أو نية وقيادة هذه البلاد الرشيدة أولى بمواطنيها الذين يخطئون، ولكن من يتعمدون الإفساد والإثراء غير المشروع فلا يستحقون عفواً ولا رحمة.
ويبقى أن نلاحظ أن الحلول في الأمر الملكي الكريم لم تكن جزئية أو مبتورة ولم تعالج ناحية وتغفل عن أخرى بل كانت شاملة وجذرية وموقوتة بجداول زمنية لتقليل المخاطر، ولا تقتصر على مدينة جدة فحسب بل تتعداها إلى كافة مناطق المملكة ومدنها التي تعاني من نفس المشاكل. وكل هذا سيسهم بلا شك في تصحيح المسار وإرساء قواعد ثابتة لانطلاقة تنموية جديدة وفعالة ويشكل منعطفا جديداً في الإصلاح الذي يقوده خادم الحرمين ـ أيده الله ـ منذ توليه أمر هذه البلاد وسيقود بإذن الله إلى تكريس المصداقية والشفافية في عمل وأداء الهيئات الحكومية المتعاملة مع الشأن العام والأمور الحياتية اليومية للمواطنين.

القرار الملكي ومحاكمة الفساد!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٤٣١/٠٥/٢٧ هـ ١١ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٥٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100511/Con20100511349624.htm

أ. د. صالح عبدالعزيز الكريِّم

عندما شكل خادم الحرمين الشريفين لجنة لتحري حقائق فاجعة السيل في محافظة جدة إنما كان ذلك بمثابة بداية الخيط للإمساك بالفساد الإداري والمالي الذي تتطبعه النفوس المريضة بل وأدمنت عليه واليوم يصدر قرارا ملكيا يخص الموضوع نفسه، لكنه الأقوى من حيث وقعه على المجتمع بأن الدولة حفظها الله لن تترك مثل تلك الحادثة المؤلمة تمر دونما عقاب أو معالجة صحيحة للأمور، والقرار الملكي يحتوي بنودا غاية في الإيجابية منها:

** إحالة الملف والأسماء التي جاء ذكرها في التحقيق بالكامل إلى كل من هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام لاستكمال المطلوب من الناحية الشرعية والنظامية وهذا هو العدل الذي يرضي الله ويرتضيه الخلق.

** التوجيه السامي الكريم لوزارة العدل ووزارة البلديات بعدم المنح بأي صورة من الصور في الأماكن التي هي مجرى للسيول والتي هي مظنة للخطورة على المواطنين خاصة المنح الذي يأخذ شكل المخططات التي يغتر بها المواطن ليسكن فيها ويبني له ولأولاده وهذا قمة الظلم أن يقع الناس ضحية التلاعب بالمخططات في الأماكن الخطيرة.

** التوجيه الكريم الخاص ببحيرة العفن والتي تدعى جورا وظلما بحيرة المسك وقد أمر القرار الملكي بالتخلص منها بالكامل خلال عام من تاريخ صدور هذا القرار الملكي وهذا التوجيه غاية في الأهمية لأن هذه البحيرة تمثل بؤرة كبيرة واسعة المدى للتلوث والأمراض المعدية كما أنها مستقبلا تمثل خطرا على أهالي جدة.

** لقد جاء في الأمر الملكي ما يمنع المحكوم عليهم في قضايا الفساد من الاستفادة من قرارات العفو من السجن والعقوبات لأن الأمر هنا فساد عم أفراد المجتمع وتعدى ضرره إلى النفوس والأرواح والممتلكات وهذا عدل ومطلب حقوقي وفيه عبرة وتأديب وصرامة في العقوبة تردع من تسول له نفسه مستقبلا أن يتعدى حدوده ويفسد إداريا أو ماليا في أجهزة الدولة.

إن الخطاب الملكي المتمثل في هذه الأوامر والقرارات يتصف بلغة الملاحقة وعدم إهمال القضايا العامة التي سببها الفساد الإداري والمالي كما أنه تنبيه لجميع مسؤولي ووزراء الدولة بالانتباه ما أمكن لجرثومة الفساد وعدم السماح لها بالتنقل بين موظفي الدولة والسماح لهيئة الرقابة والتحقيق بتفعيل دورها، كما أن الحاجة ماسة إلى نشر ثقافة الحلال والحرام وعدم تطبيع الفساد المالي في النفوس خاصة المتنفذين والبدء بمشروع كبير للوطن قد تبناه خادم الحرمين الشريفين في هذا القرار وغيره من القرارات الحكيمة وهو إعلان الحرب على الفساد والمفسدين.

وعدت .. وأوفيت

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٤٣١/٠٥/٢٧ هـ ١١ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٥٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100511/Con20100511349625.htm

عيسى الحليان

يشكل الأمر الملكي الكريم بإحالة المتهمين في فاجعة سيول جدة إلى كل من هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والإدعاء العام خطوة متقدمة في الدفع بملف سيول جدة إلى منصات القضاء ليحصل كل من يثبت تورطه في فساد عام على ما يستحقه من عقاب.

لأول مرة، وبشكل علني يساق بعض المتهمين الذين لانعرف من هم وكم عددهم إلى مؤسسات تحقيق عام، وهو ما يحمل دلالات كثيرة سوف يكون لها انعكاسات إيجابية على جوانب أخرى من الفساد في هذه البلاد.

دون شك فإن الفاجعة كشفت جملة من الأخطاء التخطيطية والتنظيمية والإجرائية والمالية وما بينها، وما كان لها أن تنكشف لولا هذه الفاجعة المروعة وهنا مكمن الخطر في هذا النوع من الفساد الذي درج على تجاوز كل حواجز أنظمة الرقابة الحالية.

لذا فإن تفعيل مؤسسات الرقابة الوطنية يظل هو الخيار الوحيد للبلاد للدخول في مواجهة مباشرة مع مظاهر الفساد الأخرى والتي ليس لها علاقة بالكوارث الطبيعية.

ولعل من حسن الطالع أن هذا الأمر الملكي لم يغفل هذه المسألة بتاتا عندما شدد بوضوح تام على أهمية قيام هيئة الخبراء بتطوير أنظمة الرقابة، وهو البند الأكثر أهمية في هذا القرار التاريخي، خصوصا وأن مؤسسات الرقابة الرسمية تشتكي مر الشكوى من ضعف أذرعتها النظامية لقصور شديد في أنظمتها ولوائحها العامة.

ولابد أن تلتقط هيئة الخبراء هذا القرار الصريح لإصلاح أنظمة الرقابة وفق مدة زمنية معقولة، ولتحديث وإصلاح هذه الأنظمة، لو تحقق ذلك لأصبحنا قادرين على مواجهة كل مظاهر الفساد بأساليب مؤسسية دون الحاجة إلى كوارث طبيعية لكشف الغطاء عنها .. وبأثر رجعي.

خادم الحرمين الشريفين .. لقد وعدت وأوفيت..

ويل للمفسدين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٤٣١/٠٥/٢٧ هـ ١١ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٥٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100511/Con20100511349628.htm

هادي الفقيه

قضي الأمر. وعد عبدالله بن عبدالعزيز وأوفى. نعم أنجزها الملك العادل. نفذ وعده القائد المنصف المؤمن بالمساواة بين عباد الله التي أعلنها رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعززها الملك الذي يعرف مسؤولياته التاريخية.

أعلنها خادم الحرمين الشريفين أمس مفجعة للمفسدين أن الويل لهم في المساس بالوطن وحقوق المواطنين، ومعززا لأهل الحق والنزاهة والوطنية. ولت أيام التحايل على الأنظمة واستخدام السلطة والاعتقاد بأن عين الرقيب غائبة.

ربما هدأ بال الملك الإنسان تجاه ما حدث في فاجعة جدة، ولكن الأكيد أن باله لن يهدأ في وجه أي عابث بالمال العام أو أي أمانة أوكلت لمسؤول يجلس على كرسي وثير ويحظى بقائمة طويلة من الامتيازات.

نزل الأمر الملكي بردا وسلاما على أهالي ضحايا فاجعة جدة. وهبط سقما على من تسول له نفسه الإفساد.

دروس عظيمة حملها أمر الملك منذ الأمر التاريخي وتسمية ما حدث بالفاجعة وإدارة الأزمة بشجاعة وحكمة واقتدار، قدمت درسا تاريخيا في الإدارة وقيادة الأمم. يعيش وطننا نهضة رقابية شفافة جعلت المواطن يطمئن أكثر للمقبل من الأيام فلا تنمية بلا رقابة، ولا تطوير بلا سلبيات.

إن الدروس التي يقدمها الملك يجب أن تكون ملهمة لمؤسسات الدولة بمختلف اختصاصاتها لمراقبة أدائها ومعرفة حقوق الناس والواجبات التي عليها أن تنفذها. لا يريد المواطن أن يسمع منذ اليوم بمشاريع معطلة، أو تراخ في أداء أي جهاز أو حتى الكلمة البسيطة «راجعنا بكرة» دون وجه حق أو سبب مقنع.

انتبهوا أيها المؤتمنون فهذا الملك عبدالله بن عبدالعزيز يعلنها صراحة ويؤكدها غير مرة أنه مسؤول أمام الوطن والمواطن، وتأملوا هذه الجملة من الأمر الملكي جيدا واقرأوها آلاف المرات: «لا نزال نستشعر أحداثها المؤلمة وتداعياتها حتى نقف على الحقيقة بكامل تفاصيلها لإيقاع الجزاء الشرعي الرادع».

شكرا يا ملك الإنسانية، باسم المكلومين والموجوعين والأطفال الذين يفتحون عيونهم على المستقبل، فلتحي عبدالله بن عبدالعزيز.

ارمهم أبا متعب والله يسددك!

تركي الدخيل

المصدر: جريدة الوطن يوم الثلاثاء ١١ مايو ٢٠١٠
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=1723&CategoryID=5

كان شاي المساء بالأمس مختلفاً. ارتشف السعوديون فناجينهم على أمر ملكي حاسم!

كان شاي المساء بالأمس مختلفاً. ارتشف السعوديون فناجينهم على أمر ملكي حاسم!

الأمر الملكي رقم (أ/١٩١) القاضي بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في كارثة جدة كان بداية لحسم الأمور تجاه مكافحة الفساد. سيبقى في الذاكرة بعيداً عن النسيان أن الأمر الملكي تضمّن عبارة "كائناً من كان". الأمر الملكي الصادر بالأمس كان محكماً وواضحاً، ويأتي ليقضي على أحاديث من ظن أن الأمر ذهب أدراج النسيان وفي طي التطنيش، فجاء الأمر بكل فقراته صلابة لا رقة فيها مع المجرمين المتورطين بتدمير بنية جدة التحتية والتي وضعت المدينة لقمة سائغة لكوارث السيول.

أكد المليك أن الفساد بعبع يجب امتثالا للأمانة ألا يتساهل معه أحد، "إدراج جرائم الفساد المالي والإداري ضمن الجرائم التي لا يشملها العفو". ولا تساهل ولا عفو في جرائم، الفساد، فهي خيانة، وأي خيانة: "تقوم وزارة الداخلية بإدراج جرائم الفساد المالي والإداري ضمن الجرائم التي لا يشملها العفو الوارد في ضوء التعليمات والأوامر والتنظيمات المتعلقة بمكافحة الفساد".

قلتُ: وهذا التفصيل تحديداً هو ما كنا بحاجة ماسة إليه. أن يدرج الفساد ضمن الجرائم التي لا يشملها العفو. وذلك أن آثار الفساد المالي نجدها واقعاً على الأرض. تحصد الأرواح وتهدّ المدن. وكأن السحاب ساهم في إجلاء موقف صارم من رأس الدولة، ورمز الكيان ضد الفاسدين جميعاً.

إن الأمر الملكي حينما نصّ في بدايته على إقامة الجزاء الرادع يشقّ طريقاً جديدة تجاه المتورطين الفاسدين الطلقاء. لنقرأ هذه العبارات: "واستصحاباً لجسامة خطب هذه الفاجعة وما خلفته من مآس لا نزال نستشعر أحداثها المؤلمة وتداعياتها حتى نقف على الحقيقة بكامل تفاصيلها لإيقاع الجزاء الشرعي الرادع على كل من ثبت تورطه أو تقصيره في هذا المصاب المفجع، لا نخشى في الله لومة لائم فعقيدتنا ثم وطننا ومواطنونا أثمن وأعز ما نحافظ عليه ونرعاه جاعلين نصب أعيننا ما يجب علينا من إبراء الذمة أمام الله تعالى بإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح انتصاراً لحق الوطن والمواطن وكل مقيم على أرضنا".

قال أبو عبدالله غفر الله له: لا مجال لنجاة الفاسدين أو العفو عنهم. والملك بهذا الأمر إنما ينتصر للمجتمع السعودي من مأساة تراكمت على مدى عقود. وننتظر بكل حماس نتائج هذا الأمر التاريخي ونتمنى أن نشاهد المتورطين وهم يأخذون جزاءهم الشرعي الرادع. وكلنا أمل أن يكون هذا القرار بداية لتقليم أظافر الفساد مهما كانت منزلة مرتكبه أو المتورط به.

كلمة تاريخية... لا عفو عن الفاسدين... والعفو لا يشمل المجرمين المتورطين!

قضية أضرار سيول جدة

تبرعت بـ٥٠ مليونا للبنك الدولي لمصلحة فلسطين

الكويت ترحب بشفافية تركيا في مجال حقوق الإنسان

المصدر: جريدة القبس الاربعاء ١٢ مايو ٢٠١٠ ،٢٨ جمادى الأولى ١٤٣١ ، العدد ١٣٢٧٣
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=603910&searchText

جنيف - كونا –
أشاد السكرتير الثالث بوفد الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة الشيخ جراح جابر الأحمد بالمنهجية التي اعتمدتها تركيا في اعداد تقريرها الوطني والقائم على مبادئ الشفافية والموضوعية ومشاركة الجهات المعنية بمسائل حقوق الانسان.
وأكد الشيخ جراح في كلمة الكويت أمام مجلس حقوق الانسان اهتمام بلاده بالجهود التي بذلتها تركيا لمواجهة التحديات المتلعقة بحقوق الانسان والاصلاحات الطموحة التي قامت بها في عدد من المجالات كمكافحة التعذيب واصلاح نظام السجون وحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات.
وقال «ان مشاركة تركيا بهذا الوفد الرفيع المستوى يعكس الاهتمام والحرص اللذين توليهما للمشاغل الانسانية وتعزيز وحماية الحريات الأساسية في ميدان حقوق الانسان».
ورحب باسم الكويت بالاجراءات التي اتخذتها تركيا لتأكيد تعاونها الوثيق مع المؤسسات الدولية المعنية بحقوق الانسان وفي مجال حقوق الاطفال وتحسين أحوالهم من خلال المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا الشأن واتخاذ التدابير للتأكد من الالتزام بتنفيذ نصوصها.
ومن جهة أخرى، تبرعت الكويت بمبلغ ٥٠ مليون دولار أميركي لمصلحة صندوق البنك الدولي لدعم الاصلاح وبرامج التنمية الفلسطينية، حيث أصبحت الكويت الثالثة عالمياً والأولى عربياً بين ممولي هذا الصندوق.
وقام سفيرنا لدى واشنطن الشيخ سالم الصباح بالتوقيع ممثلاً عن الكويت مع البنك الدولي ممثلاً بمدير البنك الاداري خوان هوزيه دابوب على اتفاق يتم بموجبه تحويل مبلغ التبرع البالغ ٥٠ مليون دولار الى صندوق البنك الدولي لدعم الاصلاح وبرامج التنمية الفلسطينية.
ويشرف صندوق البنك الدولي على تمويل العديد من الأنشطة والجهود الفلسطينية الرامية الى دعم الاصلاح في المؤسسات الفلسطينية ودعم البرامج المتعلقة بالتنمية في جميع القطاعات الفلسطينية بما يساهم في خلق البنية الأساسية للدولة الفلسطينية.
وذكر دابوب في تصريحات خاصة لكونا عقب توقيع مراسم الاتفاق «ان التبرع الكويتي سيدعم الجهود المبذولة في عملية الاصلاح من جهة وسيساهم في وضع الهيكل الأساسي والمطلوب لمساعدة الفلسطينيين في انشاء المؤسسات المطلوبة لخلق الدولة الفلسطينية المتطورة».وأشاد بالتبرع الكويتي الذي وصفه بالتبرع السخي، مؤكداً ان «الكويت اصبحت الثالثة عالميا بعد كل من بريطانيا والنرويج بين ممولي صندوق دعم التنمية والاصلاح الفلسطيني»، وتحتل الكويت المركز الاول بين الدول العربية المساهمة في برامج بنك الدول الداعمة للفلسطينيين.وكانت الحكومة الكويتية قد تبرعت بثمانين مليون دولار اميركي للبرنامج نفسه عام ٢٠٠٨ وسيسهم التبرع الكويتي الاخير في ارتفاع رأسمال الصندوق الى ٤٩٩ مليون دولار.
وذكر دابوب ان الكويت قد «أظهرت دائما حجم الاهتمام المتزايد بالشعب الفلسطيني عن طريق مساهمتها في الاعداد للدولة الفلسطينية، ليس بالكلمات فقط، بل عن طريق تخصيص اموال من اجل تحقيق هدف الدولة الفلسطينية».
من ناحيته، ذكر السفير الشيخ سالم الصباح في تصريح لـ «كونا» ان هذا التبرع «يأتي استكمالا لالتزام الكويت القوي والمستمر لدعم الشعب الفلسطيني، حيث انه من الاهمية بمكان ان يتم تأمين الخدمات الاساسية للشعب الفلسطيني وخلق القواعد الاساسية لاقتصاد فلسطيني قوي يساهم في التوصل الى قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ومؤهلة لتوفير حياة كريمة للشعب الفلسطيني».
واضاف ان «العلاقات الكويتية - الفلسطينية هي علاقات خاصة وتاريخية، وان القضية الفلسطينية كانت دائما وستبقى على رأس اولويات الكويتيين قيادة وحكومة وشعبا، لا سيما ان المساعدات الكويتية لم تنقطع قط للشعب الفلسطيني معنويا او ماديا.

كلية البنات أطلقت برنامج التنمية الأول

الفهيد: نرفض التمييز ضد المرأة

المصدر: جريدة القبس الاربعاء ١٢ مايو ٢٠١٠ ،٢٨ جمادى الأولى ١٤٣١ ، العدد ١٣٢٧٣
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=603910&searchText

عيد الوسمي

أكد مدير جامعة الكويت د. عبدالله الفهيد انه لا يجوز تهميش دور المرأة في المجتمع ووضع العقبات أمامها من خلال طرح فرص غير متساوية والتمييز ضدها، مشيراً الى ان المرأة هي نصف المجتمع ويجب فتح كل المجالات لها. جاء ذلك خلال افتتاح برنامج المرأة والتنمية الأول في كلية البنات الجامعية.

قال الفهيد ان هناك توصيات وخططا وأفكارا تتعلق بشؤون وقضايا المرأة سيتم رفعها ليتم تطبيقها على أرض الواقع، وذلك لتعزيز دورها في المجتمع.

أكد عميد كلية البنات د. قاسم صالح ان البرنامج يعتبر محطة مهمة في مسيرة المرأة الكويتية والتي تجسد المعاني العظيمة للوقوف أمام توجيه الاهتمام بدور المرأة من خلال تفاعلها مع هذه القضية.

وأضاف ان المرأة حصلت على أعلى المناصب من خلال اختيارها كوزيرة وانتخابها نائبة ممثلة للشعب في مجلس الأمة، وأضاف ان جامعة الكويت تهتم بضرورة طرح برامج أكاديمية مميزة للفتاة الكويتية لتؤهلها للقيام بدورها التنموي.

وقال ان المؤتمر هو بداية حركة تنموية للمرأة الذي سيتم التطرق لوضع خطة عمل لتنظيم وتنشيط برنامج تنمية المرأة.

وأكدت رئيسة اللجنة التحضيرية لبرنامج المرأة د. نائلة الدبوس ان مساهمة نهضة المرأة لها دور مهم في بناء وتطور المجتمع.

مركز تجاري

وقالت ان الدعوة الأميرية السامية في جعل الكويت مركزا تجاريا وعالميا يترتب عليه وضع وعمل خطط تنموية في كل مؤسسات الدولة ليتم تحقيقها في المستقبل القريب.

وأضافت ان جامعة الكويت تتفاعل وتساهم في تقديم الحلول التي تدفع باتجاه التنمية والتطوير، وأشارت الى ان الهدف من البرنامج هو مناقشة مخرجات المؤسسات التعليمية وأساليب تنمية وتطوير قدرات المرأة الكويتية، وأوضحت اننا نتطلع الى تحقيق الأهداف المنشودة في تغيير مفهوم العمل لدى الفتاة الى مفهوم المهنية والتخصص.

سوق العمل

أعلن مساعد نائب مدير جامعة الكويت د. عادل مال الله انه تم رفع دراسة لمجلس الجامعة لاستحداث ثلاث جامعات حكومية في مناطق صباح الأحمد والصبية والسالمي.

مشيرا الى ان هذه الجامعات تتميز ببرامجها الدراسية التي ستلبي احتياجات سوق العمل في المستقبل، جاء ذلك خلال الحلقة النقاشية: هل المؤسسات التعليمية تلبي حاجة سوق العمل امس في كلية البنات؟

واضاف مال الله انه تعميم انشاء مكاتب لتدريب الخريجين على جميع كليات الجامعة بحيث يتم تخصيص مكتب في كل كلية.

واشار الى ان عمل معارض القبول في الكليات امر مشجع لتوعية الطلبة المتخرجين من الثانوية بكل تخصصات الجامعة وبين ان مؤشر البطالة يدفع الدولة لتقديم التنمية في المستقبل.

الحاجات المستقبلية

وأوضح انه تم عمل دراسة مواءمة لمخرجات جامعة الكويت في سوق العمل من خلال تسليط الضوء على الاحتياجات المستقبلية المتوقعة لسوق العمل من مخرجات جامعة الكويت. واضاف ان كلية العلوم الادارية والتربية والهندسة من الكليات التي يحتاجها سوق العمل في الفترة المقبلة، وقال ان وزارة الصحة خاطبتنا لاستقطاب جميع خريجي كلية العلوم الطبية وذلك بسبب وجود نقص وشواغر وظيفية في المجال الطبي.

وأكد مدير ادارة ترتيب الوظائف والميزانيات في ديوان الخدمة المدنية بدر الحمد ان عدد الخريجين الجاري تعيينهم خلال الفترة المقبلة بلغ ٣٨٤ من مختلف كليات الجامعة.
وأشار الحمد انه تم تعيين ٧٠٠٤ خريجين خلال عامين في مختلف الجهات الحكومية، واضاف ان هناك عددا من الاحتياجات الوظيفية غير متوفرة في كليات جامعة الكويت ومطلوبة ضمن احتياجات التوظيف المركزي بديوان الخدمة المدنية.
وأكد رئيس لجنة الاستفادة من القدرات التدريبية في مجلس الجامعات الخاصة د. فواز العنزي انه جار عملية تنسيق لتطبيق مشروع نظام القبول المركزي والذي يعمل على تسجيل الطالب في التخصصات وفق احتياجات الجامعات الخاصة والحكومية.
واضاف ان مخرجات الجامعات الخاصة من خلال اتجاه الكثير من الخريجين الى القطاع الخاص يعتبر مؤشراً جيداً.

دبي تستضيف مؤتمر حقوق الطفل

المصدر: جريدة الخليج الخميس ،٢٠١٠/٠٥/٠٦
http://www.alkhaleej.ae/portal/e67568d7-084c-4269-ae2a-6cc9a8609226.aspx

دبي "الخليج :"
أعلنت هيئة تنمية المجتمع في دبي عن استضافة مؤتمر حقوق الطفل تحت شعار "حق التعبير"، والذي يقام تحت رعاية سمو الشيخ ماجد بن محمد بن راشد آل مكتوم رئيس هيئة دبي للثقافة والفنون، يومي ١٠ و١١ مايو/ أيار الجاري، وتأتي هذه المبادرة انطلاقاً من حرص الهيئة على تعزيز وترسيخ مفهوم الحماية الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، وتسليط الضوء على أحد أهم أركان التنمية المستدامة وهو ضمان حقوق الإنسان. ويعتبر المؤتمر منصة مثالية للحوار والمناقشة مع أصحاب الشأن أنفسهم.

هيئة تنمية المجتمع تنظم اليوم مؤتمر حقوق الطفل

المصدر: جريدة الخليج الاثنين ١٠/٠٥/٢٠١٠
http://www.alkhaleej.ae/portal/cd0e4450-b71a-4e6a-a137-fa4d17a34e46.aspx

برعاية سمو الشيخ ماجد بن محمد بن راشد آل مكتوم رئيس هيئة دبي للثقافة والفنون، تبدأ صباح اليوم أعمال مؤتمر حقوق الطفل الذي تنظمه هيئة تنمية المجتمع في دبي، تحت شعار "حق التعبير"، في قاعة الجوهرة بمدينة الجميرا ويستمر حتى يوم غد.

ويعتبر المؤتمر منصة مثالية للحوار والمناقشة مع أصحاب الشأن أنفسهم، حيث إن المتحدثين الرئيسيين فيه هم من الأطفال والشباب وذلك من خلال ٢٢ ورقة عمل قاموا بإعدادها واختيار موضوعاتها بأنفسهم، وتتناول آمالهم ورؤيتهم في حل قضاياهم من وجهة نظرهم.

من ناحية أخرى قام وفد رسمي من هيئة تنمية المجتمع بدبي، مؤخراً، بعدة زيارات إلى عدد من الجهات الحكومية والخاصة في جمهورية مصر العربية، بهدف الاطلاع والوقوف على مختلف التجارب والخبرات ذات الصلة بحقوق الإنسان والاستفادة منها في تنظيم مؤتمر دولي لحقوق الإنسان في يناير/كانون الثاني ٢٠١١.

ترأس الوفد الرسمي، خالد الكمدة مدير عام هيئة تنمية المجتمع في دبي، وضم كلاً من الدكتور غيث السويدي المدير التنفيذي لقطاع حقوق الإنسان بالهيئة، وبدر البحري رئيس قسم الدراسات بالهيئة، بالإضافة إلى اللواء محمد بن فهد مدير أكاديمية شرطة دبي، وعلى حمودة عميد كلية القانون وعلوم الشرطة، وعفراء البسطي المدير التنفيذي لمؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال.

وقال خالد الكمدة: "تهدف الخطة الاستراتيجية لقطاع حقوق الإنسان في هيئة تنمية المجتمع إلى التثقيف والتوعية والتدريب في كافة المجالات المتعلقة بتلك الحقوق، وقد وقع الاختيار على جمهورية مصر العربية للقيام بهذه الزيارة، لكونها تحتضن جامعات ومؤسسات عربية وعريقة يمكن الاستفادة من خبرتها وتجربتها في مجال حقوق الإنسان. "

والتقى الوفد الزائر محمد بن نخيرة الظاهري، سفير الدولة لدى مصر، حيث تم استعراض غرض الزيارة وتقديم شرح وافٍ لمسيرة هيئة تنمية المجتمع في دبي ودورها في النهوض بالمعايير الاجتماعية في الإمارة.

وقد أثمرت الزيارة عن إبرام مذكرتي تفاهم مع كل من كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية في القاهرة في مجال التعاون العلمي والثقافي، وتبادل الخبرات، والتعاون في مجال حماية حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل.

د . عبدالله عمران: "الخليج" قامت لتدافع عن حقوق الناس وجمع ما تفرق

المصدر: جريدة الخليج الاثنين ١٠/٠٥/٢٠١٠
http://www.alkhaleej.ae/portal/cdbfde91-2632-458f-bedf-371f07257e6b.aspx

ألقى الدكتور عبدالله عمران كلمة أكد فيها اعتزازه الكبير بتشريف وزيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم إلى دار الخليج واحتفال سموه مع كافة العاملين بالدار بذكرى مرور ٤٠ عاماً على تأسيس جريدة "الخليج". "

وقال "هذا عهد صاحب السمو معنا دائماً، فقد كان لنا عوناً في تجاوز العقبات، وكان سنداً لنا في مختلف الأوقات، ولا غرو في ذلك، فهو صاحب المبادرات الخلاقة في كل مجال، وخصوصاً مجال الإعلام، ويعمل باستمرار من أجل تقدم العمل الاعلامي بحماية من يمارسه، وبدعم كل من يبدع في حقوله تحريراً وإخراجاً، وتشهد على ذلك جائزة الصحافة العربية. "

أضاف ان "الخليج" قامت من أجل رسالة مقصدها أن تدافع عن حقوق الناس في تلك الفترة التي صدرت فيها، وأن تعمل مع كل المخلصين من أجل جمع ما تفرق، وأن تصبح مالكة ثرواتها، وأن يلتئم شمل الإمارات في وطن موحد يرسم سياساته بنفسه، ويضع قواعد العمران بإرادته.

وأكد ان التجربة لم تكن هينة، فقد واجهت صعوبات متعددة من قلة الموارد الفنية في تلك الفترة، ومن كثرة الضغوط الخارجية، لافتاً إلى انه مع كل ذلك، لم تثنها العراقيل عن ركوب الخطر.

وأشار في كلمته أمام الحضور، إلى أنه حينما استقلت البلاد، وتوحدت، مارست الجريدة دورها في المساعدة في عملية البناء والعمران التي أخذت تتزايد، في ظل قيادة حكيمة على رأسها المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والمغفور له بإذن الله تعالى الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، وبقية الحكام، مؤكداً أن ممارسة الجريدة لدورها كان ممارسة مسؤولة تدور حول مصلحة الوطن والمواطنين، وما زالت وستستمر في ظل القيادة الحكيمة في الدولة وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وإخوانهم الحكام، فاجتذبت بذلك عقول الناس وقلوبهم على اختلاف مشاربهم ومناصبهم.

إن التنمية كانت على امتداد الوطن الشغل الشاغل لجريدة "الخليج"، وكان تقديم الخدمات التعليمية والصحية همها، وتطوير البنى التحتية من مواصلات واتصالات وغيرها التي تربط أنحاء الوطن موضع متابعتها، فأثارت بذلك اهتمام صنّاع القرار لأنها المنبر الذي ينبههم إلى مواطن الضعف واستقطبت انتباه الناس، لأنها كانت الأكثر تعبيراً عن مشاكلهم وطموحاتهم.

وقال "إنه خلال مسيرة تطور الجريدة، لم نجد من لدنك ليس اهتماماً بالجريدة فحسب، وإنما دعماً متواصلاً، ولن ننسى وقوفك إلى جانب الجريدة حينما كانت تقف في طريقها المشاكل أو تحيق بها الأزمات.

وفي ختام كلمته، وجه الدكتور عبدالله عمران الشكر لاهتمام سموه ورعايته وحسن ظنه بجريدة "الخليج"، مؤكداً أن الكل في الجريدة عاقدو العزم على مواصلة المسيرة لتحقيق أهداف الوطن في البناء والعمران.

الزيارة تتويج للعرس

أكد الدكتور يوسف الحسن، أن زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، لعرس "الخليج" الأربعين، إنما هي تتويج لهذا العرس، ولقاء سموه مع فرسان الكلمة التي سطرتها "الخليج"، وهو فارس من كبار فرسانها منذ اليوم الأول حينما كانت الدنيا غير الدنيا، والتجزئة والفاقة غير المسبوقة.

وقال "الخليج" منذ يومها الأول ومواعيدها وبوصلتها ظلت مع هذا الوطن، ورافعة ذات همة من كل أصحاب الهمم، وهبة الريح وراء القائد المؤسس ورفيق دربه الشيخ زايد بن سلطان، والشيخ راشد آل مكتوم، رحمهما الله، وبجانب جيل قائد يواصل حمل الرسالة بأمانة واقتدار، وهما صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وصاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، وآخرون، نذروا أنفسهم لتعزيز جذور هذا الاتحاد، وترسيخ هويته ومكانته وبناء إنسان حر كريم.

وأضاف الدكتور الحسن موجهاً كلامه لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم "أحببت "الخليج" الكلمة الصادقة الجسورة المنتمية للجذور والمتطلعة لغد أفضل، وأحببتك وبادلتك تقديراً، ودفاعاً في كل الأوقات، وحينما كنت تخصها بكلمة أو قصيدة، ضاق بها صدرك، كنت تعطيها أمصالاً من العافية والأمل، ان فارساً من فرسان الكلمة والفعل والعزيمة الوطنية التي لا تفل ولا تهرب أمام التحديات ولا الكبوات يصنع الغد الأفضل، ويحرص على حماية ودعم جذوة الفعل الوطني للرقي والنهوض في عالم لا يرحم الساكن والغافل، عالم متحرك، متبدل، هادر في متغيراته وتحدياته.

وأكد الدكتور الحسن ان احتضان سموه ل"الخليج" حباً وتقديراً ودعماً، هو احتضان المسؤول صاحب الرؤية، المقدام المدرك بوعي لدور المؤسسات الإعلامية في تعزيز البناء وعافيته وصناعته، واطلاق كل ديناميكيات الابداع والمساءلة والشفافية لدى الإنسان والمجتمع.

أوراق عمل في اليوم الأول

مؤتمر الطفل يناقش مكانة الإمارات عالمياً في دعم حقوق الطفل

المصدر: جريدة الخليج الثلاثاء ،٢٠١٠/٠٥/١١
http://www.alkhaleej.ae/portal/71729a00-347b-43f4-8e03-8cc5802e441e.aspx

دبي سومية سعد :

تحت رعاية وحضور سمو الشيخ ماجد بن محمد آل مكتوم، رئيس هيئة دبي للثقافة والفنون، بدأت صباح أمس أعمال مؤتمر حقوق الطفل الذي تنظمه هيئة تنمية المجتمع في دبي تحت شعار "حق التعبير" وذلك في قاعة الجوهرة في مدينة الجميرا، بحضور الدكتور راشد أحمد بن فهد، وزير البيئة والمياه، واللواء خميس مطر المزينة، نائب قائد عام شرطة دبي، والدكتور محمد أحمد بن فهد، مدير عام أكاديمية شرطة دبي، وعدد من كبار الشخصيات، وكشفت المناقشات أن الاحصائات أظهرت أن أكثر من ١٣ مليون طفل عربي في سوق العمل . وتعد البطالة والفقر وانهيار الأوضاع الاقتصادية وراء تفاقم ظاهرة عمالة الأطفال واستفحالها في دول العالم الثالث .

كما يوجد أكثر من ١٤٠ مليون طفل في العالم محرومين من الالتحاق بالمدارس في الدول الفقيرة، وإكمال سنوات التعليم الخمس الأولى، والنسبة الأكبر من هؤلاء الأطفال المحرومين موجودة في قارتي آسيا وإفريقيا، وخصوصاً في دول العالم الإسلامي والمناطق المجاورة لها.

وقال خالد الكمدة، المدير العام لهيئة تنمية المجتمع في دبي، في كلمة ألقاها خلال حفل افتتاح المؤتمر: "تولي دولة الإمارات بشكل عام ودبي بشكلٍ خاص أهمية كبيرة للطفل وتبذل في هذا المجال جهوداً كبيرةً لحمايته من جميع أشكال الإهمال وسوء المعاملة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والجسدية . وقد ترجمت الدولة هذا الاهتمام وتوجته بإصدار العديد من القوانين التي تكفل التعليم المجاني للأطفال ورعايتهم الصحية بجانب إصدار القوانين التي تحميهم من الإساءة والإهمال والعنف" . وأضاف: "إننا في هيئة تنمية المجتمع في دبي ندرك تماماً أن حصول كافة أفراد المجتمع على حقوقهم أصبح هو المعيار لقياس مدى تقدم الدول والشعوب ومن هذا المنطلق نجد أن هناك حاجة ماسة لأن يتحول هذا الاهتمام إلى اهتمام مجتمعي. "

وأشار الكمده إلى أن من مسؤوليات هيئة تنمية المجتمع اعتماد كل الوسائل المتاحة لنشر ثقافة حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق الطفل بشكل خاص ورفع درجة وعي المجتمع بها مؤكدا بأن مؤتمر حقوق الطفل يعتبر إحدى تلك الوسائل التي تتيح الفرصة أمام الأطفال والشباب لعرض بحوثهم وأوراق العمل التي أعدوها بأنفسهم ولطرح مطالبهم أمام وسائل الإعلام المختلفة لتصل بذلك أصواتهم إلى أصحاب القرار والمسؤولين عن رعاية الطفولة في الإمارات .

ويهدف مؤتمر حقوق الطفل إلى تعميق وعي المجتمع ومؤسساته المختلفة بحقوق الطفل، وتعزيز الممارسات الفعلية بالإضافة إلى تعزيز الوعي حول حقوق الأطفال في الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية والتعليمية والتعبير والمساواة .

ويتناول المؤتمر ستة محاور رئيسية، هي مكانة الإمارات عالمياً في دعم حقوق الطفل، وحقوق الطفل في التعليم والمعرفة، وحقوق الطفل النفسية والجسدية، وحقوق الطفل الإعلامية، وحقوق الطفل البيئية، وحقوق الطفل في التنمية .

وقال الدكتور غيث السويدي، المدير التنفيذي لقطاع حقوق الإنسان في هيئة تنمية المجتمع، في كلمته: "يهدف المؤتمر إلى تسليط الضوء على الجهود الحكومية المتعلقة بتوفير بيئة يحظى الأفراد من خلالها بحقوقهم كاملة، بما يكفل لهم كرامة العيش والمساواة وحرية التعبير طبقاً للمعايير الدولية المتبعة. "

وتميزت أعمال اليوم الأول من المؤتمر بتقديم ٨ أوراق عمل قدمت خلال جلستين حيث قدم الطالب محمد عبد الكريم ناصر من مدرسة محمد بن راشد آل مكتوم للتعليم الثانوي ورقة عمل تحت عنوان "مبادرات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم" نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي تطرق فيها إلى حملة العطاء وحملة العطش إلى العلم ومبادرة نور دبي.

كما قدمت ناعمة الكعبي ورقة عمل بعنوان "إيجاد قانون حماية الطفل من الإعلام الهابط"، أما سفيرة الصحة سارة المرزوقي فقد تناولت في ورقتها موضوع الأخطاء الطبية تناولت فيها أسباب الأخطاء الطبية المهنية واقترحت بعض الحلول للحد من وقوع هذه الأخطاء مثل: محاكمة الأطباء عن الأخطاء الطبية الناتجة عن إهمالهم من الأطباء ووضع لجان للتقصي والتحري عن هذه

الأخطاء ودراستها حتى لا تتكرر مستقبلاً وتشديد العقوبة لمن ثبت عليه إهمال في أي حالة من الحالات الطبية بالإضافة إلى الإعلان عن هذه الأخطاء في المجتمع الطبي .
أما الطالب عمار خالد فقدم ورقة بعنوان "ضحايا أطفال الحروب، رؤى وواقع"، كما قدمت الطالبة آمنة النجار ورقة عمل بعنوان "طبقة الأوزون"، والطالبة جواهر الكعبي ورقة عمل بعنوان "قانون الأحداث. "
من جهة أخرى تشير أحدث الإحصائات أن العالم يحتاج إلى ١٣٥٩ مليار دولار للقضاء على عمالة الأطفال حتى ٢٠٢٠.
وتكاملت الجهود المحلية مع الجهود الدولية في هذا الشأن، حيث صادقت دولة الإمارات العربية المتحدة على عددٍ من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الأطفال من أبرزها اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٧، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى لعمل الأطفال عام ١٩٩٨، واتفاقية منظمة العمل الدولية حول أسوأ أشكال عمل الأطفال عام ٢٠١٠ حيث أصبحت تلك التشريعات جزءاً لا يتجزأ من تشريع الدولة.

أكد أن الحوار سبيلنا الأمثل لنشر تعاليم الدين الاسلامي في العالم

حمدان المزروعي لـ "لاتحاد" : الإمارات نموذج لترسيخ حقوق الإنسان وحريته في ممارسة الشعائر الدينية

المصدر: جريدة الإتحادالجمعة ٠٧ مايو ٢٠١٠
http://www.alittihad.ae/details.php?id=26300&y=2010

حمد شعبان

أكد الدكتور حمدان بن مسلم المزروعي رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، أن الإمارات تقوم بمجهودات كبيرة لخدمة الدعوة الإسلامية على مستوى العالم وتمد يد العون والخير لكل الناس على اختلاف جنسياتهم ومعتقداتهم، وتسهم بقوة في مواجهة الأزمات والكوارث الإنسانية من خلال تقديم المساعدات والقوافل الإغاثية والطبية على مستوى العالم.

وأشار إلى حرص الإمارات على الوجود والمشاركة في المؤتمرات الدولية خاصة حوارات الأديان لتصحيح صورة الإسلام في العالم، مؤكداً أن الدولة تقوم بجهود غير مسبوقة لترسيخ قيم ومبادئ حقوق الإنسان على أرضها وإعلاء شأن المرأة وإتاحة الفرص أمامها للمشاركة واعتلاء المناصب.

وقال المزروعي في حوار مع "الاتحاد" على هامش مشاركته في مؤتمر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة مؤخراً، إن الإمارات تواصل السير على النهج الذي نهجه المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه من الحرص على تطبيق المفاهيم الإسلامية التي تدعو إلى مد يد الخير والعون لكل الناس على اختلاف جنسياتهم ومعتقداتهم، دون تفرقة بسبب الدين أو الجنس أو اللون.

وأوضح أن الإمارات أسهمت في التخفيف عن منكوبي زلزال هايتي بتقديم قوافل إغاثية مختلفة ومتنوعة ومساعدات مالية وعينية وفرق طبية وإنقاذ. وكانت مشاركتها مثار إعجاب وثناء من أبناء دولة هايتي التي استقبلت الوفود الإماراتية بترحاب بالغ .

موقع على «الإنترنت»

وحول الجهود الدعوية لتصحيح صورة الإسلام ونشر سماحته، يقول: منذ ثلاث سنوات، أنشأنا موقعاً على "الإنترنت" من خلال الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، ومواقع الرصد العالمية أكدت أن الموقع يحظى باهتمام ملحوظ ويرتاده الآلاف من جنسيات مختلفة لتناوله قضايا كثيرة توضح صورة الإسلام، بالإضافة إلى إصدار مجلة "منار الإسلام" الورقية وتعرض على الموقع الإلكتروني، كما أن الإقبال على الموقع الإلكتروني لمركز الإفتاء كبير، ويحرص من خلال الإجابات عن الأسئلة التي تطرح، وتقديم الصورة الحقيقية للإسلام وقيمه.

وهناك مشاركات لنا في دول عربية وغير عربية ووفود ترسل للمشاركة في المؤتمرات الدولية خاصة حوارات الأديان، ونقوم ببعض الزيارات الرسمية لبعض المؤسسات العلمية والجامعات على مستوى العالم، وكل ذلك يسهم في إبراز الوجه المشرق للإسلام، بالإضافة إلى استقبال الإمارات لعدد كبير من الوفود التي تزور الدولة وتطلع على تجربة الإمارات في المجال الدعوي.

الحوار بين الأديان

وعن فوائد مؤتمرات الحوار بين الأديان، يوضح: هناك مشاركات دائمة ومستمرة لنا في مؤتمرات الحوار بين الأديان، وهي مجدية ومفيدة، فمن خلالها نستطيع إيصال أصواتنا للآخر، وهذا منهج رباني حثنا الله سبحانه وتعالى عليه، حيث قال تعالى: "ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن"، فالمجادلة والمناقشة والحوار أمور موجود في الشريعة الإسلامية والنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان يجتمع مع غير المسلمين ويتكلم معهم، بل ثبت في السنة النبوية الشريفة أن الرسول استقبلهم في مسجده وجلس معهم وهذا يمنحنا الدافع لمناقشتهم، خاصة أن غير المسلمين يمتلكون من وسائل الإعلام ووسائل الإقناع الشيء الكثير، فإذا حظينا بفرصة أن نوصل أصواتنا إلى وسائل الإعلام العالمية ونمدهم بمعلومات ومفاهيم حقيقية عن الإسلام، فهذا شيء محمود، ويخدم الإسلام والمسلمين.

والإسلام لا يحتاج إلى كثير من الكلام، ولكن يحتاج إلى أفعال؛ لأن هؤلاء الذين تحاورهم يتأثرون بشخصية المسلم وحرصه على قيم الإسلام السمحة في سلوكه ومعاملاته. وأذكر أننا كنا وفداً رسمياً في إحدى الدول غير الإسلامية وكان وجودنا كمسلمين بينهم وجلوسنا معهم في حد ذاته مثار اهتمام ونقاش وإعجاب وكثير منهم.. قالوا نحن لا نعرف عن الإسلام إلا بعض المعلومات البسيطة وبدأوا يسألوننا عن الإسلام وموقفه من العلاقات الزوجية وتربية الأبناء ووجدنا منهم استقبالاً طيباً وتشوقاً لمعرفة حقيقة الإسلام.

حملات الإساءة

أما عن حملات الإساءة التي تشتد ضد الإسلام، فيفسر ذلك قائلاً: الحوار أدى إلى نتائج إيجابية كثيرة، وهذا ربما كان سبباً في أن البعض بدأ يتحسس هذه النتائج، وبدأ يتخذ خطوات إيجابية، والمطلوب من المسلمين أن يسيروا على هذا النهج، وهو نهج الحوار والإقناع بالحجة.

وغاية من يثير هذه القضايا أن يصدر من المسلمين تصرف سلبي كرد فعل على هذه الإساءات؛ ولهذا يجب أن نكون أذكى وأحكم فلا نتصرف بغضب أو انفعال أو بأسلوب غير لائق.

وواجبنا أن ندافع عن ديننا ونبينا محمد- صلى الله عليه وسلم- ولكن السؤال كيف ندافع، هل يكون بالسب والشتم أو باللجوء إلى العنف؟ بالطبع لا. ولنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة فقد، أُوذي أشد الإيذاء وضُرب وشُتم وقُتل أصحابه وأخذت أموالهم، وقال عند ساعة النصر لمن فعل به كل هذا الإيذاء "اذهبوا فأنتم الطلقاء."

ولو أردنا أن نعيش كما يربينا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لأدركنا أن من يفعل هذا هم بحاجة إلى الشفقة والرحمة وليسوا بحاجة إلى القسوة ويجب أن نكون بهم رحماء؛ ولذلك فأنا أجد أن هذا دافع أكبر للحوار.

حقوق الإنسان

وعن جهود الإمارات لتأصيل مبادئ حقوق الإنسان خاصة في ممارسة الشعائر الدينية يشير: الإسلام سبق في تأصيل وتأكيد حقوق الإنسان من القوانين الدولية فقد ذكرها صريحة في القرآن والسنة. وفي الإمارات جهود كثيرة لترسيخ حقوق الإنسان في ممارسة الشعائر الدينية من خلال دور العبادة الموجودة، في كل مكان والدولة دائماً تؤكد هذا الجانب، وعندما أثيرت مؤخراً قضية حقوق العمال قامت الدولة من خلال لجان مختلفة وجهات حكومية عديدة بجهود كبيرة لحفظ حقوق هؤلاء العمال وتوفير الحياة الكريمة لهم ولكل من يفد للدولة، وذلك من خلال سن قوانين لضمان حقوق الإنسان وهذا يؤكد أن الإنسان في الإمارات وكل من يقيم على أرضها من جنسيات مختلفة يصل عدها إلى ٣٠٠ جنسية يتعايشون بكل حرية. والتطور الاقتصادي والعمراني الكبير الذي تعيشه الإمارات يؤكد أن الحقوق محفوظة وأن الناس يشعرون بالأمن والأمان.

تعزيز مكانة المرأة

وحول نظرة المجتمع الإماراتي لوضع المرأة يقول: المرأة في الإمارات وضعها جيد منذ أيام المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - رحمه الله- وفي هذه الأيام أيضاً، فالنهج مستمر في ظل القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله، وأصحاب السمو الشيوخ حكام الإمارات، وسمو الشيخة فاطمة بنت مبارك الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية رئيسة الاتحاد النسائي العام، رائدة عمل المرأة في الإمارات وكانت المؤازرة الأولى للمغفور له بإذن الله الشيخ زايد في إعلاء شأن المرأة من خلال جهود كثيرة منها، تأسيس الاتحاد النسائي العام في الإمارات، كما أن سمو الشيخة فاطمة الرئيس الفخري لمؤسسة تنمية الأسرة ولها الكثير من الاسهامات؛ ولذلك يطلق عليها "أم الإمارات."

وبذلت الإمارات جهوداً كثيرة لإعلاء شأن المرأة بداية من توفير فرص تعليمية وحصولها على أعلى الشهادات العلمية من الداخل والخارج عن طريق البعثات التعليمية، وتبوأت المرأة مناصب كثيرة في الوزارة والسلك الدبلوماسي والنيابة العامة والقضاء والتدريس وفي الطب والهندسة والطيران، وتحظى باهتمام كبير من خلال التشريعات الخاصة بأحكام الأسرة ودائماً نذكر في خطب الجمعة والدروس الدينية أهمية العناية بالمرأة واثبات حقوقها.

ضبط الخطاب الإسلامي

أكد الدكتور حمدان المزروعي رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف أن غياب صوت الحق سيعلي من صوت الباطل ورب العالمين، قال: "بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون" الأنبياء:١٨، لذلك يجب أن نهتم كثيراً بوسائل تثقيف المسلم ومن أهمها المسجد، فلا بد أن يكون اهتمامنا بمن يتولى الخطابة والإمامة في المساجد، وهذا دور الشؤون الإسلامية في الإمارات. ومحاربة الفكر غير السليم بحاجة إلى تضافر جهود كثيرة ووسائل الإعلام عليها دور كبير لأنها أكثر مشاهدة وأكثر تأثيراً، وهناك دور كبير لوزارة التربية والتعليم، حيث يجب أن تؤصل المناهج التعليمية في الإنسان سماحة الإسلام واعتداله. وبالنسبة للهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، فهي تقوم بدور كبير في ضبط الخطاب الإسلامي سواء من خلال خطب الجمعة أو الدروس والمحاضرات التي تلقى على الناس وتوجيه الخطاب الإسلامي من خلال لجان مختلفة، مع وضع برنامج للوعاظ والأئمة والخطباء يتسق مع الفهم الصحيح للإسلام ويظهر حقيقة الإسلام السمحة.